مبادىء
التحليل الاقتصادي الجزئى

د. عزت قناوى
دكتوراه الفلسفة في الاقتصاد
والعلوم السياسية

د. نيرة سليمان
أستاذ الاقتصاد المساعد
بالمركز القومي للبحوث

دار العلم للنشر
٢٠٠٤

تحـــذير

أسم الناشر : دار العلم للنشر والتوزيع – الفيوم

الترقيم الدولى : ٣ – ٠٢٦–٣٦٢–٩٧٧

رقم الإيداع : ٢٠٠٤/١١١٣٠

تاريخ النشر : ٢٠٠٤

بسم الله الرحمن الرحيم

"وقل ربى زدنى علماً "

صدق الله العظيم

مقدمة

تمثل دراسة الاقتصاد الجزئي أهمية بالغة في محيط الدراسات الاقتصادية بأنواعها المختلفة. فدراسة اقتصاديات المنشأة أو الوحدة الاقتصادية تمثل الركيزة الأساسية التي يتم من خلالها تشخيص الاقتصاد القومي ككل.

حيث أن صحة وسلامة الوحدات أو المنشآت الاقتصادية سواء من حيث الأداء الاقتصادي أو الكفاءة الاقتصادية أو زيادة درجة المنافسة مع المنشآت الاقتصادية الأخرى تعتبر مؤشرا جيدا لقوة و أداء الاقتصاد القومي.

ويختص الاقتصاد الجزئي بدراسة اقتصاديات الوحدات الاقتصادية الجزئية و التي تشكل في مجموعها البنيان الاقتصادي للدولة.حيث تهتم بدراسة الأسواق و العرض و الطلب وسلوك المستهلك و كيفية اتخاذه لقراراتة الاستهلاكية وتوازن السوق والعوامل المختلفة المؤثرة في هذا التوازن.

كما تهتم بدراسة اقتصاديات الإنتاج للوحدات الاقتصادية المختلفة و تكاليف الإنتاج لهذة الوحدات بالإضافة إلى الاهتمام بدراسة نظرية التوزيع وغير ذلك من الموضوعات التي تهم المنتج أو المستهلك الفردي.

وتحاول نظريات الاقتصاد الجزئي إلقاء الضوء على الظواهر الاقتصادية المختلفة وتفسيرها وتوضيح العلاقات الاقتصادية فيما بينها لتحقيق أقصى إشباع ممكن للفرد والمجتمع في ظل الموارد الاقتصادية المتاحة.

وفي سياق ما تقدم فان هذا الكتاب سوف يلقي الضوء على معالجة النظريات الاقتصادية الجزئية بصورة مبسطة وبعيدا عن الإسهاب الممل أو الاختصار المخل.

وندعو الله أن يكون هذا الجهد مكللا بالنجاح ونافعا لكل قارئ يريد الأستزاده الفكرية

و الله ولي التوفيق

المؤلفان

د/ عزت قناوي | د/ نيرة سليمان

فهرس المحتويات

الباب الأول : الإطار العام للتحليل الاقتصادي الجزئي

الباب الثاني : نظرية الطلب والعرض

الباب الثالث : نظرية سلوك المستهلك

الباب الرابع : نظرية الإنتاج

الباب الخامس : نظرية التكاليف الإنتاجية

الباب السادس : نظرية الأسواق وتكوين الثمن

الباب السابع : نظرية التوزيع

الباب الأول : الإطار العام للتحليل الاقتصادي الجزئى

الفصل الأول : مفاهيم أساسية فى الاقتصاد الجزئى

المبحث الأول : طبيعة ومفهوم علم الاقتصاد

ينبثق علم الاقتصاد من مجموعة العلوم الاجتماعية **Social Sciences** المعنية بدراسة نوع معين من النشاط والسلوك الانسانى مثله فى ذلك كمثل العلوم الإنسانية الآخرى (القانون- الاجتماع- السياسة- علم النفس) ، وهو الأمر الذى يخالف العلوم الآخرى الطبيعية مثل الكيمياء والطبيعة التى تختص بدراسة الظواهر المختلفة دون الأخذ فى الاعتبار علاقتها بالإنسان .

هذا النوع من النشاط الانسانى الذى يختص بدراسته علم الاقتصاد يسمى بالنشاط الاقتصادي الذى يتصل بإنتاج وتبادل واستهلاك السلع والخدمات وهى أنشطة ليست منفصلة عن باقى النواحى الأخرى للسلوك الانسانى .

وقد يقصد بهذا النشاط التصرفات التى يقوم بها الإنسان من أجل إشباع رغباته وحاجاته المتعددة التى لم تقف عند حد معين لأنها سابقة لإمكانيات الإنسان المادية وما تصفه الطبيعة تحت تصرفه من موارد لإشباع حاجاته .حيث يجب على الإنسان أن يسعى للحصول على هذه الموارد والعمل على تشكيلها بالشكل الذى يتلائم مع حاجاته من اجل تحقيق التوازن بين حاجاته المتعددة وموارده المحدودة .

ولا يجب على رجل الاقتصاد الا ينظر للناحية الاقتصادية كأساس للمشكلة فقط دون الآخذ فى الاعتبار الجوانب الأخرى للمشكلة مثل الأبعاد السياسية والاجتماعية والنفسية وغير ذلك من الفروع ذات الارتباط الوثيق بالعلوم الاجتماعية .

وتشـير الادبيـات الاقتصـادية إلى أن أصـل كلمـة " علـم الاقتصـاد " مـن الناحيـة اللفظيـة " Economics " مشتقة من اللغة اليونانيـة حيث يقصد بهـا الادارة المنزليـة Household Management ومع زيادة استخدام هذا لمصطلح أصبح يعبر عن الإنفاق المنـزلى أى أنفاق الأفراد لدخولهم بعناية فائقة أو بمعنى أخر الاقتصاد فى الإنفاق .

ومع تطور استخدام هذا اللفظ أصبح بعد ذلك معبراً عن الإدارة بصفة عامـة سـواء كانـت تتصـل بالأمور المنزلية أو بشئون الحياة الأخرى ، ثـم تطـور بصـورة شـاملة ليصـبح معـبراً عـن إدارة الدولة لشئونها وهـو التطـور الـذى تم مـن خلالـه أستحداث مـا يسمى بمصـطلح " الاقتصـاد السياسى" الذى أستخدم لأول مرة فى فرنسا عام ١٦١٥ ، على يد الكاتب الفرنسـى انطـوان دى مونتكريسـتان Antonie de Montchristen الـذى ألـف كتابـاً أسـتهدف فيـه إسـداء النصيحة إلى الأمير فـى إدارة الأمـوال العامـة فـى المدينـة ، ثـم ظهـر لاحقـا الاقتصـاد معـبراً السياسية الواجبة الإتباع لزيادة رفاهية الدولة وحل المشكلات العملية التى تعترى الحكام .

وما لبث هذا العلم على مواجهة الانتقادات الموجهة إليـه والهادفـة إلى تحريـره مـن التبعيـة السياسية لاستيعاب ودراسة وتحليل الأنشطة الإنسانية ليس فقط فـى المجـال السياسـى ولكـن في كافة المجالات الأخرى . والواقع أن علم الاقتصاد لم يتبلور كعلم إلا علـى يـد الفيـزوقـراط (الطبيعين) فى فرنسا ثم على يد التقليديين (الكلاسيك) فى انجلترا بعد ذلـك ، حيـث رأى هؤلاء الاقتصاديون ضرورة استقلالية علم الاقتصاد من اجل تفادى وتجنـب الخلـط بـين مبـادئ نمو الثروة والمبادئ التى يتطلبها إدارة نظم الحكم الصالح ، وهو الأمر الـذى اسـتمر شـائكاً ولم يتم تفاديه إلا بعد أن كتب ادم اسميث كتابه المشهور (ثروة الأمم) عام ١٧٧٦ .

وفيما يتعلق بالأصل فى نشأة علم الاقتصاد من الناحية الموضوعية فقد كان لزاما وحتماً ضـرورة التفرقة بين الفكر الاقتصادى من ناحيـة وعلـم الاقتصـاد مـن ناحيـة أخـرى . حيـث أن الفكـر الاقتصادي يعتبر مديناً بنشأته الأولى للمحاولات الإنسانية التى اسـتطاعت تـذليل الصـعوبات الناشئة عن عدم كفاءة وسائل الإشباع وتحديات الطبيعة التى أستطاع الإنسان استخدام عقلة فى تطويع موارده المحدودة لخدمة حاجاته المحدودة فـى تلـك الفـترة التـى قـام فيهـا باكتشـاف واختراع الوسائل المختلفة لتلطلباته مما يعد مـن أهـم الأحـداث وليـدة الفكـر الاقتصـادي عـبر الحضارة الإنسانية .

ومع تطور الحضارة وتعدد الحاجات أصبح من الصعوبة ضرورة التميز بين ما هو أساسى وما هو كمالى ، لذا كانت اهتمامات الفكر الاقتصادي فى تلك الفترة منصبة على محاولات التوفيق بـين هذه الحاجات المتعددة والموارد المحدودة المتاحة .

أما بالنسبة لعلم الاقتصاد فقد نشأ نتيجة تجميع الفكر الاقتصادي وتبويبة وتدوينة فـى صـورة علمية فى إطار قوانين ونظريات اقتصادية حيث يعتبر حديث نسبياً وذات تـداخل مـع الفكـر الاقتصادي لفترات طويلة قبل القرن السابع عشر الميلادى الـذى شـهد العديـد مـن المحـاولات للكتاب والفلاسفة والمفكرون اللذين أسدوا أراء وملاحظات عن العديد من المشكلات التـى تـدخل فى صميم علم الاقتصاد الذى ندرسه اليوم .

ومن أمثال هؤلاء أرسطو ٤٠٤ .م) الذى فاضل بين الملكية الخاصة والعامة ، وراؤه حول مزايا وعيوب إستخدم النقود . ثم جاء الإسلام بالعديد من الأحكام التى شـكلت صـميم علـم الاقتصـاد وبخاصة فيما يتعلق بالملكية والأثمان والعمل والفائدة وغير ذلـك مـن الأحكـام الفقهيـة التـى تعرض لها الفقهاء بالشرح والتحليل والتأصيل والتبويب مما أدى إلى أستحداث نظريـة خاصـة فى هذا الاطار تسمى (نظرية الاقتصاد الاسلامى) .

ثم جاء العديد من علماء الإسلام ومنهم أبن خلدون وهو أكثر شهرة فى العالم العربى فى القرن الرابع عشر الميلادى ، والذى يعتبر أول من ساهم فى وضع الركائز الأساسية لعلم الاقتصاد ومؤسسة الحقيقى . ثم تبعه فى القرون الوسطى علماء أخرون أمثال توماس الاكوينى وغيره من معلمى اللاهوت اللذين أشاروا إلى مدى الشرعية فى الفائدة على القروض بالنسبة للديانة المسيحية .

ثم برزت كتابات التجاريين فى القرن السادس عشر الميلادى والتى ارتكزت على ضرورة البحث عن وسائل تحقيق زهو الدولة ومجدها من خلال الحصول على المعادن النفيسة ومدى تدفقها من أمريكا إلى أوروبا وهى الفترة التى تولدت عنها ما يسمى بالنظرية الكمية للنقود .

وفى هذا الإطار يمكن القول بأن التداخل بين علم الاقتصاد والفكر الاقتصادي يرجع لفترة طويلة من الصعب تحديدها بدقة ، وما يعنينا فى هذا الأمر ليس التحديد التاريخى ولكن الأهمية النظرية والفائدة العملية لهذا العلم أو الفكر وبخاصة بعد أن تعددت فروعة فى شتى المجالات ،وأصبح يحتل مكاناً بارزاً بين مختلف العلوم الإنسانية .

ومع بداية النصف الثانى من القرن التاسع وتحت تأثير الفكر التجريبى اتجه العديد من المفكرين الاقتصاديين إلى ضرورة الفصل بين الاقتصاد والسياسة الأمر الذى أدى إلى صعوبة الفصل بينهما نظراً لارتباط كل منهما بالآخر مؤثراً وتأثراً .

وخلاصة القول أن مفهوم علم الاقتصاد قد تبلور من خلال مراحل ثلاث يمكن إيجازها على النحو التالى :-

أ- المفهوم التوفيقى :

وهو الذى يصور علم الاقتصاد بأنه العلم الذى يهتم بدراسة الظواهر الإنسانية من خلال ضرورة التوفيق بين الحاجات المراد إشباعها والوسائل المتاحة لعملية الإشباع . ويرى

أنصار هذا المفهوم ضرورة وضع سلم لأولويات إشباع الحاجات بين الموارد الإنتاجية والسلع الموجهة لتحقيق الإشباع المرغوب .

ومع نهاية القرن الثامن عشر لم يستمر هذا المفهوم طويلاً حيث تعرض للعديد من الانتقادات على أيدي أنصار المدرسة التقليدية ، ومن أهمها .

- بساطة المفهوم حيث لا يأخذ في إعتباره العوامل الاجتماعية والسياسية متأثراً بالمفهوم الروبانسى نسبة إلى الاقتصادي روبنسن كوروزو .
- سلبية هذا المفهوم لتركيزة على أهداف معينة للنشاط الاقتصادي مستنداً فقط على المعرفة والفهم للظواهر الاقتصادية المرتبطة بسلوك الحياة البدائية وبساطة أنماط المعيشة والاستهلاك .

ب- المفهوم التنظيمي :

حيث يرى أنصار هذا المفهوم أن علم الاقتصاد هو العلم الذى يهتم بالمبادلات ذات القيمة الاقتصادية . بمعنى أخر تحديد النظام الذى يحكم العلاقات التبادلية بين الأفراد . وقد ساد هذا المفهوم الفضول الايدلوجى وفى إطار هذا المفهوم كان هناك اهتماماً بالجانب العقائدى أو المذهبى (المذهب الاشتراكى – الليبرالى) حيث تأثر الاقتصاديون فى تحليلاتهم بالعديد من العلوم الاجتماعية والأدوات التحليلة المشتقة من العلوم الطبيعية البحتة مثل الرياضة والإحصاء ، مثلما حدث بالنسبة لمدرسة التحليل الحدى التقليدية الجديدة .

جـ- المفهوم العلاجي :

وهو المفهوم الذى أهتم بتحديد الأهداف الاقتصادية فى أطار محدد من القياس والتحكم ، بمعنى أخر أن هذا المفهوم يضفى على علم الاقتصاد الصفة الحيادية فى المجالات المتعددة والأدوات التحليلة التى تجعل من هذا العلم كياناً حيوياً وديناميكياً وبخاصة فى الآونة

الأخيرة التي ينصب الاهتمام فيها على الاستخدام الامثل لموارد المجتمع النادرة للحصول على أفضل الوسائل اللازمة لإشباع الحاجات وزيادة الرفاهية الاقتصادية وكفاءة وفعالية عمل الأجهزة والمؤسسات .

وبالرجوع إلى الأدبيات الاقتصادية فقد تعددت المفاهيم المختلفة لعلم الاقتصاد وتباينت حسب اختلاف الوسائل ومناهج البحث العلمى فيه ، وكذلك حسب اختلاف الزواية التى ينظر منها لهذا العلم .

- فقد عرفه الاقتصاديون التقليديون الأوائل خلال عصر الرأسمالية الحرة بأنه علم الثروة وكان رائدهم الاقتصادي الانجليزى أدم أسميث **Adam Smith** ١٧٧٦ الذى كتب مؤلفاً قيماً فى طبيعة وأسباب " ثروة الأمم " حيث يرى أن علم الاقتصاد هو علم الثروة الذى يهتم بدراسة الوسائل التى يمكن أن تزيد من ثروة الأمم . وقد أرتكز هذا التعريف على تجسيم المصلحة الفردية بغض النظر عن الاعتبارات الأخلاقية أو الإنسانية لذلك لم يكن غريباً أن ينتقد هذا التعريف لأنه جعل من علم الاقتصاد علماً تشوبه الأنانية والقيم الفردية البحتة وكل ما يهم الإنسان فقط هو تجميع اكبر قدر من الثروات .
- فى حين يرى الفريد مارشال **Al Fred Marshall** أن علم الاقتصاد هو العلم الذى يهتم بدراسة النشاط الانسانى فى المجتمع من أجل الحصول على الدخل اللازم لمتطلبات الحياة اليومية . وهذا ما ورد فى كتابه الشهير (المبادئ الاقتصادية عام ١٨٩٠) وهذا التعريف انتقل من مجال دراسة الثروة والإنتاج إلى دراسة الدخل والتوزيع . ويعاب عليه أغفالة بجانب الخدمات نظراً لأن قياس الرفاهية الإنسانية لا يمكن أن تقاس بمعايير مادية مثل الحب ، الكراهية ، الحقد ، الحد ولكنها أمور لا

يمكن أن تدخل فى دراسة الاقتصاد على الرغم من أهميتها لمفهوم ورفاهية الفرد ومعيشته السعيدة .

- بينما يرى الاقتصادي الانجليزى روبنر **Lord Robbins** إن علم الاقتصاد هو العلم الذى يهتم بدراسة النشاط الانسانى فى سعيه لإشباع الحاجات المتعددة والمتزايدة بواسطة موارده المحدودة .
- بينما يرى نيفن **Nevin** إن علم الاقتصاد هو علم اجتماعي يهتم بالنشاط البشرى .
- فى حين يعرف سامولسون **Samuelson** علم الاقتصاد بأنه دراسة كيفية اختيار الأفراد والمجتمع لغايتهم وتحقيقها باستخدام النقود أو بدونها من أجل تشغيل الموارد الإنتاجية النادرة التى تتميز باستخدامات بديلة ولإنتاج سلع مختلفة وتوزيعها من أجل الاستهلاك فى الحاضر أو المستقبل على مختلف الأفراد فى المجتمع .
- كما يرى تروشي **Truchy** أن علم الاقتصاد هو العلم الذى يدرس نشاط الفرد فى المجتمع من اجل الحصول على الأموال والخدمات .
- فى حين يرى البعض أن علم الاقتصاد هو علم الاختيار العفوى المتعلق بتعظيم الدخل الحقيقى فى إطار من التوزيع القائم على خيارات معينة تتضمن تحقيق العدالة بين أفراد المجتمع .

لذلك يمكنا تصنيف هذه المفاهيم السابقة إلى ثلاثة أقسام يختص الأول منها بالنظر إلى علم الاقتصاد من زاوية الغاية سواء كانت هذه الغاية خاصة بإشباع الحاجات أو تكوين الثروات . فى حين يختص القسم الثاني منها بالنظر إلى علم الاقتصاد من زاوية الوسيلة حيث يركز أنصار هذه الزاوية على المبادلات التى تتم بين الأفراد بقصد الربط بين إنتاج الثروات وإشباع الحاجات .

المبحث الثاني : الأهداف الرئيسية لعلم الاقتصاد

بدون شك أن سمات العصر الحديث واتجاه التفكير من جوانبه المختلفة لدراسة الاقتصاد وبخاصة من الزوايا الاقتصادية البحتة يرجع إلى سببين أساسين :-

السبب الأول : هو زيادة حدة الأزمات الاقتصادية المتلاحقة وبخاصة بعد الاتجاه إلى العولمة الاقتصادية الدولية فى إطار النظام العالمى الجديد والتى تعتبر امتداد موروثاً للفكر الاقتصادي التقليدى ، ولكن مع اختلاف توجهات النظم الاقتصادية من فترة إلى أخرى حسب المصالح المثلى التى ينظر إليها كل نظام .

السبب الثاني : فقد يعزى إلى ارتفاع درجة المستوى الثقافى بين شعوب العالم ، وهو الأمر الذى أدى إلى أهمية النظر فى التفكير الاقتصادي ومكانته الحقيقية بين العلوم الاجتماعية الأخرى كعلم مستقل له قوا نينة ونظرياته ومبادئه التى تشكل الركيزة الأساسية لدراسة هذا العلم .

وتتعدد الإغراض الرئيسية لدراسة علم الاقتصاد وبخاصة بعد زيادة الحاجات البشرية من يوم إلى أخر ومحدودية الموارد المتاحة فى المجتمع وكذلك العلاقات التى تربط بين الإنتاج والاستهلاك والتوزيع للسلع والخدمات المختلفة والعمل على إمكانية إيجاد حلول لهذه المشاكل الناجمة عن تنامى هذه العلاقات ومدى اتصالها بالسلوك البشرى .

ويحاول على الاقتصاد أن يطرح مجموعة من الأهداف الرامية إلى إمكانيات تعظيم الدخل الحقيقى للجماعة سواء كانت إقليم أو دولة أو تكتل أقتصادى يشمل مجموعة من الدول وما يترتب على ذلك من تعظيم كمية الإشباع التى يحصل عليها الأفراد . حيث يتم تعظيم الدخل

من خلال العمل على تحقيق الكفاءة فى تخصيص الموارد الاقتصادية للوصول إلى الأهداف المحددة .

كما أن علم الاقتصاد يهدف إلى العمل على توزيع الدخل الحقيقى بين الأفراد فى إطار مجموعة من المعايير الموضوعية مع الأخذ فى الاعتبار ضرورة تلبية الحاجات الضرورية ذات الطابع الانسانى والاجتماعي بجانب ذلك فان هذا العلم يستهدف دراسة تحقيق الرفاهية لافراد المجتمع عن طريق تنظيم وتدبير موارد الثروة الإنسانية والطبيعية المحدودة لإشباع الرغبات والحاجات الإنسانية للسلع والخدمات الاقتصادية المختلفة .

وفى هذا الإطار تتبلور الأهداف الرئيسية لعلم الاقتصاد فى النقاط التالية :

١- تنظيم العملية الإنتاجية :

ويقصد بها اتخاذ قرارين رئيسيين الأول يتمثل فى منع الموارد من الانتقال من صناعات تنتج سلع تتسم بندرة الطلب عليها من جانب المستهلكين وتحويل هذه الموارد إلى الصناعات التى تتسم بزيادة الطلب عليها

أما القرار الثاني فيتمثل فى تشغيل الوحدات الإنتاجية للموارد الاستخدام الأمثل بما يحقق فى نهاية المطاف العمل على تحقيق أقصى ربحية مع تدنية التكاليف وهو الأمر الذى يؤدى فى النهاية إلى زيادة الإنتاجية طبقاً لمبدأ الجدارة الاقتصادية الذى يرتكز على اختيار توليفة الموارد بالأسلوب الامثل الهادف لتعظيم الإرباح .

٢- زيادة الدخل القومى :

حيث يقصد به قيم السلع والخدمات التى ينتجها المجتمع خلال فترة زمنية معينة تقدر فى العادة بسنه واحدة ومقومه بالأسعار الجارية . ويشير هدف زيادة الدخل القومى بصورة طبيعية إلى زيادة السلع والخدمات وليس الأسعار لأن العبرة بالناتج الحقيقى من الكميات الإضافية وليس بالأسعار .

فعندما تظل الأسعار ثابتة يكون التعبير عن الدخل القومى بمنظور التغير فى الكميات وليس السعر فهذا ما يسمى بالدخل الحقيقي . أما إذا كانت التغيرات فى الدخل شاملة التغير فى الكمية والأسعار ففى هذه الحالة نتحدث عن الدخل النقدى وليس الحقيقى لأن التغيير فى الأسعار يجعلنا لا نلمس مدى التغير فى الكميات . وتهدف كافة المجتمعات حسب النظام الاقتصادي السائد بها إلى العمل على رفع معدل نمو الدخل بها لأنه يعتبر أحد معايير رفاهية المجتمع الاقتصادية ، هذا بالإضافة إلى مدى الاستقرار الذى تتمتع به معدلات النمو الاقتصادي، وكذلك حالة الأمن الاقتصادي المتمثلة فى استقرار النظام الاجتماعي وتحقيق التوظف الكامل للأيدى العاملة وتقدم نشاط المشروعات وتحقيق التوازن الاقليمى فى النمو والتنمية .

ويعتمد معدل نمو الدخل القومى على مجموعة من العوامل التى يصعب تحقيقها بدقة نظراً لتفاعل كافة العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والأخلاقية فى تحديد هذا المعدل . أما العوامل ذات الأثر الفعال فى العمل على زيادة معدل نمو الدخل القومى فهى كما جرت العادة تتلخص فى الموارد البشرية- الموارد الطبيعية ، بجانب مستويات الطلب على السلع والخدمات .

٣- تعيين الاحتياجات وتقييم السلع والخدمات الاقتصادية . تختلف احتياجات الفرد عن احتياجات المجتمع حيث أن الأول تتمثل حاجاته فى البساطة وتزداد المشكلة تعقيداً فى حالة المجتمع نتيجة اختلاف القوى الإنتاجية وتعدد الاحتياجات الواجب أشباعها بالإضافة إلى المدى الذى يمكن فيه إشباع رغبات معينة على حسا ب رغبات أخرى وهو الأمر الذى يتطلب تحديد هذه الاحتياجات بدقة متناهية ووضعها فى أطار سلم الافضليات

وذلك تفادياً للمشاكل التى قد تترتب على ذلك والعمل على ضرورة تحقيق مستوى معيشة أفضل للمجتمع ويتم ذلك من خلال قياس الميزان القيمى (الأسعار) .

٤- توزيع الناتج الكلى :

من الطبيعى فى النظام الاقتصادي ان يتم تقسيم الناتج الكلى من السلع والخدمات بين أفراد المجتمع اللذين ساهمو فى هذا الإنتاج . وتتعدد أشكال هذا التقسيم سواء فى شكل أرصدة نقدية موزعة مثل الأجور التى يتقاضاها العمال ، والفوائد التى يتقاضاها أصحاب رءوس الأموال ، الربح الذى يحققه المنظمون للوحدات الإنتاجية فى كل صناعة ، وكذلك الريع الذى يتقاضاه ملاك الاراضى.

أما تركيبه السلع والخدمات التى تدخل فى نصيب كل فرد فتعود الى التفضيلات المختلفة التى يحصل عليها الأفراد من الناتج الكلى فى صورة عوائد نقدية (أجر – ربح– فائدة) ،وهذا ما يشكل القوى الشرائية العامة التى يمكن توجيهها لشراء السلع والخدمات ، حيث أن هذا يكمن فى ما يسمى بالاقتصاد النقدى الذى عرفته المجتمعات الحديثة .

أما فى الاقتصاد الطبيعى الذى عرفته المجتمعات التقليدية والتى لا تستخدم فيها النقود كأداة لتحديد القيم النسبية للسلع والخدمات الإنتاجية فتوزع الأنصبة فى شكل كميات محددة من كل سلعة لكل فرد من أفراد المجتمع .

وفى هذا الإطار فأن التقدم الاجتماعي للشعوب يقاس بمدى التحسن الذى يطرأ على طريقة توزيع الدخل القومى وكذلك الناتج الكلى وكذلك الأسلوب الامثل الذى تستند علية هذه الطريقة

٥- زيادة توظيف العمالة :

يهدف علم الاقتصاد إلى زيادة فرص العمل لأفراد المجتمع وذلك بغرض إما اقتصادي يهدف إلى زيادة العمالة وتوفير فرص العمل بما يؤدى إلى زيادة الدخل القومى وزيادة الرفاهية الاقتصادية للمجتمع . وهذا الغرض فيما يتعلق بالعمالة ينظر إليه من منظور مادى بحت ومبرر ذلك أن العمل يعتبر أحد أدوات العملية الإنتاجية فمع زيادة الاستخدام فان ذلك يتبعه زيادة فى الإنتاج .

أما الغرض الثاني فقد يكون اجتماعيا يهدف إلى تحقيق الكيان الاجتماعي والشعور النفسى بتحقيق الذات من أجل تحقيق السلام الاجتماعي ، على عكس الشخص الذى لا يجد فرصة عمل وشعوره بأنه عنصر غير انتاجي أو يفيد المجتمع . وعندما يستمر هذا الوضع طويلاً يحدث ما يسمى بجيوش البطالة التى من شانها أن تهدد كيان المجتمع من الجوانب المختلفة . وقد تتعارض سياسة التوظيف من الناحية الاقتصادية مع سياسة التوظيف من الناحية الاجتماعية ويظهر هذا التعارض حالياً ، فى أن الاتجاه الاقتصادي هدفه خفض التكاليف مع تقليل عدد العاملين وذلك من أجل تحقيق ربحية عالية . أما الهدف الاجتماعي فلا ينظر إلى الربحية كمعيار بقدر ما ينظر إلى المسئولية فى تحقيق الأهداف الاجتماعية بغض النظر عن زيادة التكلفة وهو الأمر الذى يختلف من نظام اقتصادي إلى أخر .

وفى هذا الإطار فان مصطلح العمالة الكاملة فى الاقتصاد القومى يشير إلى أن كل شخص لدية القدرة والرغبة والبحث عن وظيفة يجب أن يجد فرصة العمل المناسبة ، وفى حالة العكس فأن العمالة فى هذه الحالة تكون غير كاملة . وارتباطاً بهذا المفهوم تتعدد أنواع البطالة وفقاً لهذا

المنطلق ما بين بطالة هيكلية وبطالـة موسميـة وبطالـة مقنعـة وبطالـة فنيـة وبطالـة اختياريـة وبطالة إجبارية وهو ما سنراه فى الأجزاء التالية .

٦- تنظيم الاستهلاك :

أى الاستنفاذ فـى المدى القصير (إشباع حاجـات الإنسـان كمنـتج ومسـتهلك) بـدون شـك أن الوسيلة الوحيدة للثمن إشباع الرغبات حيث أن المهندس والطبيـب والعامـل والمزارع يحصلـون على دخول نتاج مساهمتهم فى العملية الإنتاجية أو الخدمية ، حيـث يعتـبر كـل فـرد مـنهم منتج ومستهلك فى نفس الوقت مثل الطبيب الذى يقدم خدماته ويحصل على أجر ليشـترى بـه مستلزماته الغذائية وغيرها .

حيث أن أجر العامل يمثل فى حقيقة الأمر ثمناً لعملة ، وكـذلك فائـدة راس المـال تمثـل ثمـن استغلاك هذا المال ، أى انه يمكنا القول بأن انخفاض أو ارتفاع أجور العمـال يلعـب دوراً هامـاً فى تحديد عملية الاستفادة ، فقد يؤدى انخفاض الأجور إلى انخفاض حجـم المنـافع والخـدمات التى كان من المكن للأفراد الاستفادة بها وحرمـانهم منهـا بهـذا الشـكل قـد يكـون سـبب فـى حدوث مشكلة اقتصادية نظراً لعدم توافر أثمان السلع والخدمات لديهم .

٧- استقرار مستوى الأسعار :

تتجه رغبة كافة المجتمعات إلى العمل على ثبات مستوى الأسعار واستقرارها بما يحقق الأمان والطمأنينة للمستهلكين . ويرى البعض أن هـذا الهـدف لا يتسم بالواقعيـة وذلـك لان الأذواق والدخول والفنون الإنتاجية تتغير بصورة مسـتمرة وكـذلك أختفـاء صـناعات وظهـور صـناعات أخرى لا يمكن معه تثبيت مستويات الأسعار لأن هذا معناه القضـاء علـى حـوافز المنـتجين فـى العملية الإنتاجية .

حيث أن هدف المنتج الاساسى هو الربحية فى زيادة السعر وتحقيق المزيد من الإرباح فى ظل العمل على زيادة إنتاجه ، وكذلك فأن سياسة رفع أسعار العمل (الأجور) يؤدى إلى ارتفاع أسعار السلع مع زيادة الإنتاج . الأمر الذى يؤدى فى نهاية المطاف إلى موجه من التضخم قد يكون الضحية فيها المستهلك نظراً لما يترتب عليه من أثار سلبية على المجتمع كما سنرى فى الفصول القادمة . ويرى فريق أخر فى هذا الشأن أن مستويات الأسعار يجب أن تنخفض مع مرور الوقت ومبررات ذلك أن الأسعار تعكس التكلفة ومن المفروض أن التكلفة فى الأجل الطويل لا بد وان يصاحبها انخفاض نتيجة للتقدم الفنى الحديث . حيث أن انخفاض التكاليف يترتب عليه انخفاض الأسعار . وعلى الرغم من أن هذا الرأى مفيداً للمستهلك إلا انه لا يحفز معنويات المنتجين نتيجة تخوفهم لانخفاض الأسعار وبالتالى وانخفاض الأرباح التى ستترتب عليها .

٨- التنظيم الاقتصادي وتشجيع التنمية الاقتصادية :

حيث ترتبط هذه الوظيفة ارتباطاً مباشراً بكل من وظائف توزيع الناتج الكلى وتنظيم العملية الإنتاجية وتقييم السلع والعمليات الإنتاجية ، كما تتصل بقياس القيم وكذلك إلى أى مدى يمكن للمتقدم الاقتصادي أن يستمر على حساب الظروف الاقتصادية الجارية .

وهذا معناه أن النظام الاقتصادي لا بد أن يكون قابلاً للتغير وسعياً للنمو بما يتلائم مع حاجات المجتمع المتعددة ومثال ذلك مع تزايد السكان بمعدل سريع يجب أن يكون النظام الاقتصادي قادراً على إنتاج سلعاً جديدة وإتباع أساليب فنية جديدة وغزو للأسواق الجديدة ، وإيجاد موارد إنتاجية جديدة تتواكب مع النمو السريع فى السكان هذا بالإضافة إلى مرونة النظام الاقتصادي حتى يستطيع التكيف مع كل ما يطرأ من تغيرات اقتصادية جديدة ومواجهة

الظروف التى قد تطرأ فى حالات الكساد . كما أن هذا الهدف مرتبط بالتغيرات الايجابية والسلبية المؤثرة على التنمية الاقتصادية الشاملة .

٩- العدالة فى توزيع الدخل :

تتسم فكرة العدالة بالنسبية وتختلف وجهات النظر بشأن هذه الفكرة حيث ينظر إليها البعض من منظورة الخاص ، وقد يتعارض هذا المنظور مع وجهة نظر الآخرين . ويتبلور المفهوم المادى للعدالة طبقاً للأداء والكفاءة والتميز أى أن كل فرد يحصل على الدخل الذى يتناسب مع امكاناته وقدراته . ولكن ماذا بشأن الأفراد اللذين لم تتوافر لهم هذه المقومات ؟ من الطبيعى أن نصيبهم فى الدخل يقل عن غيرهم ، ومن هنا يحدث التعاون الكبير فى توزيع الدخول بين الأفراد .

وقد أرتبط هذا المفهوم مؤخراً بشعار ربط الأجر بالإنتاجية وهو ما ينادى به الكثير من الاقتصاديين فى المجتمع الرأسمالي . أما المفهوم الثانى للعدالة فيرتبط بالبعد الاخلاقى والانسانى بين أفراد المجتمع من اجل تضييق الفجوة بين أصحاب الدخول المرتفعة وأصحاب الدخول المنخفضة وذلك تحقيقاً للتكامل الاجتماعي والتعايش السلمى بين طبقات المجتمع .

وهذا المفهوم يسود فى النظم الاشتراكية ومن وجهة نظرنا فأن غالبية المجتمعات بغض النظر عن طبيعة النظام الاقتصادي السائد بها تجمع بين كلا المفهومين ، الأمر الذى يؤدى إلى سيادة مفهوم على الأخر حسب الايدلوجية المتبعة فى المجتمع . فنجد الدول الرأسمالية تضع حد أدنى للأجور حتى تحافظ على البعد الاخلاقى لأصحاب الفئات محدودة الدخل كما تفرض ضرائب تصاعدية على ذوى الدخول المرتفعة .

١٠- تحقيق التوازن فى ميزان المدفوعات :

يقصد بميزان المدفوعات السجل السنوى الذى توضح فيه التزامات وحقوق الدولة مع المتعاملين معها فى الدول الأخرى ، ويشتمل الميزان على الجانب الدائن والجانب المدين فإذا حقق الجانب الدائن زيادة عن المدين كان هناك فائضاً فى الميزان . وذلك على عكس الجانب الأخر فأن الجانب المدين عن الدائن كان هناك عجز فى الميزان .

ويسعى علم الاقتصاد من خلال نظرياته الفرعية المتخصصة (نظرية التجارة الخارجية وغيرها من النظريات السائدة) إلى العمل على تحقيق التوازن بين الجانبين من خلال أتباع حزمه من السياسات الاقتصادية و المالية الرامية لتحقيق هذا الغرض .

ولكن السؤال الذى يطرح نفسه على بساط البحث هو :- هل يمكن تحقيق كل هذه الأهداف مجتمعة وفى آن واحد ؟ نجد الإجابة يكتنفها الغموض وعدم الواقعية وذلك لأن غالبية هذه الأهداف لا يمكن تحقيقها دفعة واحدة حيث أن ذلك لا يجد مبرراً فى الطاقة الاستيعابية للاقتصاد القومى ، هذا بالإضافة إلى التعارض الواضح بين محمل هذه الأهداف ، فقد يتحقق هدف على حساب هداف أخر . وهنا تبرز ضرورة وضع الأهداف فى قائمة أولويات حسب الحاجة الملحة وما يترتب عليها من نتائج فى ضوء معيار العائد والتكلفة .

ومن أوجه التعارض بين هذه الأهداف هدف زيادة التوظيف وزيادة الدخل ، وكذلك الحال بالنسبة لهدفى استقرار مستوى الأسعار وزيادة الإنتاج .

المبحث الثالث : المصطلحات الأولية فى علم الاقتصاد

من الضرورى والمهم أن يبدأ كتاب علم الاقتصاد بتوضيح بعض الاصطلاحات الأساسية التى يشيع استخدامها سواء بالنسبة للاقتصاديين او بين عامة الناس والتى قد تكون مفيدة لمن يرغب مواصلة التعمق فى هذا العلم، كما أن هذه الاصطلاحات تمثل أهميةكبيرة على تفهم الموضوعات التى سوف نقوم بعرضها فى هذا الكتاب. ويختلف مدلول هذه المعانى من شخص إلى أخر حسب ما يعنيه البعض عند استخدامها فهى تختلف من قارىء متخصص إلى قارىء عادى وكذلك بالنسبة للغة العادية بين عامة الناس . لذلك فمن المهم ألا يكون تعريف هذه المصطلحات بصورة مجردة قد يصعب فهمها على الشخص المبتدئ .

وفيما يلى عرضاً موجزاً لأهم هذه المصطلحات :-

١- الحاجة الاقتصادية :

تعبر الحاجة فى اللغة الجارية عن الحرمان من شيء ضرورى ، فهى كل رغبة تساور النفس للحصول على سلعة أو خدمة، وهى الدافع لنشاط الفرد الأقتصادى وقد تتعدد رغبات الأفراد وحاجاتهم فكلما قام الفرد بإشباع حاجة من حاجاته بدأ فى البحث عن إشباع حاجة أخرى ، فهى تمثل الرغبة فى الحصول على وسيلة لإزالة ألم أومنع حدوثه .

وتتكون عناصر الحاجة من ثلاثة عناصر هى الأساس بالألم (الجوع) ، الوسيلة لإزالة هذا الألم (الطعام) ، ثم الرغبة فى استخدام هذه الوسيلة . ومن خصائص الحاجة قابليتها للتعدد ، قابليتها للإشباع ، قابليتها للإحلال دورية متكررة ، كما أنها تتأثر بالعادات والتقاليد الاجتماعية . وتنقسم الحاجات إلى حاجات مطلقة وحاجات نسبية .

٢- الندرة :

تعبر الندرة فى لغة الاقتصاد عن عدم كفاية الموارد الموجودة فى العالم لإشباع جميع حاجات البشر . فهى ندرة نسبية حسبما يتردد هذا المصطلح فى الأدبيات الاقتصادية ،وهو ما يشير إلى عم التناسب بين المطلوب والموجود . وقد يكون مصدر هذه الندرة إما ظروف طبيعية أو إما لظروف مصطنعة نتيجة الظروف الاجتماعية ، وظروف الاحتكار .

وتتوقف قيمة الموارد النادرة الاقتصادية على مدى ندرتها ففى بعض الأحيان لا يتم إشباع الحاجات من خلال الاعتماد على مورد واحد فقط ، وإنما يتطلب الأمر اتحاد أكثر من مورد من العملية الإنتاجية ، أى مزج عناصر الإنتاج بعضها ببعض بنسب مختلفة .

٣- الإشباع :

يعبر الإشباع عن الشعور الذى يحس به الفرد عندما يقوم بإشباع حاجة من حاجاته ، فالجائع الذى يأكل قد اشبع حاجته من الأكل ، وكذلك بالنسبة للمسكن والملبس وغيره . ويمثل الإشباع هدف النشاط الاقتصادي وهو عملية متكررة نتيجة تكرار الحاجة .

٤- المنفعة :

تمثل المنفعة قدرة السلعة على إشباع حاجة من حاجات الفرد ومن الطبيعى أن المنفعة تتناسب طردياً مع الحاجة ، فكلما كانت الحاجة شديدة وملحة كلما كانت منفعة السلعة التى تشبع هذه الحاجة كبيرة ، والعكس إن لم تكن الحاجة ضرورية فتكون منفعة السلعة قليلة ، ويتوقف ذلك على الشعور لدى الفرد نفسه .

ومع زيادة استهلاك الفرد من وحدات سلعة معينة فهذا يؤدى إلى زيادة المنافع ، وكل وحدة إضافية يتم استهلاكها تعطى منفعة أقل منفعة من الوحدة السابقة لها .

ومع إفراط المستهلك فى استهلاك كمية كبيرة من نفس السلعة فأن الوحدات الإضافية قد تفقد منفعتها فى وقت ما .

وتتميز المنفعة بأنها شخصية أو ذاتية فهى تختلف من شخص إلى أخر فما هو مفيد لبعض الناس قد لا يكون مفيد للبعض الأخر . كذلك أن يكون موضوع المنفعة نوع من المال تتوافر فيه شروط الثروة وتكون محدودة وقابلة للتملك ولها قيمة فى المبادلة حيث أن الأموال التى لا تكون قابلة للتملك قد تعتبر غير نافعة اقتصادية مثل الهواء أشعة الشمس .

وقد تتخذ المنفعة أشكال متعددة مثل المنفعة الشكلية ، والمنفعة المكانية ، والمنفعة الزمنية ، ومنفعة التملك .

٥- المنفعة الكلية والمنفعة الحدية :

تعبر المنفعة الكلية عن مجموع الفوائد التى يحصل عليها الفرد من استعمال وحدات متعدد من السلعة .أما المنفعة الحدية فهى تعبر عن مقدار التغير الذى يطرأ على المنفعة الكلية نتيجة إضافة وحدة جديدة من الوحدات المستهلكة .

أي أن المنفعة الحدية هى منفعة الوحدة الأخيرة التى يستهلكها الفرد . وفى هذا الإطار نرى أنه كلما زاد ت كمية الشئ زادت منفعته الكلية بنسبة متناقصة وقلت منفعته الحدية ، أى منفعة الوحدة الأخيرة . بمعنى أخر أن المنفعة الكلية تزيد بزيادة الاستهلاك. فى حين أن المنفعة الحدية تنخفض بزيادة الاستهلاك.

٦- الثروة :

تدل كلمة الثروة على زيادة الأموال والنقود والأشياء وهذا هو المعنى فى اللغة العادية . أما فى المفهوم الاقتصادي فهى تعبر عن قيمة كل السلع والخدمات والأصول التى تشبع حاجة الإنسان سواء بطريق مباشر أو غير مباشر ويجب ان تتوافر فيها عدة شروط مثل القابلية للتملك والمحدودية وأن تكون لها قيمة مبادلة وأن تكون الأموال ذات منفعة .

وتعتبر كمية النقود فى المجتمع أداة لتبادل الثروات بين أفراد المجتمع وليست الثروة فى حد ذاتها وهو الأمر الذى يفسر أن النقود لا تعتبر ثروة قومية ، ولو كان ذلك لأمكن طباعة المزيد فيها وزيادة ثروة المجتمع . ولكن هناك نوع من النقود يدخل فى تعداد الثروة مثل النقود الذهبية والعملات الأجنبية فمع زيادة رصيد الدولة من الذهب والعملات الأجنبية تزيد ثروة المجتمع نتيجة لسهولة تداولها فى العالم الخارجى .

٧- السلع والخدمات الاقتصادية :

تعبر عن الأشياء التى تشبع رغبات الإنسان والتى تكون لها منفعة وموجودة بكميات نادرة بالنسبة للحاجات المتعددة . لذلك يسعى الإنسان جاهداً فى سبيل الحصول عليها لإشباع رغباته وتنقسم السلع إلى سلع اقتصادية وسلع غير اقتصادية حيث تعبر الأولى عن جوهر المشكلة الاقتصادية سواء كانت سلع غذائية أو غيرها، فى حين أن الأخرى تعتبر متوافرة من تلقاء الطبيعة ولا تحتاج إلى جهد للحصول عليها مثل الهواء . وكذلك الحال بالنسبة للخدمات مثل خدمات الأطباء ، المدرسين ، المهندسين وغيرها. فهى تعتبر سلعة غير مادية نتيجة الشعور بأثارها فقط .

٨- الموارد:

يمكن تعريف الموارد بأنها عناصر الإنتاج مثل الأرض ، العمل ، رأس المال والتنظيم التى تساهم فى الإنتاج بمعنى أحر أن الموارد هى كل ما يصلح لإشباع الرغبات والحاجات

الإنسانية سواء بطريق مباشر أو غير مباشر وتتعدد الموارد بأنواعها وأشكالها فهناك موارد اقتصادية وموارد غير اقتصادية ، حيث تمثل الأولى مشكلة الندرة نظراً للحاجة إلى جهد في الحصول عليها ، في حين لا تحتاج
الثانية إلى هذا الجهد الأنسانى فهي موجودة بوفرة بحكم الطبيعة مثل أشعة الشمس والأمطار والبحار والهواء الجوى وغيرها .

٩- القيمة والثمن :

تعبر القيمة عن الأهمية الاقتصادية التي يعطيها الفرد أو المجتمع لمال معين وتسمى هذه الأهمية (الفرد) بقيمة الاستعمال، بينما تسمى الأهمية الثانية (المجتمع) بقيمة المبادلة . أي أن القيمة هى القدرة الموجودة فى السلعة لتتبادل بسلعة أخرى ، وهى عدد الوحدات التي يمكن استبدالها فى مقابل وحدة أو أكثر من شئ أخر ، مثل استبدال قنطار قطن بأردبين من القمح . أما الثمن فهو يعبر عن قيمة الشئ بالنقود فهو مقدار النقود التى يدفعها الفرد فى مقابل الحصول على وحدة من السلع مثل ثمن أردب القمح يساوى مائه جنية وهكذا . أى أن الثمن هو عبارة عن ترجمة القيمة بالنقد .

١٠- الإنتاج:

يقصد بالإنتاج النشاط الأقتصادى الذي يهدف إلى خلق السلع والخدمات الإنتاجية والاستهلاكية التي تستخدم في إشباع الحاجات الإنسانية . لذلك يقال أن غاية النشاط الأنتاجى ومعياره هو إشباع الحاجات الإنسانية، فإذا استهدف النشاط غاية أو هدف أخر بخلاف ذلك ففي هذه الحالة لا يكون نشاطاً إنتاجيا.

وفى هذه الحالة لابد من ضرورة التفرقة بين السلع الإنتاجية والسلع الاستهلاكية من ناحية وكذلك التفرقة بين السلع والخدمات من ناحية أخرى. بجانب ذلك لابد من ضرورة التعرف

على طبيعة الأنشطة التجارية وهل تدخل ضمن نطاق الإنتاج من الناحية الاقتصادية أم تخرج عن نطاقه . وهنا لا بد من التعرف على طبيعة عمل التاجر ومدى مساهمته في أشباع الحاجات الإنسانية أم انه مجرد وسيط بين المنتج والمستهلك وفى النهاية يمكن القول بأن الإنتاج هو خلق أو زيادة المنافع التي تجعل الشئ سواء كان سلعة أو خدمة صالحاً لإشباع الحاجات

١١- عناصر الإنتاج :

هناك إتفاق عام بين الاقتصاديين على أن عناصر الإنتاج التي تستخدم في القيام بالعملية الإنتاجية تتمثل في الأرض (الطبيعية)، العمل ، رأس س المال ، التنظيم والمعرفة الفنية .

١٢- دالة الإنتاج :

يشير تعريف الدالة على أنها أسلوب رياضي يوضح العلاقة بين التغير في عاملين أو أكثر . وفى ضوء ذلك فأن دالة الإنتاج تعرف على أنها علاقة رياضية بين كمية الإنتاج من سلعة أو خدمة معينة كمتغير تابع وكمية عناصر الإنتاج المستخدمة فى الحصول على ا لسلعة أو الخدمة كمتغيرات مستقلة . ويمكن صياغتها على النحو التالى : ك = د (س١ ، س٢، س٣، من س ن) ويتوقف شكل دالة الإنتاج بصفة محددة على طبيعة نشاط المنشأة .

١٣-الاستهلاك :

هو استخدام السلع والخدمات بواسطة أفراد المجتمع بقصد إشباع الرغبات الإنسانية إلى أقصى درجة من الانتفاع بالسلع المنتجة . والاستهلاك يعتبر الهدف النهائى من النشاط الاقتصادي فالسلع يتم إنتاجها ثم يتم توزيعها بغرض الاستهلاك أو يمكن استخدامها فى أنتاج سلع أخرى .

١٤- التوزيع

هو تقسيم الدخل الناتج من عملية الإنتاج على العناصر التى أشتركت فيه ، الأمر الذى يترتب على هذه المشاركة ضرورة التخصص وتقسيم العمل وتوزيع الناتج الاجتماعي على العناصر المشاركة فى النشاط الاقتصادي . ويسمى النصيب الذى يحصل عليه العامل أجراً ، والنصيب الذى تستحقه الأرض إيجار ، ورأس المال يكون نصيبه الفائدة ، ويكون الربح فى هذه الحالة القدر الفائض بعد دفع استحقاقات جميع عناصر الإنتاج ، فهو المقدار الذى يعود إلى القائم بتحمل مسئولية المشروع .

١٥- إعادة الإنتاج :

يقصد به استخدام الفائض الاقتصادي المتحقق لاستمرارية الإنتاج على مر الزمن وما يترتب عليه من مشاكل النمو والتقدم والتنمية والتخلف .

١٦- التداول والمبادلة :

ويقصد به انتقال السلع والخدمات الاقتصادية بين أفراد المجتمع ويشتمل هذا المفهوم على دراسة القيمة والنقد والائتمان . والمبادلة مفهوم قديم (المقايضة) حيث لا يلجأ الناس فى الوقت الحالى لمبادلة سلعة بأخرى كما كان سائداً من قبل ، ولكن المفهوم السائد حالياً هو البيع (مبادلة- سلعة بالنقود) والشراء (مبادلة نقود بالسلع) .

المبحث الرابع : مناهج البحث في علم الاقتصاد

بدون شك أن أي علم من العلوم لابد وان يستخدم طريقة البحث العلمي للوصول إلى النتائج العلمية المختلفة ، وتفسير الظواهر المتعلقة بهذا العلم . حيث تهدف الدراسات الاقتصادية إلى معرفة القوانين التي تحكم العلاقات بين الظواهر الاقتصادية المختلفة . ومن اجل الوصول لهذه القوانين لابد من استخدام طرق بحثية ومنهجية علمية لتفسير هذه الظواهر وغيرها .

ويستخدم علم الاقتصاد مجموعة من هذه الطرق من أهمها .

أ- الطريقة الاستقرائية :

تقوم هذه الطريقة على أساس ملاحظة الواقع بالنسبة للعديد من الحالات التي تشكل الظاهرة موضوع البحث . وتتم هذه الملاحظة بقصد استخلاص الخصائص العامة للوصول الى القانون العام الذي يحكم هذه الحالات .

وتعتمد هذه الطريقة في التحليل من خلال الوصول إلى النتائج أنطلاقاً من الخاصة إلى العامة ، حيث أن الباحث في هذه الطريقة يقوم بالدراسة انطلاقا من الدقيقة لجميع الحقائق الاقتصادية وربطها بعضها ببعض للوصول منها إلى القواعد العامة التي تحكم النشاط الاقتصادي . ويعاب على هذه الطريقة صعوبة تطبيقها في العلوم الاجتماعية وبالتالى علم الاقتصاد باعتباره احد فروعها . وذلك نتيجة التباين بين الظروف والظواهر الاقتصادية التي تحيط بكل جزئية من مفردات النظام الاقتصادي .

ب- الطريقة الاستنباطية :

تقوم هذه الطريقة على أساس البداية بفروض أو مقدمات معينة ليس في حاجة إلى أقامة الدليل على صحتها لأنها تقوم على حقائق مسلم بها .وقد تكون مشتقة من علوم أخرى ، حيث أن التبرير عليها يدخل في إطار هذه العلوم الأخرى .

وتسمى هذه الطريقة في بعض الأحيان بالطريقة التجريدية أو التحليلية وهي عكس الطريقة الاستقرائية ، لأنها تعتمد على الانطلاق من العام إلى الخاص في الوصول إلى النتائج . كما تهتم هذه الطريقة بدراسة الظاهرة الاقتصادية من خلال العوامل المحيطة والمؤثرة عليها .
وتتضمن هذه الطريقة قدرا من الاستقراء كما أسلفنا، فهي تقوم على أساس فروض معينة وهو الأمر الذي يتطلب ملاحظة الواقع للوصول إلى هذه الفروض والمقدمات . هذا بالإضافة إلى أن القوانين الاقتصادية التي يمكن الوصول إليها من خلال هذه الطريقة تحتاج إلى اختبار واضح لمعرفة مدى اتفاقها مع الواقع ، وهو الأمر الذي يتطلب ملاحظة الواقع مرة أخرى .

وترتبط هذه الطريقة ارتباطا وثيقا بالطريقة الاستقرائية وقد يتم الاعتماد عليها في وقت واحد في غالب الأحيان للوصول إلى نتائج منطقية ولكن جوهر الاختلاف بين الطريقتين يتمثل في الأهمية النسبية لكل منها . وقد استخدمت الطريقة الاستنباطية على يد الاقتصاديون الكلاسيكسون مثل ريكاردوا ومالتس وجون سيتوارت ميل عندما قاموا بوضع نظريتهم الاقتصادية ذات الأهمية المعروفة مثل قوانين الطلب والعرض وتناقص الغلة . واهم ما يؤخذ على هذه الطريقة إنها تعتمد على وضع فروض تغيرها حقائق الأمر الذي يؤدي إلى الشك في صحتها وعدم مصداقية نتائجها . ورغم ذلك فان هذه الطريقة تعتبر من أكثر الطرق شيوعا في مجال الدراسات الاقتصادية .

جـ- الطريقة التاريخية :

تقوم هذه الطريقة على دراسة الظواهر الاقتصادية المختلفة من خلال دراسة التاريخ والبحث منه عن قوانين تفسر هذه الظواهر وتحكمها . وقد كان من أنصار هذه الطريقة ليست list ، روشر Roscher في ألمانيا وليسلي Lislie في انجلترا .

ومن أهم مميزات هذه الطريقة إنها لا تعتمد على حقائق ثابتة لكل الأفراد وكل المجتمعات وكل الأزمنة مما يجعل تفسيراتها متطورة ومتناسقة مع الظروف السائدة في كل مجتمع وكل عصر . وفي ضوء هذه الطريقة ظهر مجال جديد من فروع علم الاقتصاد يسمى الاقتصاد السياسي وبدون شك فان هذه الطريقة تعتبر دقيقه في توضيحها للظواهر الاقتصادية بالمقارنة يغيرها من الطرق الأخرى .

د- الطريقة الإحصائية :

نظرا لتطور علم الاقتصاد الحديث واستخدامه للأساليب العديه فكان لابد من استخدام الطرق الاحصائية لاحتساب وتقدير الظواهر الاقتصادية المختلفة ومحاولة ربط هذه الظواهر ببعضها للاستفادة بها في التنبوء المستقبلي من تفاعلات اقتصادية .

وقد تم استخدام هذه الطريقة في العلوم الاجتماعية وبخاصة في دراسة الحركة السكانية وبعد ذلك شاع استخدامها في الدراسات الاقتصادية ، ودراسة الاتجاهات والتغيرات المرتبطة بالنواحي الإنتاجية والاستهلاكية والسعرية ، ومحاولة ربط هذه الاتجاهات من خلال الأسباب والنتائج .

ومع اتساع دائرة البحث في المجال الاقتصادي انتشرت هذه الطريقة في الاونه الأخيرة وأصبحت من أهم الأدوات التي تبنى عليها غالبية الدراسات الاقتصادية . ونحن نرى أن هذه الطريقة يشوبها في بعض الأحيان بعض القصور المتمثل في :-

١- عدم دقة البيانات الاحصائية فقد لاتعبر عن الواقع احيانا وذلك لانها تعتمد على مجموعة من الافراد لا تمثل المجموع (البيانات) . كما انها تتعلق بدرجة وعى الشخص جامع البيانات وكذلك الشخص الذي يدلى بها . بالاضافة الى ذلك فقد تكون البيانات غير متوفرة ومتحيزة ومتناقضة .

٢- لا تعتبر الاداه الإحصائية دليل قاطع على أن احد المتغيرات الاقتصادية يعتبر سبب او نتيجة لمتغير أخر من عدمه .

هـ- الطريقة التجريبية :

تستخدم هذه الطريقة بصفة أساسية في الدراسات الخاصة بالعلوم الطبيعية مثل الكمياء والطبيعة . فهي تقوم على وضع تجارب معملية أو حقلية أو ميدانية لتعرف على الظواهر الاقتصادية او غيرها من العلوم الأخرى .

ومن الصعب استخدام هذه الطريقة في دراسة الاقتصاد وذلك لان الاقتصادي يدرس الظواهر الاقتصادية وما يتبعها من متغيرات من خلال قيامه بتسجيلها كما هي دون أن يغير فيها . وكل ما يمكن أن يقوم به هو التغير أو التعديل على الفروض من اجل الوصول إلى الهدف الاقتصادي المراد البحث عنه . ولهذا السبب تعتبر هذه الطريقة متعذرة في دراسة المشاكل الاقتصادية.

وهناك الطريقة المقارنة التجريبية غير المباشرة فهي تعتبر أكثر اتفاقا مع طبيعة العناصر الاقتصادية وهي عبارة عن تكرار ملاحظة تأثير العناصر الاقتصادية في بيئات متنوعة ويلاحظ في النهاية خواص كل حالة من هذه الحالات . ومع مقارنة نتائجها بعضها ببعض يمكن الاستدلال على أهمية الأساليب التي كان لها اثر كبير في الأحوال الاقتصادية والاجتماعية . ومع فحص النتائج التي تم التوصل إليها يمكن صياغة القوانين والتشريعات التي تتناسب مع ظروف وإمكانيات كل مجتمع .

و- الطريقة الرياضية أو القياسية :

يلجأ الاقتصاديون إلى استخدام هذه الطريقة عندما تتداخل وتتعقد الظواهر الاقتصادية بحيث يصعب التميز فيما بينها من خلال عدم بيان أي من هذه الظواهر يعد سبب و أي منها يعد نتيجة باستخدام التفكير المجرد وحده .

ويرى بعض الاقتصاديون أن جميع العلاقات الاقتصادية تتجه نحو التوازن بين القوى الاقتصادية كما يحدث في العلوم الطبيعية الأخرى وذلك من خلال وضع هذه العلاقة في صورة معادلات جبرية . وقد ظهر من خلال استخدام هذه الطريقة احد فروع العلوم الاقتصادية وهو الاقتصاد القياسي .

ومن أهم الأساليب المتبعة في هذه الطريقة تطبيق القواعد والأسس المستخدمة في العلوم الرياضية على الظواهر الاقتصادية وإيجاد نظريات اقتصادية تستخدم الأرقام الحسابية فيها مثل نظرية القيمة والأسعار والتوزيع . ويعاب على هذه الطريقة صعوبة تطبيقها بشكل سليم وعلى مدار واسع نظرا لما تضمنه هذه الطريقة من عوامل محددة من أهمها تثبيت كثير من العوامل المؤثرة في الظاهرة الاقتصادية وصعوبة قياسها بطريقة رياضية سليمة .

المبحث الخامس : النظرية الاقتصادية – الفروض والمكونات

٥-١ : مفهوم النظرية الاقتصادية :

تختص النظرية الاقتصادية بشرح وتفسير الظواهر الاقتصادية والتنبؤ بسلوكها في المستقبل ، وذلك من خلال مجموعة من القواعد والأسس العلمية . فهي تعمل على المساعدة في حل المشاكل المختلفة .

وهذا لا يعنى صلاحيتها للتطبيق الحرفي على المواقف الواقعية وذلك لا يرجع إلى قصور في بناء النظرية ولكن نظرا لأنها تتسم بالتجريد المتمثل في الاستعانة بالافتراض الهام بقاء الأشياء الأخرى على حالها .

والظاهرة الاقتصادية هي في مضمونها ظاهرة اجتماعية تتناول حياة الإنسان وعلاقته مع الطبيعة ، وكذلك مع الأخرين . فهي لا تهتم بالعادات والتقاليد ولا تهتم بالقيم والمعارف ، كما في الظاهرة الثقافية .

ولكن الظاهرة الاقتصادية تختص بالجانب المادى في حياة الإنسان ، أي ما يتعلق بالإنتاج والتوزيع والتداول نتيجة العلاقات التي تنشأ بين الأفراد ، من خلال عملية الإنتاج الاجتماعي وما يرتبط به من أنشطة .

ورغم عمومية التجريد في كل النظريات العلمية إلا أن الحاجة إليه في العلوم الاجتماعية ومنها علم الاقتصاد أكثر منها في العلوم الطبيعية . والنظرية العلمية تعتبر إطارا فكريا يفسر

مجموعة من الحقائق العلمية بشكل مترابط أو هي مجموعة متناسقة ومترابطة من المفاهيم والتعريفات والقضايا التي تكون رؤية منظمة للظواهر الاقتصادية عن طريق تحديد العلاقات المتشابكة بين المتغيرات بهدف تفسير هذه الظواهر والتنبوء بها .

ويساهم تفسير هذه المتغيرات الاقتصادية وكذلك العلاقات فيما بينها في وضع السياسات الاقتصادية لتوجيه الاقتصاد ومعالجة المشاكل الاقتصادية .وحتى تكون النظرية سليمة من الناحية العلمية فلابد وأن تشتمل على مجموعة من العناصر المتمثلة في المشاهدة والفرضية والاستقراء والاستنباط ثم الاختبار .

٥-٢ : أساليب صياغة النظرية الاقتصادية :

يتم صياغة النظرية الاقتصادية والتعبير عنها بأسلوب أو أكثر من الأساليب الثلاثة الأتية :-

أ- الأسلوب الوصفي :

ويتم من خلاله شرح الظاهرة الاقتصادية بسهولة على سبيل المثال إظهار العلاقة بين التغير في السعر وتأثيره على التغير في الكمية المطلوبة من سلعة ما ، من خلال أسلوب الملاحظة وقد تم استخدام هذا الأسلوب عند الاقتصاديين الكلاسيك . ويؤخذ عليه طول الوقت الذي يتطلبه .

ب-الأسلوب البياني :

وفيه تستخدم الرسوم البيانية لشرح وتفسير النظرية باستخدام الفروض واستخلاص النتائج على سبيل المثال استخدام جدول الطلب لتوضيح العلاقة بين سعر السلعة والكمية المطلوبة منها وتمثيل ذلك بمنحنى الطلب على السلعة بيانياً . وقد استخدم هذا الأسلوب لدى الاقتصاديون النيوكلاسيك بجانب الأسلوب الأول .

جـ- الأسلوب الرياضي :

ويتم من خلاله استخدام المقاييس الكمية للمتغيرات النوعية والبيانات الإحصائية . وهو أسلوب حديث نسبيا يتم استخدامه لتلافي عيوب الأسلوب البياني كما يعبر عن الجانب الحركي في النظرية الحديثة .

كما يهتم بدراسة الطلب والسعر على أساس متغيرات أصلية وتابعة ، مثل الدخل دالة في الاستهلاك . ويمتاز هذا الأسلوب بدقة التعبير ولكنه يعاب عليه قصورة في إيجاد قياس كمي للمتغيرات النوعية وما يتطلبه من بيانات إحصائية يصعب توافرها .

٥-٣ : الفروض الاقتصادية

تشتمل النظرية الاقتصادية على مجموعة من الفروض التي تختص بظواهر الحياة الاقتصادية بالإضافة إلى الفروض الحكمية المتعلقة بسلوك هذه الظواهر . وحتى تحقق النظرية الاقتصادية إطارا عاما يكون مقبولا من الناحية العلمية فلابد وان تبنى على أربعة أسس أو عناصر أساسية وهي :

أولا: مجموعة من التعريفات التي توضع بدقة المقصود بالتعبيرات المختلفة والتي يتم استخدامها في إطار النظرية الاقتصادية وذلك حتى لا يحدث غموض في معناها .

ثانيا : مجموعة من الفروض المبسطة والتي تعتبر بمثابة شروط محدده لابد من توافرها لكى تنطبق النظرية . حيث تحتوى كل نظرية على عدد من الفروض الأساسية أو البديهية والمتعلقة بالسلوك الإنساني والمؤسسات التي تعمل في نطاق النشاط الاقتصادي .

حيث تمثل هذه الفروض تبسيطا عاما لواقع الأشياء و السلوك الاقتصادي مع استبعاد أية تصورات أخلاقية أو فلسفية أو موضوعية حتى لا يتم الوقوع في إطار الأحكام التقديرية .

ونظرا لارتباط النظرية العلمية بواقع الحياة وتفسير المشاكل التي تواجه الإنسان في حياته اليومية ، فقد يؤدي ذلك إلى حصر النظرية في إطار الواقع وعدم القدرة أو التمكن على تغيير المسار في المستقبل . لذلك تبدو الحاجة إلى مفهوم مثالي للنظرية يسمح بصياغة الفروض وفقا لما يجب أن يكون وليس ما هو كائن بالفعل .

وهذا يتطلب تغييرا هيكليا من خلال العمل على وضع تصورات عن السلوك الانساني في ضوء وضع فروض واقعية عن المقدرة الإنسانية على التغيير ، حتى تصبح النظرية العلمية قادرة على إحداث التغيير إلى الأفضل.

ثالثا : الفرض المفسر ويختصر بشرح الطريقة التي تتعلق بالظاهرة موضوع البحث . وقد تكون الافتراض المفسر رأيا للباحث قائما بذاته أو استنباطات منطقية مستخلصة من فروض النظرية .ويرتبط المفسر بالواقع من خلال الفروض الأساسية للنظرية .

رابعا : اختبار صحة النظرية وذلك من خلال اختبار الفرض المفسر حتى يمكن التأكد من قدرته على تفسير الواقع لان الفرض ما هو إلا مجرد توقعات نظرية أو تنبؤات علمية . وبعد عملية الاختبار قد تتفق التنبؤات مع البيانات الواقعية فتكون النظرية صحيحة ، ويجب الاعتماد عليها في وضع السياسات الاقتصادية .

أما في حالة اختلاف التنبؤات عن الواقع العملى للبيانات فهنا ترفض النظرية لعدم صحتها ويكون الرفض بشكل كلى أو تعديل الفروض ثم إعادة اختبارها مرة أخرى . ورفض النظرية لا

يعنى اختفاء أثارها تماما ولكن قد ينتج عنها فكرة جديدة أو بداية نظرية جديدة تتلافى العيوب وتستفيد من الأخطاء السابقة في النظرية المرفوضة .

لذلك يجب على الباحث أن يكون فى موقف حيادى وعلى استعداد تام للتعديل أو الرفض للنظرية في حالة الاختبار . ونظرا لعدم توافر الإمكانيات أو نقص البيانات أو عدم دقتها قد لا يمكن إتمام عملية الاختبار فهنا يمكن إجراء تعديلات في النظرية وطرق الاختبار ، وان لم يمكن ذلك فتكون النظرية معلقة بين الرفض والقبول .

وفي ضوء ما سبق فان النظرية تتسم بصفة التحديد والعمومية ، حيث تعنى الصفة الأولى أن مجال انطباق النظرية محدد بتوفير الشروط التي تحتوى عليها والتي يتم على أساسها استخلاص النتائج . حيث أن قوة النظرية تتأسس بمقدار ما تفسره وما تتنبأ به ، كذلك فإنها ترتبط ارتباط طرديا مع درجة تبسيط الفروض التي تنبنى عليها .
في حين تعنى صفة العمومية للنظرية انه قد توفرت تلك الشروط فان نتائجها تصبح صالحة في كل زمان ومكان .
وفي هذا الإطار فان النظرية الاقتصادية تفترض فروضا معينة عن ظروف الاقتصاد المراد تحليله وهذه الفروض قد تكون ذات طبيعية عامة تتمثل في سلوك الإنسان وبيئته الطبيعية ومؤسساته الاجتماعية والاقتصادية .
حيث تمثل الفرضية الأولى والمتعلقة بسلوك الإنسان محور اهتمامات الاقتصاديون ، فعندما يحلل الاقتصاديون تصرف وأفعال المستهلكين فهم يفترضون إن المستهلك يتصرف بعقلانية ، على سبيل المثال يفترضون إن المستهلك الذي يذهب لشراء الملابس لا يريد في حقيقة الأمر الذهاب إلى إحدى دار العرض السينمائي .

كما يفترض الاقتصاديون إن أذواق المستهلكين ثابتة تقريبا ، على سبيل المثال عدم تحول المستهلك من إنسان محب لأكل اللحوم إلى إنسان نباتي . كما يفترض الاقتصاديون بالنسبة لرجال الأعمال إن كل صاحب منشأة هدفه الحصول على اكبر قدر من المال أو الربح المادى ، أي أن هدف المستهلك الحصول على اكبر قدر من الإشباع ، في حين أن هدف أصحاب الأعمال الحصول على اكبر ربح مادي وهو ما يسمى بمبدأ الرشادة الاقتصادية .

أما الفرضية الثانية ، والتي تتعلق بالبيئة الطبيعية للإنسان فهى التي تتصل بالجغرافيا والمناخ الذي يعيش فيه وهى فرضية ضمنية .أي أن النظرية الاقتصادية لا تبحث في شيء غير ممكن طبيعيا على سبيل المثال فان الاقتصاد التحليلي يقبل الحقيقة القائلة بان عمال الصناعة بحاجة إلى فترة معينة من الراحة يوميا . وكذلك يعترف الاقتصاد التحليلي بان الأسباب الفنية هي التي تمنع أو تعوق الانفتاح الصناعي من أن يكون غير محدود الكمية .

أما الفرضية الثالثة والتي تقوم عليها النظرية الاقتصادية فهي التي تتعلق بالمؤسسات الاجتماعية .حيث يفترض التحليل إن هناك دولة ذات نظام سياسي مستقر نسبيا وان المستهلكين والمنتجين يتعاملون في السوق من أجل كسب حياة أفضل للمعيشة وذلك من خلال المعاملات التجارية والعمل باجر معين في حدود القانون واستبعاد الاحتمالات التي تفترض الخطف والسرقات والملاذ بالفرار .

كما أن مفهوم السوق يستخدم كمؤسسة من المؤسسات الاقتصادية ، حيث يعنى الاقتصاديون بهذا المفهوم وجود منظمة يكون فيها البائع والمشترى لسلعة معينة على درجة اتصال مباشر بعضهم بالبعض ولديهم القدرة على تحديد ثمن هذه السلعة .

وفي هذه الحالة فان تحديد سعر السلعة في السوق يشير إلى أن ثمن السلعة سوف يكون موحد في السوق كله ، على سبيل المثال إذا كان ثمن سلعة معينة مرتفعا في بعض الأماكن. وفي السوق بالمقارنة بالأماكن الأخرى ، ففي هذه الحالة فان المستهلكين يتصرفون بعقلانية (الرشد الاقتصادى) فيشترون السلع الرخيصة فقط ، مما يؤدى إلى أضرار لبائعى السلع المرتفعة الأثمان .

وفى هذه الحالة يلجأ أصحاب السلع المرتفعة الثمن إلى خفض الثمن للتخلص من المخزون . وبنفس الطريقة فان صاحب المنشأة يكون حريص على معرفة أسعار عوامل الإنتاج التي يستخدمها لإنتاج السلع المختلفة ، وكذلك أسعار منتجاته ما إذا كانت مرتفعة أو منخفضة .

٥-٤ أقسام النظرية الاقتصادية :

تنقسم النظرية الاقتصادية إلى فرعين أساسيين وهما النظرية الاقتصادية الجزئية و النظرية الاقتصادية الكلية .

وتندرج تحت هاتين النظريتين الجزئية والكلية تقسيمات فرعية متعددة .

أ- **حيث تهتم النظرية الجزئية** بالطريقة التي تعمل بموجب المنشاة في كيفية التنسيق بين عوامل الإنتاج . فهي تهتم أساسا بقضايا العرض والطلب والإنتاج والاستهلاك والتسعير وعمالة الموارد على مستوى الوحدات الاقتصادية والأفراد .

كما تدرس على سبيل المثال إنتاج قطاع معين أو إنتاج صناعة معينة . كما تهتم بالكيفية التي تحدد المنشاة من خلالها الثمن الذي يحقق لها ربحا وفيرا . بالإضافة لذلك تهتم النظرية الجزئية بإنفاق العائلة وكيف توزع العائلة دخلها في الإنفاق على السلع المختلفة .

وتهدف هذه النظرية إلى كيفية تقسيم الموارد بين النواتج الفردية المختلفة وكيف يتم اتخاذ القرار بشان استخدام الفنون الإنتاجية المختلفة بجانب ذلك فهى تركز على كيفية تقسيم عوائد النشاط الاقتصادي على المساهمين في العمليات الإنتاجية . أي بمعنى أخر إن هدفها النهائي هو تحسين مستوى الرفاهية عن طريق الاستخدام أو الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية المتاحة .

وجدير بالذكر أن غالبية الدراسات المتعلقة بالنظرية الاقتصادية كانت منذ حوالى نصف قرن تهتم أساسا بالاقتصاد الجزئي . فقد كانت نظرية الأسعار والقيمة ونظرية المنشاة الصناعية ومعظم نظريات الإنتاج والرفاهية تدرس في إطار الاقتصاد الجزئي .

ولكن واقع الأمر إن هناك بعض النظريات مثل النظرية النقدية ونظرية دورة الأعمال بمالها من تاريخ طويل يمكن اعتبارها من نظريات الاقتصاد الكلي . والتحليل الجزئي يتشابه مع التحليل الكلي في أن كلاهما يستمد من فكرة الطلب والعرض والتوازن الذي قد ينشأ بينهما ويعتبر أساسا للتحليل حيث يعتبر السعر أساس التوازن بين الطلب والعرض من سلعة معينة .

ب- **بينما تهتم النظرية الكلية** بدراسة الإنتاج الكلي مع عدم الاهتمام في بعض الأحيان بمكونات هذا الإنتاج . كما ينصب التحليل الكلي على معرفة كيفية عمل الاقتصاد القومي ككل من خلال استخدام المقاييس المختلفة للعوامل المؤثرة في مستويات الإنتاج الكلي والتوظف الكلي والأسعار بصفة عامة ومحولات تغيرها على مر الوقت .

حيث تقاس قوة الاقتصاد لدولة معينة من خلال قدرتها على الحفاظ على مستويات عالية من الإنتاج بدون الدخول في موجات من الكساد أو التضخم . كما تقاس بقدرتها على إحداث معدلات نمو في الإنتاج الكلي يفوق معدلات النمو في السكان .

أي إن الاقتصاد الكلي يهتم بالمجاميع الكبيرة والمتوسطات في النظام الاقتصادي للدولة ككل بدلا من التركيز على عناصر محددة في النظام الاقتصادي . وعلى سبيل المثال فهو لا يهتم بسعر سلعة معينة بل بسعر جميع السلع والخدمات أو بالمستوى العام للأسعار .

كما يسعى الاقتصاد الكلي إلى تعظيم الرفاهية المادية من خلال تحقيق الاستقرار الاقتصادي وزيادة النمو الاقتصادي . بمعنى أخر إن الاقتصاد الكلي يهتم بدراسة الحجم الكلي للبنيان الاقتصادى من خلال البحث في علاقة المتغيرات بعضها ببعض مثل العلاقة بين الحجم الكلي لناتج اقتصادي معين وأسلوب توظيف الموارد المستخدمة في هذا الناتج ، وكذلك علاقته بحجم الدخل القومي .

كما يهتم بدراسة تقسيم الناتج الكلي على الصناعات والقطاعات المختلفة بالمجتمع ، كما يهتم بمشاكل توزيع الدخل بالإضافة إلى اهتمامه بالعمالة والبطالة والاستهلاك القومي والاستثمار والادخار القومي .

وعلى الرغم من إن التحليل الكلي قد تم استخدامه قديما إلا إن مصطلح الاقتصاد الكلي لم يستخدم في الأدبيات الاقتصادية بعد ظهور الاقتصادي الشهير كينز (النظرية العامة للتوظيف والفائدة والنقود) . ولكن بعد كينز فقد تطور التحليل الكلي بشكل ملحوظ واتسعت دائرته مع ظهور المدرسة الكينزية الحديثة .

وفي حقيقة الأمر فانه من الصعب وضع خطاً فاصلا بين النظرية الاقتصادية الجزئية والنظرية الاقتصادية الكلية ، حيث أن هناك موضوعات مشتركة بينهما . ولكن الخلاف بين النظريتين يظهر في موقف كل منهما تجاه بعض الظواهر .

فعندما تنظر النظرية الجزئية إلى الناتج القومي باعتباره حجم أو فرضية مسلم بها ، ترى النظرية الكلية انه حجم قابل للتغير ويجب تحديده في فترة زمنية معينة . أما فيما يتعلق بالأسعار فترى النظرية الجزئية أن المستوى العام للأسعار فرضية ، في الوقت الذي تنظر إليه النظرية الكلية بأنه حجم متغير .

ونتيجة هذا الاختلاف نجد انه في الوقت الذي تحتل فيه نظرية الأثمان النسبية ، ونظرية القيمة ، الربح الفردي والتكلفة ، والعائد مكان رئيسة في الفكر الكلاسيكي (النظرية الجزئية) نجد ان دراسة تحديد حجم الاستخدام والبطالة والنمو والدورات الاقتصادية والنظرية النقدية والتضخم تحتل مكانة بارزة في الفكر الاقتصادي الحديث (النظرية الكلية) .

وتبرز أهمية التحليل الاقتصادي الكلي في دراسة المشاكل والسياسات الاقتصادية القومية والدولية وكذلك تخطيط السياسة الاقتصادية ، أي التأثير الحكومي على النظام الاقتصادي من خلال القوانين التي تصدرها الحكومة لابد وان تنطبق على المجموع الكلي للسكان وليس على فرد واحد . وهو الأمر الذي يوضح أهمية الاقتصاد القومي كأداة للسياسة الاقتصادية القومية .

ومن الطبيعي ان تحليل التوازن الكلي في الاقتصاد الكلي يتلافى العيوب التي نجدها في تحليل التوازن الجزئي . حيث انه في التحليل الكلي يعمل السوق الكلي من خلال العلاقة بين العرض الكلي والدخل الكلي والطلب الكلي .

وفي هذه الحالة لا تقوم التغيرات في المستوى العام للأسعار وصدها بمهمة تحقيق التوازن.

حيث ان الارتفاع في المستوى العام الأسعار لن يؤدي بالضرورة إلى الحد من الطلب الكلي . أي ان هذا التحليل الكلي ينطوي على نوع من الصعوبات بسبب كثرة المتغيرات التي تدخل على النماذج الأمر الذي يؤدي إلى صعوبة في الوصول إلى حلول لمشكلة معينة .

المبحث السادس : المتغيرات والنماذج الاقتصادية وطبيعة التشابك بينها

أولاً : المتغيرات الاقتصادية –المفهوم – الأقسام

المتغير الاقتصادي هو مقدار أو حجم اقتصادي قابل للقياس ويتسم بالتغير والحركة حيث يكون لتغيره نتيجة مباشرة أو لأن تغيره يترك أثاراً أو نتائج على متغيرات أخرى . فحجم الاستثمارات متغير اقتصادي وأن أى تغير يؤثر على حجم هذه الاستثمارات لا بد وان يترك اثر على متغير أخر وهو حجم الدخل القومى .

وكثيراً ما يرد فى علم الاقتصاد (الاقتصاد الكلى) بعض المفاهيم الاقتصادية مثل متغير ثابت أو جامد **Stock Variable** ومتغير متدفق **Flow Variable** . حيث يشير النوع الأول إلى كمية قابلة للقياس فى لحظة معينة من الزمن أى ليس له مدى زمنى معين .

بينما النوع الثانى من هذه المتغيرات له مدى زمنى معين فهو يعبر عن كمية أيضاً ولكن لا يمكن قياسها إلا فى مدة زمنية معينة .

ولإيضاح التمييز بين هذين المتغيرين نسوق المثال التالى : عندما يقال أن حمولة السيارة هى عشرة أطنان فهذا يعنى أن الحجم ثابت ولا يتغير خلال فترة زمنية معينة ، ولكن الحمولة التى تنقلها السيارة خلال أسبوع أو شهر فهى تمثل متغير متدفق **Flow**.

وكذلك الحال عندما تكون حمولة السيارة سبعة أشخاص فهذا العدد ثابت ويمكن حسابه فى أى لحظة ومنية ، ولكن عدد الأشخاص الممكن أن تنقلهم السيارة خلال اليوم أو الأسبوع أو الشهر يمثل تغير متدفق .

وعلى الرغم من وضوح هذا التمييز بين هاتين المتغيرين إلا أن التطبيق على النظرية الاقتصادية لا يكون بنفس الدرجة من الوضوح . حيث أن النقود تعتبر من المتغيرات الثابتة (الموجودات) ولكن إنفاق النقود يعتبر من المتدفقات وهكذا الحال بالنسبة للثروة فأنها تعتبر موجودات ، فى حين إن الدخل يعتبر من التدفقات . كما أن المدخرات تغير من الموجودات فى حين أن الادخار يعتبر من التدفقات .

والسؤال المطروح الآن : هل السعر يعتبر من التدفقات أم من الموجودات ؟ وللإجابة على ذلك نجد إن السعر ليس له بعد زمنى لذلك فهو ليس من الموجودات ولكنه يعتبر تدفقات . وبجانب ذلك فأن هناك متغيرات نسبية أخرى يمكن أن توضح العلاقة بين الموجودات أو التدفقات أو بينهما معاً . على سبيل المثال مفهوم السيولة فهو يقاس عن طريق النسبة المئوية للموجودات السائلة إلى اجمالى الموجودات لشخص معين أو مؤسسة معينة .

وكذلك الحال بالنسبة للدخل والادخار حيث يعتبرا متغيرين بالنسبة للمتدفقات . ولضرورة تحديد اى متغير فلا بد من معرفة ما إذا كان هذا المتغير يمثل موجودات أو تدفقات أو نسبة معينة بينهما . وتثير العلاقة بين المتغيرات الثابتة والمتغيرات المتدفقة فى النظرية الاقتصادية عدة مشاكل .

حيث أن هناك العديد من المتغيرات الثابتة لا يمكن أن تتغير إلا عن طريق المتغيرات المتدفقة على سبيل المثال زيادة الرصيد من السلع الرأسمالية عن طريق زيادة وإنشاء عدد من المصانع خلال فترة معينة ، كما أن المدخرات تتراكم وتتزايد من خلال زيادة الادخار .

وتنقسم المتغيرات الاقتصادية إلى :-

أ- المتغيرات المستقلة :

ويقصد بها المتغيرات التى تؤثر على المتغيرات الثابتة والتى يمكن من خلالها توجيه النشاط الاقتصادي وتحديد الآثار الناجمة من هذا النشاط على غيرها من الأنشطة الأخرى .

وتنقسم هذه المتغيرات إلى نوعين :- متغيرات مستقلة شخصية ذات طبيعة نفسية وهى التى تكون نتاج ميول طبيعية عند الأفراد مما تدفعهم للقيام باختيار سلوكى معين ومحدد . كما أنها تعبر عن السلوك العام للمجتمع وهى بعيدة عن التأثير المباشر للسلطات العامة وتتمثل هذه المتغيرات فى الميل للاستهلاك ، الكفاية الحدية لرأس المال ، حيث تتوقف على حجم رءوس الأموال الإنتاجية فى الدولة وعلى توقعات القائمين بتنظيم العملية الإنتاجية المتوقعة من راس المال مستقبلا" .

أما النوع الثانى من هذه المتغيرات المستقلة فهى المتغيرات الموضوعية والتى تشتمل على الكميات النقدية والتى لا تخضع للتفضيلات الشخصية ولكن تحدد من قبل السلطات النقدية (البنك المركزى) . وكذلك الحال بالنسبة للأجور .

ب-المتغيرات الثابتة :

وهى تلك المتغيرات التى تتأثر بغيرها من المتغيرات المستقلة على سبيل المثال التأثير على الاستهلاك حيث يتأثر من خلال المتغيرات المستقلة مثل الدخول والأسعار .

ج- المتغيرات الداخلية : endogenous

وهى تلك المتغيرات التى تأخذها النظرية الاقتصادية فى الاعتبار والتى تتمثل فى أطار علاقات نموذج أقتصادى معين . بمعنى أخر هى المتغيرات التى تتحدد تغيراتها بعد التوصل لمعرفة قيم معالم النموذج الاقتصادي وقيم المتغيرات الأخرى فى النموذج .

على سبيل المثال يتحدد الإنتاج الزراعى بكميات ونوع عناصر الإنتاج من عمل وأرض ورأس مال وهذه تعتبر متغيرات داخلية . كما أن التغيرات فى الاستهلاك تتوقف على معرفة قيم الدخل القومى فى المجتمع .

د- المتغيرات الخارجية exogenous .

وتتحدد هذه المتغيرات بعوامل خارج إطار النظرية الاقتصادية أو عوامل مستقلة عن علاقات النموذج الاقتصادي ، وتؤثر هذه المتغيرات الخارجية على المتغيرات الداخلية . على سبيل المثال حدوث فيضان قد يؤدى إلى تدمير الإنتاج الزراعى خلال فترة معينة من الزمن ، كذلك الظروف الخارجية الأخرى مثل الزلازل وغيرها من الأحداث السياسية .

كما أن هناك متغيرات خارجية قد تؤثر على التغيرات الداخلية ولكنها لا تتأثر بها مثل عرض النقود والضرائب فى النظرية الكينزية . وفى ضوء التحليل السابق فأن البعض من هذه المتغيرات قد يكتنفها الغموض نظراً للتدخل فيما بينها وبخاصة فى صعوبة التميز بين ما إذا كان المتغير يعتبر فى صورة موجودات أو تدفقات أو نسبة بين كل منهما أو نسبة من واحدة منهما .

ثانياً العلاقات الدالية : Functional Relation Ships .

فى ضوء استعراض المتغيرات الاقتصادية السابقة يمكنا تكوين فكرة واضحة عن كيفية عمل هذه المتغيرات ، فكما سبق وأن أوضحنا أن المتغيرات المستقلة تتفاعل فيما بينها للعمل على تحديد المتغيرات التابعة باعتبارها العناصر التى تملك القوة أو التأثير المباشر على المتغيرات الثابعة . وتشير العلاقات الدالية بين متغيرين أو أكثر إلى ارتباط قيم هذه المتغيرات بعضها ببعض ارتباطاً معين . على سبيل المثال ، العلاقات (الدالية بين الكمية المطلوبة والسعر فى الاقتصاد الجزئى ومدى وجود ارتباط عكسى بين هذين المتغيرين . ويمكن تصوير هذه العلاقة فى صورة ثنائية كما يلى .

ك ط = د (س) . كما يمكن تصوير هذه العلاقة فى صورة متعددة من المتغيرات على سبيل المثال .

ك١ط = د (س١ ، س٢ ، س٣ ، ....س ن).

وتشمل العلاقات الدالية على أربعة أنواع أهمها :-

١- العلاقات السلوكية : Behavioral Relation Ship

وهى علاقات دالية مثل العلاقة بين الاستهلاك القومى والدخل القومى ، وكذلك العلاقة بين الطلب على النقود وسعر الفائدة .

٢- العلاقات التعريفية : Definitional Relation Ship

وهى توضح مكونات متغير معين وهى لا تعكس العلاقات الدالية على سبيل المثال الدخل يمثل الاستهلاك مضاف إليه الادخار .

٣-العلاقات الفنية :

وتشتمل على الدوال الاجتماعية .

٤-القيود التنظيمية :

وهى تشمل القوانين والقواعد المنظمة لسلوك المجتمع مثل الضرائب وسياسات التسعير الجبرية

ثالثاً : النماذج الاقتصادية :

يتكون النموذج الاقتصادي من مجموعة متكاملة من المعادلات الرياضية التى تشرح العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية بحيث تتضمن كل علاقة من هذه العلاقات متغير واحد على الأقل يظهر أيضاً فى علاقة أخرى على الأقل وتكون هذه العلاقة جزءاً من النموذج . وذلك بغرض الحصول على تقدير لمعالم المعادلات من أجل تفسير سلوك الظاهرة الاقتصادية.

ويحتاج الاقتصادي عند التعرض لحل أى مشكلة من المشكلات الاقتصادية إلى استخدام بعض النماذج الاقتصادية التى تمثل تصويراً مبسطاً لمشكلة اقتصادية معينة فى أطار رياضى ، يشتمل على عدد من العلاقات الدالية .

ومهما تعددت العلاقات داخل النموذج فلا بد وأن تحتوى على متغير واحد أو أكثر لتحقيق وحدة النموذج وتماسكه المنطقى . وبدون ذلك فأن النموذج يصبح غير محدد ولا يمكن حله . وتستخدم النماذج الاقتصادية بكثرة فى البحوث والدراسات الاقتصادية الحديثة حيث تظهر علاقة الأسباب بالنتائج ، وتتوقع الشروط الاقتصادية المطلوبة لحل مشكلة معينة .

ومن النماذج البسيطة علاقات العرض والطلب من سلعة معينة لتحديد السعر وكمية تبادل السلعة ، حيث أن مثل هذا النموذج يتكون من ط = ط (س) (١) ، ٤ = ٤ (س) (٢) ، ط = ع حيث يمكن من خلال هذا النموذج التنبؤ بأن أى إجراء يؤدى إلى خفض السعر ، سوف يؤدى إلى ارتفاع الأسعار وأنخفاض الكميات المتبادلة للمشتريين بمقدار الضريبة مما يؤدى إلى انخفاض أيراد البائعين .

كما أن النموذج لا بد وأن يكون كاملاً بمعنى أن عدد المعادلات يساوى عدد المجاهيل ، حيث لا يكن التنبؤ بالسعر والكمية باستخدام المعادلتين (١) ، (٢).

وتنقسم معادلات النموذج الاقتصادي إلى معادلات سلوكية ، وهى التى تعبر عن العلاقة الدالية بين المتغيرات الاقتصادية مثل الاستهلاك دالة فى الدخل القومى . بالإضافة إلى المعادلات التعريفية وهى التى يعبر عنها بالمتطابقات أى العلاقة غير المشروطة وهذا النوع من هذه المعادلات متفق على عليها فى النظرية الاقتصادية مثل الإيراد الكلى الذى يساوى سعر البيع فى الكمية المباعة .

وتختلف أنواع النماذج الاقتصادية فى الحياة الاقتصادية حسب طريقة أستخدام النموذج . فهناك النماذج الاحتمالية ، وغير الاحتمالية . والتى يختص بها الاقتصاد الرياضى . وهناك النماذج الاستاتيكية ، والنماذج الديناميكية . حيث تشير الأولى إلى التغير الذى يظهر بالنسبة لنشاط فى لحظة معينة دون الآخذ فى الاعتبار عنصر الزمن . أما النوع الثانى يشير إلى تأثير الزمن بصورة واضحة ولا يكتفى بظهور الأثر النهائى للتغير .

وبصفة عامة فإن غالبية هذه النماذج الاقتصادية تستخدم فى تقدير التوقعات المستقبلية ، ونظراً لأن التنبؤ محاف بالمخاطر وعدم التأكد ، لذا يجب النظر إلى نتائج النماذج بحذر شديد فالنموذج لا يعبر أساساً كافياً للتنبؤ الحقيقى .

ويمكن التعبير عن النموذج الاقتصادي فى شكل بيانى أو علاقات رياضية أو وصف نظرى . وحتى يمكن اختبار صلاحية النماذج فلا بد من اختبار الفروض التى تم البناء عليها ومدى منطقية تلك الفروض بجانب اختبار واقعية النموذج واستقرائه للواقع .

المبحث السابع : علاقة علم الاقتصاد بالعلوم الاخرى

حقيقة الأمر ان علم الاقتصاد يشكل احد فروع العلوم الاجتماعية ، وفي هذا الإطار لا يمكن فصل هذا العلم عن غيره من العلوم الاخرى مثل التاريخ والسياسة والقانون والاجتماع وعلم النفس وذلك نظرا للتداخل والترابط الوثيق بينهما ، فهو العلم الذي يعمل في اطار مجموعة من الابعاد المركبة للموضوعات المختلفة محل البحث والدراسة .

وتتوقف علاقة هذا العلم بالعلوم الاخرى على المنهجية العلمية التي يتبعها الباحث ، فمن الضروري وفقا لهذه المنهجية تقسيم العلوم الى علوم اجتماعية وعلوم طبيعية وعلوم بحتة وعلوم تطبيقية او علوم شكلية وواقعية . حيث يراد بالعلوم الواقعية تلك التي تمدنا بالمعرفة عن الواقع البيئي المحيط بنا مثل التاريخ والاجتماع والطبيعة اما العلوم الشكلية فهى التي تزودنا بمناهج وطرق البحث والتفكير مثل الرياضيات والاحصاء وعلوم المنطق .

ونخلص مما سبق ان الاقتصادى يعتبر الشخص المؤهل بتحليل الابعاد والجوانب الاقتصادية البحتة للمشكلة ، ولكن ليس معنى ذلك تجاهله وعدم احاطته بالجوانب الاخرى التي قد تتضمن أمورا تقع في نطاق المشكلة المراد تحليلها ودراستها مثل الابعاد السياسية والاجتماعية والقانون وغيرها . وفيما يلي توضيحا لعلاقة علم الاقتصاد بالعلوم الاخرى :

اولا :- علاقة علم الاقتصاد بالجغرافيا

يرتبط الاقتصاد بعلم الجغرافيا ، فالجغرافيا تبين العوامل الطبيعية للاقتصادى الذي يدرس العلاقة بين النشاط الانساني وهذه العوامل . ومن الطبيعي ان يهتم الاقتصادى بمصادر المواد

الاولية والمواصلات وتنقل عناصر الانتاج وتركيز الصناعة والتجارة في اماكن معينة الى غير ذلك من الموضوعات التي تدخل في علم الجغرافيا .

فمثلا عند وضع خطة اقتصادية للتنمية في دولة من الدول لابد أولا من معرفة مصادر المواد الاولية واماكنها وطرق نقلها وتصنيعها اى مسح هذه المنطقة جيولوجيا حتى يمكن وضع خطة اقتصادية ملائمة للظروف المحلية لهذه البلد أي ان العلاقة وثيقة بين الاقتصاد والجغرافيا .

وهناك علم يعرف بعلم الجغرافيا الاقتصادية يدرس الموارد الطبيعية الاقتصادية على مستوى الدول والقارات . أي ان هناك تكامل وارتباط وثيق بين علم الاقتصاد وعلوم الجغرافيا الطبيعية والاقتصادية البشرية .

ثانيا :- العلاقات بين علم الاقتصاد والتاريخ

يعتبر الاقتصاد وثيق الصلة بعلم التاريخ حيث يرى البعض ان التاريخ هو الخبرة التي تكتسبها الانسانية من نفسها . فاذا كان علم الاقتصاد يدرس المشكلة الاقتصادية محاولا حلها من خلال دراسة الظواهر الاقتصادية المختلفة ودراسة الموارد والرغبات .فان علم التاريخ يقدم الاساس الذي يمكن عن طريقة معرفة الكثير عن هذه الاشياء من خلال ما يقدمه من دراسة تاريخية لكثير من هذه الامور.

فعن طريق التاريخ يمكن معرفت تاكيد صحة ورفض النظريات القديمة ثم التعرف على نظريات جديدة ، كما ان ظهور الاكتشافات مثل الذهب ساهم في وضع اساس نظرية النقود ، واندلاع الحرب ادى الى معرفة اسبابها والخروج منها بنتائج اقتصادية .

كما ان دراسة التاريخ ساهمت ايضا مساهمة فعالة في دراسة الدورات الاقتصادية . كما ان الوقائع الحالية التي يمكن دراستها تعتبر محدودة ، ويجب على الانسان ان يتجه الى الماضى

ليزيد من معلوماته عن الخبرات السابقة التي تهمه . وعلى هذا فان الاقتصاد يجب ان يكون مؤرخا ، يبحث في الوقائع التاريخية ويحاول ان يستخلص منها الروابط التي تحدد تطور النشاط الاقتصادي .

ثالثا :- علاقة علم الاقتصاد بالسياسة :

السياسة هي الاسلوب او الطريقة المتبعة لحل المشاكل الاقتصادية في ظل الموارد الاقتصادية المحدودة ، وبالتالي فان العلوم السياسية تدرس الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية والظواهر الانسانية المختلفة للوصول الى قواعد ومبادئ يمكن تطبيقها لحل المشكلات الاقتصادية .

وهناك العديد من القرارات السياسية التي تؤثر على حياة الافراد والشعوب غالبا ما يكون جوهرها اقتصادي مثل : حرية التجارة الدولية، وبرامج التكيف الهيكلي ، وبرامج الاصلاح الاقتصادي وغيرها .

وتختلف التوجهات السياسية حسب النظام الاقتصادي السائد في كل دولة فالسياسة الرأسمالية تؤمن بالحرية الفردية باعتبارها دعامة النمو الاقتصادي . بينما يؤمن اصحاب الفكر الاشتراكي بانه اذا ما ترك الفرد يعمل على هواه فان ذلك سيؤدي في النهاية الى الاحتكار والذي يضر بمجموعات كبيرة من المنتجين والمستهلكين . الامر الذي يستلزم تدخل الدولة في توجية الموارد وتنظيم استخداماتها والاستفادة بعائدها عن طريق الاشراف المباشر او الغير مباشر حسب درجة النظام .

هذا ولقد بدا التدخل واضحا بين السياسة والاقتصاد في السنوات الاخيرة بحيث اصبح هدف السياسيين الاساسي هو العمل على ادخال تغييرات اساسية في النظام الاقتصادي لاكتساب مزيد من المؤيدين لهم من فئات الشعب المختلفة .

وحول العلاقة الوثيقة بين الاقتصاد والسياسة يتساءل البعض دائما : هل الاقتصاد يتبع السياسة ام ان السياسة تتبع الاقتصاد ؟وللاجابة على هذا التساؤل نرى ان السياسة والاقتصاد وجهان لعملة واحدة ولايمكن لاحداهما العمل بدون الاخر فكلاهما يؤثر ويتاثر بالطرف الاخر ، ولكن في الدول النامية يجب ان تخضع توجهات السياسة الداخلية والخارجية لمتطلبات التنمية الاقتصادية .

رابعا :- العلاقة بين علم الاقتصاد والقانون أو التشريع

يرجع ارتباط الاقتصاد بالقانون الى ان الانسان يتصرف تصرفاته الاقتصادية في دائرة القانون ويجب عليه الا يتجاوزها . فالتصرفات المتعلقة بالملكية والميراث والعقود المدنية والتجارية تحكمها قواعد قانونية ويترتب عليها تعهدات يجب احترامها .

وبصفة عامة فان الانسان يجب ان يحصل على الأموال التي ينفقها في شراء مستلزمات المعيشة بالطرق المشروعة والا ارتكب امر ينهى عنه القانون أي ان القانون هو يحدد الاطار للتصرفات الاقتصادية .

ومن ناحية اخرى فان المشروع يراعى عند سن القوانين الظروف الاقتصادية وقد يؤثر القانون في الاوضاع الاقتصادية ، فالقانون المنظم للميراث يؤثر في كيفية توزيع الثروة فيؤدي الى تجزئة الثروات اذا كان يقضى بتوريث جميع الابناء ، ويؤدي الى الحفاظ على الثروات الكبيرة دون تجزئة اذا كان يقضى بتوريث الابن الاكبر مثلا ، كقانون الميراث في انجلترا .

وكما يؤثر القانون في الاوضاع الاقتصادية .فان الاوضاع الاقتصادية تـؤثر بـدورها في القواعـد القانونية . والمثال البارز لـذلك مـا ادت اليـه الثـورة الصـناعية في اوروبـا ومـا صـحبها مـن تطورات في نظم الانتاج والتشغيل ، من ظهور القوانين المنظمة لهذه التطورات مـن جوانبهـا المختلفة .

وقد تزايدت الصلة بين القانون والاقتصاد ، اعتبارا مـن النصـف الثـاني مـن القـرن العشـرين ، نتيجة لزيادة تدخل الدوله في الحياة الاقتصادية واستخدام القانون كاداة لهذا التدخل .

وحيث ان علم الاقتصاد يهتم بدراسة الموارد واستخدماتها فان علم التشريع هو الذي يقدم القواعد التي تحكم هذه الاستخدامات من ناحية الانتاج والتوزيع والاستهلاك . وازدادت اهمية التشريع مع تقدم النظم الاقتصادية وازدياد المشكلة الاقتصادية وظهور المجتمع الاشتراكي والذي تسيطر الدولة من خلاله على توجيه الموارد الاقتصادية بصورة منتظمة .

خامسا : العلاقة بين علم الاقتصاد والإحصاء والرياضيات :

اصبح علم الاحصاء من العلوم وثيقة الصلة بعلم الاقتصاد وذلك لان دراسة الظـواهر والمشـكلات الاقتصادية تعتمـد علـى بيانـات وتحليلات احصـائية تسـاعد في الوصـول الى النتـائج ومعرفـة التوقعات والتاكد من صحة النظريات .

ونظرا لان علم الاحصاء يستند في جوهره على نظرية الاحتمالات فانـه يمثـل اداة فعالـة لجمـع وتحليل البيانات ومعالجتها باسلوب علمـى لاختبـار مـدى صـحة النظريـات الاقتصـادية وهـو الامر الذي يشكل عنصرا هاما لاكتساب المعرفة في العلوم الاقتصادية .

هذا بجانب ذلك فان انجاز الدراسات والبحوث الاقتصادية بالاستعانة بالتحليلات والطرق الاحصائية يعتبر شرطا هاما لتفسير النظريات الاقتصادية الحديثة . كما ان وضع الخطط الاقتصادية لابد وان يعتمد بشكل اساسي على الاحصائيات الخاصة بمكونات الخطة في المجالات المختلفة .

وهكذا الحال بالنسبة لعلم الرياضيات فانه يساعد علم الاقتصاد على شرح وتوضيح النظريات العلمية الحديثة وتطورها ومدى اتفاقها مع المنطق الرياضي ، لذلك يعتبر هذا العلم ذو اهمية كبيرة للباحث الاقتصادي في مجالات متعددة .

سادسا : علاقات علم الاقتصاد بالمالية العامة :

تعتبر المالية العامة احد فروع علم الاقتصاد (اقتصاديات المالية العامة) فالاقتصاد يتناول كيفية استغلال الموارد المحدودة لاشباع الحاجات الانسانية ، ولما كانت من وظائف الدولة اشباع حاجات المواطنين فان ما تتضمنه الضرائب من مشكلات تعتبر جزءاً اصيلا من المشكلة الاقتصادية ويستند الباحث في علم المالية العامة الى كثير من النظريات الاقتصادية ومثال ذلك ان مبدأ الضريبة التصاعدية تستند الى نظرية المنفعة الحدية .

كما انه يلاحظ في الوقت الحاضر وبعد الوصول الى مرحلة الدولة المتدخلة ثم الدولة الاشتراكية ان معظم (الوسائل المالية الايرادات العامة - النفقات العامة - السياسات المالية) تقع كلها في ميدان الدراسات الاقتصادية .

حيث تعتبر الضرائب والقروض العامة والإنفاق العام وسائل مالية وأدوات اقتصادية لتحقيق التوجيه الاقتصادى الحديث والتأثير على مستوى الدخل القومى ومجريات النشاط الاقتصادى بشكل عام .

سابعا : علاقات علم الاقتصاد بعلم الاجتماع وعلم النفس :

ان لدراسة علم النفس وعلم الاجتماع اهمية كبيرة في تحديد السلوك الاقتصادي للافراد . فالفرد له تكوينه النفسي والذي يتاثر بالعوامل المحيطة به بالدرجة التي تحرك قراراته الاقتصادية في اتجاه معين حسب درجة تاثير وتداخل هذه العوامل .

ويهتم علم الاجتماع بدراسة الظواهر الاجتماعية الانسانية وتطورها عن طريق المبادئ والقوانين التي تنظمها . فموضوع علم الاجتماع يتعلق اذن بالظواهر الاجتماعية ، والفروع الاخرى من العلوم الاجتماعية تدرس جوانب اخرى من الظواهر الاجتماعية .

فهناك ظواهر اقتصادية كما في حالة علم الاقتصاد السياسي ، وبطبيعة الحال فان علم الاجتماع يساعد الاقتصاد على تفهم العلاقات الاجتماعية بين افراد المجتمع الواحد والتي قد يكون لها اثر كبير على تصرفات الفرد والمجتمع الاقتصادي حيث تؤخذ الاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية في الاعتبار عند دراسة الاحداث الاقتصادي وايضا عند وضع خطط التنمية الاقتصادية في المستقبل .

وتتداخل مجالات علم الاقتصاد وعلم الاجتماع بحيث تشكل مجالا علميا مختلطا بينهما يعرف بعلم الاقتصاد الاجتماعي .

كما ان علم الاقتصاد يستعين بعلم النفس في تحليل الاظواهر الاقتصادية تحليلا دقيقا ينسجم مع واقعها العملي فكثير من تصرفات الافراد في ميدان المعاملات الاقتصادية يصعب تفسيرها دون الاستعانة بعلم النفس .

فتفسير زيادة الطلب على بعض السلع مع ارتفاع ثمنها عكس ما يقضي به قانومن العرض والطلب ولا يمكن ان يتم دون النظر الى الباعث لدى الافراد من رغبة في التمييز او الميل الى التفاخر والمباهاه او غير ذلك من البواعث النفسية .

كما ان انخفاض الطلب على بعض السلع رغم انخفاض ثمنها لا يمكن ان يتم الا في ضوء الباعث النفسي ، من ترقب لانخفاض اكبر في الثمن يحدث مستقبلا او تردد في الشراء نتيجة للتشكك في نوعية السلع .

ولذا يحرص الاقتصاديون عند وضع السياسات الاقتصادية في الدول المختلفة على الاهتمام بالاتجاهات النفسية للشعوب .

ثامنا : علاقة علم الاقتصاد بعلم الديموجرافيا (السكان) :

يعتبر علم الديموجرافيا فرع من فروع العلوم الاجتماعية ويهتم بدراسة حالة السكان وحركتها عبر الزمن حيث يستخدم الباحث الديموجرافي في الطرق التي يتبعها العقل في استخلاص المعرفة بالأضافة الى الطرق الإحصائية ومؤشراتها لتفسير الظواهر السكانية المختلفة .

والانسان هو محور علم الديموجرافيا وبالتالي فان العوامل الديموجرافية تؤثر وتتفاعل مع النشاط الاقتصادي للمجتمع اذ انها تحدد القوى العاملة كماً وكيفاً وايضاً مدى ضرورة الحاجات التي يمثل اشباعها الهدف النهائي للنشاط الاقتصادي .

ومن ناحية اخرى تؤثر العوامل الاقتصادية تاثيرا كبيرا على توزيع السكان توزيعاً جغرافيا وكذلك على الكثافة السكانية وعلى اشكال التجمع الانساني ، كما تؤثر العوامل الاقتصادية على نواحي الحياة مثل المواليد والوفيات ومتوسط العمر والزواج وغيرها .

تاسعا : العلاقة بين علم الاقتصاد وعلم الاخلاق :

لا توجد صلة وثيقة او مباشرة بين الاقتصاد والاخلاق وذلك لان الاقتصاد يبحث فيما هو كائن فعلا على عكس الاخلاق فانها تبحث في الفضائل والمثل العليا فيما يجب ان يكون . فمثلا عن النظر الى تعاطى المخدرات وغيرها من المسكرات نجد انها تتنافى تماما مع الاخلاق .

اما من حيث وجهة نظر الاقتصاد فان الاقتصادي لا يميز في التحليل الاقتصادي بين مال ومال اخر فالمواد الغذائية تعتبر من حيث التحليل الاقتصادي مال وكذلك المخدرات تعتبر ايضا مال من حيث التحليل الاقتصادي لصلاحيتها لاشباع حاجة انسانية معينة وبالتالي نفع نعين يشعر به من يستهلكها ولا يغير من الامر شيئا ان تكون الحاجة التي يصلح المال الاول لاشباعها اخلاقية وتلك التي يشبعها المال الثاني غير اخلاقية .

ولكن المهم في علم الاقتصاد هو دراسة تحديد اثمان هذه السلع وتطورها ومدى امكانية فرض ضرائب او رسوم جمركية عليها ومدى تاثيرها على العملية الانتاجية مثلها في ذلك مثل السلع الاخرى . أي ان علم الاقتصاد لاعلاقة له بالاخلاق والفضائل .

خلاصة القول : ان كل صاحب فكر في مجال علمي معين لا يستطيع ان يعيش بمعزل عن العلوم الاخرى ذات الارتباط الوثيق بتخصصه الدقيق . واذا كان علم الاقتصاد يتمتع بالاستقلالية تجاه

العلوم الاجتماعية الاخرى من حيث تركيز كل فرع منها على زاوية معينة من النشاط الانساني ، الا ان هذا الاستقلال لا يعنى المقاطعة للعلوم الاخرى .

فالقضية الاساسية لعلم الاقتصاد تكمن في قضية كل علم وبخاصة في مراحل نموه المختلفة والتي تتمثل في بدائل الاختيار بين التخصص والتوسع ، حيث ان اختيار احد البديلين ليس في مصلحة علم الاقتصاد وبصفة خاصة بعد التطورات الاخيرة في منظومة الاقتصاد العالمي والتي تتطلب الاخذ في الحسبان كل البدائل وفقا لأولويات الاستفادة منها .

الفـصل الثـانى : المشكلة الاقتصادية

Economic Problem

أولاً : طبيعة وعناصر المشكلة الاقتصادية

يرتبط علم الاقتصاد ارتباطا وثيقاً بالوجود الانسانى ومدى تفاعله مع البيئة والظروف المحيطة به ، وتزداد الحاجة لهذا العلم بصفة مستمرة نظراً لحتمية مواجهة الإنسان للمشكلة الاقتصادية التى قد تعتريه فى حياته اليومية . ويمكن تحليل هذه المشكلة من واقع عنصرين أساسين هما : تعدد الحاجات وندرة الموارد .

أ- **تعدد الحاجات الإنسانية unlimited needs** التى لا يمكن حصرها بدقة لأنها متزايدة ومتنوعة ومتجددة ، حيث أن الفرد عندما يشبع مجموعة من الحاجات التى كان يرغب فى إشباعها فى الماضى يجد نفسه متطلعاً مرة أخرى لإشباع حاجات أخرى وعندما يصل إلى إشباعها تظهر أمامه حاجات أخرى ، وذلك نظراً لتطور المجتمعات الإنسانية وزيادة وسائل الاتصال وتطورها ، وممن أمثله هذه الحاجات الغذاء والشراب والكساء والإسكان والنقل والترفيه والخدمات التعليمية والصحية والفنية وغير ذلك من السلع والخدمات .

والحاجة هى الشعور بالحرمان الذى يلح على الفرد مما يدفعه إلى القيام بما يتطلب إشباعها وهى الدافع لنشاط الفرد الاقتصادي . وليس من الضرورى أن تكون الحاجات فردية فقط يقتصر إشباعها على فرد واحد فهناك حاجات عامة أو اجتماعية تفيد المجتمع بالكامل مثل الحاجة إلى الآمن والعدالة لجميع أفراد المجتمع وللحاجات عدة خصائص أهمها

١-**قابليتها للتعدد** : فحاجات الإنسان متعددة وغير محدودة وكلما أشبع الإنسان حاجته كلما نشأت الرغبة فى إشباع حاجة أخرى وهذا التزايد يتناسب مع درجة التقدم الحضارى .

٢- **قابليتها للإشباع** : فالإنسان متى أستهلك كمية من سلعة فأنه يشبع حاجته وتتناقص حاجته الى وحدات أضافية أخرى منها كلما تلقى قدرا من الإشباع . وكل الرغبات قابلة للإشباع عدا رغبة الإنسان للنقود فإن قابلية الإنسان للتشبع بها لاحدود له .

٣- **قابليتها للإحلال** : تخضع الحاجات لقانون الاستعاضة أو الاستبدال **Law of substitution**

أى أن الإنسان يمكنه أن يستعيض عن سلعة بسلعة أخرى بديلة تؤدى نفس الخدمة كالاستعاضة عن المنسوجات القطنية بالحرير الصناعى عند ارتفاع ثمن الأولى وهذه الخاصية تعتبر سلاحا يوقف أطماع المحتكرين ويقلل من استبدادهم بالجمهور . إلا أن عملية الاحلال قد تسفر عن تضحيات للانسان بسبب استخدامه للسلع البديلة والامتناع عن استخدام السلع الاصلية ، إلا أنه يوازن بين المنافع التى تعود عليه من جراء إحلال سلعة منخفضة الثمن قد لا تفى بجميع أغراضه بدلا من استخدامه سلعة مرتفعة الثمن ثبت لديه أمكان وفائها بأغراضه كاملة .

٤- الحاجات تكمل بعضها البعض فحاجة الشخص إلى سيارة يكملها حاجته إلى سائق ووقود وزيت وجراج .

٥- **تأثرها بالعادات والوسط الأجتماعى** : كل طبقة اجتماعية لها رغبات اقتصادية تختلف عن غيرها .

٦- **قد تكون الحاجات دورية** أو (متكررة) ، كالحاجة إلى الغذاء المنتظم ، والحاجة إلى الموارد اللازمة للقيام بالالتزامات تجاه الأسرة من زوجة وأطفال وغيرهم من الأفراد العاملين وتنقسم الحاجات إلى .

ب- ندرة الموارد : Limited Resources

ويقصد بها عدم كفاية الموارد الموجودة لإشباع كل الحاجات الإنسانية فى وقت واحد ، وتعتبر هذه الندرة نسبية وذلك لعدم تناسب الموارد المتاحة بالحاجات التى يسعى الإنسان لإشباعها . كما أن هذه الندرة قد يكون مصدرها ناشئاً نتيجة ظروف طبيعية لا يستطيع الإنسان التحكم فيها .

على سبيل المثال الخامات الموجودة فى باطن الأرض ، وقد تكون هذه الندرة نتيجة ظروف مصطنعة مثل الاحتكار أو الظروف الاجتماعية . وبذلك أصبحت المشكلة الاقتصادية الأساسية تتمثل فى مشكلة الندرة للسلع والخدمات التى تشبع رغبات الأفراد .

ثانياً : الموارد الاقتصادية :

وهناك نوعين من الموارد هما موارد اقتصادية وموارد غير اقتصادية . والموارد الاقتصادية هى الموارد التى لا تتوفر فى الطبيعة بالقدر الكافى لإشباع الحاجات البشرية وهو ما يطلق عليه الموارد النادرة أو " المشكلة الندرة " والمقصود هنا بالندرة هو الندرة النسبية أى أن المورد يوجد بكميات أقل مما يشبع كل الحاجات . والموارد الاقتصادية أو الموارد النادرة هى الموارد

التى يبذل الإنسان مجهوداً فى الحصول عليها مثل جميع السلع والخدمات التى يحتاجها الإنسان .

والموارد غير الاقتصادية أو (الموارد الحرة) فهى الموارد التى يحصل عليها الإنسان بدون بذل أى مجهود ، فهى موجودة فى الطبيعة بوفرة ولذلك فهى تخرج من مجال علم الاقتصاد ومثال ذلك : الهواء الجوى ، أشعة الشمس ، ومياه الأمطار ، البحار والمحيطات ، رمال الصحراء وغيرها .

تتوقف قيمة الموارد النادرة الاقتصادية على مدى توفرها أو مدى ندرتها وعادة لا يتم إشباع الحاجات عن طريق استعمال مورد واحد فقط وإنما يتطلب الأمر اتحاد العديد من الموارد أو العناصر الإنتاجية لعملية الإنتاج وظهور المنتج عن طريق مزج تلك العناصر بنسب مختلفة فضلاً عن إمكانية الإنتاج بأكثر من أسلوب إنتاجي واحد .

وبالتالى فإن فكرة الاختيار أمر وارد حيث أن الموارد الاقتصادية تصلح عادة لاستعمالات عديدة لإشباع حاجات الإنسان ، فالأرض الزراعية يمكن زراعتها بمحاصيل مختلفة والأرض الغير الزراعية قد يقام عليها مصنع أو منزل أو نادى وغيرها . وبالتالى فإن الموارد الاقتصادية تتسم بصلاحيتها للاستعمالات البديلة .

وفى هذا الأطار يجب يجب على المجتمع أن يقرر الاجابة على التسأولين التاليين

١- ماهى الحاجات الأولى بالتقديم فى الإشباع .

٢- كيف يمكن للمجتمع أن ينظم موارده المحدودة بحيث يحصل منهما على أكبر قدر ممكن من الإشباع .

وعلى ضوء هذه الحقائق (تعدد الحاجات- ندرة الموارد) ظهرت المشكلة الاقتصادية ، وفى حالة أختفاء أحدى الحقيقتين تختفى المشكلة الاقتصادية ، لذلك يصبح من غير المعقول أن

نتصور أن الانسان يقوم بالإقدام دون تدبير أو تفكير لإستخدام موارده لكى يحقق رغبة من رغباته .

ولكن من الواجب عليه أن يفكر ويقارن قبل أتخاذ قرار معين فى هذا الشأن ، أى المفاضلة ثم أتخاذ القرار . ونعنى بالمفاضلة بين المطالب المتعددة من حيث درجة الأهمية والالحاح بهدف أتخاذ قرار بتفضيل بعضها على بعض ثم بعد ذلك يأتى دور البحث عن كيفية أستغلال الموارد والطاقات المتاحة . أى تفضيل طريقة معينة على طريقة أخرى ويكون هذا القرار الأخير هو حلقة الوصل بين الحاجة والموارد .

فمثلاً عندما يكون دخل الفرد محدود وحاجاته متعددة فعليه أن يختار الحاجات الاولى بالتقديم فى الإشباع كما عليه أن يوزع دخله المحدود على درجات الانفاق المختلفة للحصول على اكبر منفعة .

وبذلك يتضح لنا ان المشكلة الاقتصادية هى فى الحقيقة مشكلة اختيار وتختلف اساليب معالجتها من نظام اقتصادى الى اخر سواء كان راسمالى أو أشتراكى .

ثالثاً : السلع والخدمات الاقتصادية :

وكما ذكرنا فإن من وسائل إشباع الحاجات اما السلع أو الخدمات وتعتبر السلعة أقتصادية أو غير أقتصادية حسب تغير الزمان أو المكان فمثلاً الماء يعتبر سلعة أقتصادية إذا ما كان يتسم بالندرة كما هو فى البلاد الصحراوية .

ويشترط لإعتبار شئ ما سلعة من الناحية الاقتصادية العناصر التالية

١- وجود حاجة يرغب الإنسان فى إشباعها ، وليس المهم أن تكون هذه الحاجة مفيدة أو ضارة ، مشروعة أو غير مشروعه فمهما كان الشئ ضارا فى ذاته كالخمر مثلا فإنه يعتبر سلعة ما دام يشبع حاجة عند بعض الناس .

٢- إمكانية تملك هذه السلعة ، فإذا كان ذلك متعذرا فإنه لا يمكن إطلاق لفظ سلعة عليها ، مثل أشعة الشمس فعلى الرغم من فائدتها العظمى إلا أنها لا تعتبر سلعة اقتصادية .

٣- وجود السلعة بكميات محدودة ، وأهمية هذا الشرط أن الأشياء التى توجد بكميات غير محدودة لا تكون لها قيمة ولا يبذل الإنسان جهدا فى الحصول عليها وبالتالى لا تعتبر سلعة اقتصادية مثال ذلك الرمال فى الصحراء فإنها موجودة بكميات غير محدودة أى أن عنصر الندرة غير موجود ولذلك لا تعتبر سلعة اقتصادية .

الأنواع المختلفة للسلع :

يمكن تقسيم السلع إلى عدة أقسام :

أ- سلع إنتاجية وسلع استهلاكية

حيث يقصد بالسلع الإنتاجية الوسائل الغير مباشرة لإشباع حاجات الإنسان ، أى السلع التى تساعد فى العملية الإنتاجية لإنتاج السلع الاستهلاكية المباشرة الصالحة لإشباع حاجات الإنسان ، أى السلع التى يستخدمها الإنسان للحصول على الإشباع أو المنفعة مثل السلع الغذائية والملابس والمسكن . والعبرة فى هذا التقسيم بالعرض الذى تستخدم من أجله السلع .

ب-سلع طويلة الاجل وسلع قصيرة الاجل

ويقصد بالسلع طويلة الاجل السلع التى يمكن استخدامها لمرات عديدة ولفترات طويلة مثل السيارات والثلاجات والماكينات أى التى لا تستهلك باستعمالها مرة واحدة . أما السلع قصيرة الاجل فهى التى تستهلك باستخدامها مرة واحدة مثل المأكل والمشرب .

جـ- السلع المتكاملة

وهى السلع التى تستخدم أما بشكل أفقى أو بشكل رأسى لإشباع حاجة معينة مثل الشاى والسكر (تكامل أفقى) وكذلك صناعة الغزل والنسيج (تكامل رأسى) .

د- السلع البديلة

ويقصد بها السلعة التى يمكن إحلالها محل سلعة أخرى لإشباع نفس الحاجة مثل (سكر القصب ، سكر البنجر) وكذلك الأرز والمكرونة .

هـ- السلع المتلازمة

وهى عبارة عن السلع التى تنتج سويا مثل القمح والتبن والبنزين والكيروسين ، أى بشكل عام كل ما يتعلق بالإنتاج ومخلفاته .

و- السلع المتنافسة

وهى تلك السلع التى يمكن الاستعانة عن أحداهما بالأخرى مثل البن والشاى . وكما أشارنا فإن الهدف من استخدام السلع هو الحصول على منفعة لإشباع حاجة من حاجات الإنسان .

ومن الطبيعى أن المنفعة تتناسب طردياً مع الحاجة ، فكلما كانت الحاجة ملحة كلما كانت منفعة االسلعة التى تشبعها كبيرة واذا لم تكن الحاجة ضرورية فمن المنتظر أن تكون السلعة التى تشبعها قليلة المنفعة . وهذا بطبيعة الحال يتوقف على شعور الفرد نفسه .

فيقصد بالمنفعة صلاحية الشئ لاشباع حاجة أو رغبة متجمعة بصفة مباشرة أو غير مباشرة وبصرف النظر عما أذا كانت الحاجة متفقة مع القواعد الاخلاقية أو الصحية فالخمر ولحم الخنزير والتدخين والمخدرات تعتبر سلعا ذات منفعة فى لغة الاقتصاد على الرغم من أن بعضها يحرمه الدين والبعض مضر صحيا ، والبعض قد يكون محرم قانونيا .

خصائص المنفعة

١- أنها شخصية أو ذاتية بمعنى أنها تختلف بأختلاف الأشخاص فبعض الاشياء قد يكون نافعا لبعض الأفراد دون البعض الاخر .

٢- أن يكون موضوع المنفعة مالا تتوافر فيه شروط الثروة بالنسبة للفرد ويجب أن تكون كميتها محدودة وأن تكون قابلة للتملك وأن تكون لها قيمة مبادلة ، فالآموال التى لا تقبل التملك لا تعتبر نافعة أقتصاديا كالهواء وضوء الشمس .

أنواع المنفعة

أ- **المنفعة الشكلية Form Utility** وهى عبارة عن المنفعة التى تنتج عن تغيير فى الشكل الطبيعى أو التركيب الكيماوى للسلعة والذى يجعلها صالحة لإشباع حاجة الانسان سواء مباشرة (تحويل القطن الى ملابس) أو بطريق غير مباشر (تحويل الصلب الى ألة) .

ب- **المنفعة الزمنية Time Utility** وهى عبارة عن توفير السلع فى الوقت الذى تطلب فيه لاشباع رغبات الانسان فتخزين السلع يخلق منفعة لها حيث يعمل على حفظها الى الوقت المناسب الذى يمكن من زيادة الاستفادة منها .

ج- **المنفعة المكانية Place Utility** وهى عبارة عن نقل السلع من أماكن انتاجها الى أماكن استهلاكها حيث يزداد الطلب عليها ، فعملية النقل أذن تعمل على زيادة منفعة السلعة

د- **المنفعة التمليكية Possession Utility** وهى عبارة عن انتقال ملكية السلع ممن يرغبون فى التخلص منها الى من هم فى اشد الحاجة اليها . فالوسيط فى بيع العقار يخلق منفعة للمشترى فى تسهيل الحصول على العقار كما يخلق منفعة للبائع بحصولة على الثمن .

رابعاً : مشكلة الاختيار وتكلفة الفرصة البديلة .

سبق وأن ذكرنا أن المشكلة الاقتصادية تكمن فى مشكلة الاختيار ، حيث ان حاجات المجتمع المتعددة وموارده المحدوده تحتم على الفرد والمجتمع تخصيص موارده لإشباع حاجاته . والاختيار يتضمن التضحية. فعندما يختار الفرد بعض حاجاته بهدف إشباعها فهو يضحى بالبعض الاخر .

وحيث إن محدودية الموارد وتزايد الحاجات وتنوعها يضع حدوداً على ما يمكن أن نحصل عليه من السلع والخدمات مما يجعل عملية الاختيار ضرورية ، طالما لا نستطيع الحصول على كل ما نريد . وعملية الاختيار مهمة فى إطار تحليل السلوك الاقتصادى للفرد والقرارات الاقتصادية .

وعملية الأختيار بين الإمكانيات المختلفة تقع في صلب المشكلة الأقتصادية فحقيقة وجود حدود على الموارد القادرة على إنتاج السلع والخدمات المختلفة تحتم الاختيار بين سلع وخدمات نادرة نسبياً . والمجتمع يواجه مشكلة الاختيار بين العديد من السلع والخدمات . لذلك فإن أختيار إحدى السلع والخدمات يعنى عدم اختيار سلعة أو خدمة اخرى .

أى أن هناك تكلفة للاختيار تتمثل فيما تم التضحية به أو عدم اختياره وتسمى تكلفة الاختيار أو بتكلفة الفرصة البديلة **Opportunity Cost** وهى فى غاية الاهمية لدراسى الاقتصاد . إذ بسبب الندرة لابد أن تبرز مشكلة الاختيار ، وبالتالى تكلفة الفرصة المترتبة على ذلك .

ويمكن ملاحظة تكلفة على مستوى اقتصاد الدولة وعلى مستوى الفرد والعائلة أو على مستوى قطاع الآعمال . إذ أن تكلفة فرصة التسلح بالنسبة للاقتصاد تتمثل بالسلع والخدمات التى يتم التخلى عنها نتيجة تحويل الموارد للإنتاج الحربى .

كما أن تكلفة فرص الإنفاق على التعليم تتمثل فى مجالات الإنفاق الأخرى التى تم التخلى عنها مقابل الإنفاق على التعليم ، كما أن تكلفة فرصة الإنفاق على السلع الرأسمالية تتمثل بالتضحية المترتبة على تخفيض الإنفاق على السلع الاستهلاكية .

أما على المستوى الفردى فتبرز فكرة تكلفة الفرصة فى نواحى عديدة . فالطلب الذى يقرأ كتاب مبادئ الاقتصاد الأن لابد أن يكون قد ضحى بإمكانات عديدة متوفرة لديه كقراءة الصحف أو مشاهدة التليفزيون . أما على مستوى قطاع الأعمال فإن تكلفة فرصة السلعة التى تنتج تتمثل فى السلعة التى كان يمكن إنتاجها ولكنها لم تنتج .

خامساً : تساؤلات فى إطار المشكلة الاقتصادية

مما تقدم يمكن القول بأن المشكلة الاقتصادية لا يمكن حلها بشكل نهائى سواء على مستوى الفرد أو المجتمع ، على الرغم من المحاولات الجادة لمواجهتها بصفة مستمرة وبغض النظر عن نوع النظام الاقتصادى السائد (رأسمالى- اشتراكى) فإن أى نظام سيواجه ثلاثة تساؤلات أساسية متصلة بالخيارات الاقتصادية المتوافرة لديه وهى ماذا ينتج المجتمع ؟ وكيف يقوم بالانتاج ؟ ولمن يذهب ذلك الانتاج ؟ هذه هى التساؤلات الثلاثة التى تواجه أى إقتصاد فى العالم وذلك فى محاولة للبحث عن إجابات لها لمجابهة المشكلة الاقتصادية

وحيث أن الإجابة على التساؤل الأول (ماذا ينتج ؟) تعتمد إلى حد كبير على تحديد ما هو الأفضل أو الآمثل بالنسبة للمجتمع . وهذا التحيد يختلف من نظام أقتصادى لاخر كما أنمن يقوك بالإجابة على هذا التساؤل يختلف باختلاف المجتمعات فقد يجيب عليه الآفراد ، مستهلكون ومنتجون فى سعيهم لتحقيق مصالحهم الذاتية (النظام الرأسمالى) .

أو يمكن أن تجيب عليه سلطة تخطيط مركزية (النظام الاشتراكى) . ويتصل بالتساؤل ماذا ينتج ، تحديد نوعية وكميات السلع التى يمكن أن إنتاجها من الخيارات التى تواجه المجتمع.

هل ننتج طعاماً أو ملابس ؟ إنتاجاً زراعياً أو إنتاجاً صناعياً ، فإذا أردنا إنتاج سلعة واحدة أو مجموعة سلع أو مزيج من سلعتين (إنتاج زراعى وإنتاج صناعى مثلاً) فإن تحديد الكميات المنتجة من كل منها تتصل بصلب التساؤل ماذا ينتج ؟

أما التساؤل الثانى الذى يواجه المنتج (كيف ينتج ؟) فهو يتعلق بمن يقوم بالإنتاج ، وبأى الموارد ، وبأى الطرق الإنتاجية . هل نقوم بالإنتاج الزراعى بأستخدام عدد كبير من الألأت ، وعدد قليل من العمال أم العكس ؟ هل ننتج الكهرباء بأستخدام الغاز الطبيعى ، أم البترول الخام ، أم الطاقة الشمسية . وهكذا . والتساؤل كيف ينتج ، ليس ذا طبيعة فنية بحتة كما قد يبدو ، غير أنه يعتمد أيضاً على تحديد ماهو الأمثل بالنسبة للمجتمع وقد تختلف الإجابة عن ذلك التساؤل باختلاف موقع الشخص وخلفيته ، ويرتبط أيضاً بكيفية الإجابة على التساؤل الأول الذى يشتمل على تحديد نوعية السلع المنتجة وكميتها .

أما التساؤل الأخير (لمن ينتج ؟) ، فيتعلق بتوزيع الناتج بين أفراد المجتمع . هل يتم توزيع الإنتاج بالتساوى ، أم على أساس إسهام كل فرد فى ذلك الإنتاج ؟ هل يتم التوزيع على أساس ملكية الموارد ، أم على أساس الإنتاجية ؟ ماهو دور العادات والتقاليد فى تقرير عملية التوزيع ؟ وهذه . التساؤلات تختلف بأختلاف المجتمعات والأنظمة الاقتصادية والسياسية السائدة .

تلك هى الاسئلة الثلاثة التى تحدد الابعاد الاساسية للمشكلة الاقتصادية . وفى غالبية الاحوال يسترشد الاقتصادى باختبارات الاداء الاقتصادى لتسهيل هذه المهمة مستخدماً فى ذلك مجموعة من المعايير أهمها :-

أ- الكفاءة Efficiency

يقال أن الانتاج غير كفء إذا ما كان من الممكن أن نعيد تخصيص الموارد وننتج كمية أكثر من احدى السلع على الأقل بدون أن ننتج كمية أقل من أى سلعة أخرى فى نفس الوقت .

فإذا كانت هناك بعض الموارد العاطلة فإن ذلك يعنى أن الاقتصاد يعانى من مشكلة البطالة ويكون إنتاجه داخل منحنى امكانيات الانتاج ، واذا أستخدمت السياسات الاقتصادية الكفيلة بإرجاع الاقتصاد مرة أخرى على منحنى امكانيات الانتاج ، ومن ثم تتحقق الكفاءة فى الانتاج .

ب- كفاءة التوزيع (العدالة) Equity

يكون التوزيع غير كفء إذا كان من الممكن ان نعيد توزيع الانتاج القائم بين الافراد الذين يكونون المجتمع ، وان نجعل شخص واحد على الاقل احسن حالاً بدون ان نجعل أى شخص أخر اسوأ حالاً.

ج- الاستقرار Stability

إذا كان عدم الاستغلال الكامل للموارد الاقتصادية شبيه بمسألة عدم الكفاية فى أستعمالها ، ذلك أن كلاهما يعبر عنه بنقطة داخل منحنى امكانيات الانتاج . ولكن المشكلة ليست واحدة وأن وسائل علاجها مختلفة ، فدراسة هذه المشكلات تخص نظرية الدخل القومى ونظرية الازمات ، خاصة بعد كتابات " كينز " التى اضافت الجديد حول الموارد الاقتصادية غير المستغلة من ناحية أو الطرق الممكن اتباعها لمواجهة مثل هذه المشكلات .

والاستقرار إما أن يكون داخلي ويتمثل فى استقرار المستوى العام للأسعار ، وقد يكون خارجي ويتمثل في مدى التوازن في ميزان المدفوعات ، وعند الأجابة على التساؤلات الأساسية الثلاثة يراعى مدى تحقيق كل من الاستقرار الداخلي والاستقرار الخارجي .

د- النمو الاقتصادى Economic Growth

من المشاكل الحيوية التى تشغل بال الاقتصاديين وتمثل مجالاً مهماً لصانعى السياسة الاقتصادية اليوم مسألة نمو الطاقة الإنتاجية بسرعة في بعض الاقتصاديات ، وببطء فى اقتصاديات اخرى ، ولا تنمو على الاطلاق فى اقتصاديات ثالثة . ويختص بدراسة هذا النوع من المشاكل " نظرية النمو الاقتصادى " .

سادساً : الامكانيات الانتاجية ومنحنى إمكانية الانتاج :

Production Possibilities Gurve .

كما اشرنا أنفاً بأن المشكلة الاقتصادية تتمثل فى الندرة النسبية للموارد فى مقابل الحاجات المتعددة . فمن الطبيعى أن نتعرف على قدرة المجتمع على إنتاج هذه السلع والخدمات فى ظل ندرة الموارد التى تواجه الفرد والمجتمع وهذا يقودنا إلى أن المشكلة الاقتصادية هى مشكلة كل المجتمعات سواء كانت نامية أو متقدمة .

وبغض النظر عن طبيعة النظام الاقتصادى السائد فى هذه المجتمعات . ولكن الاختلاف يتمثل فى درجات حدة هذه المشكلة وقدرة كل مجتمع على مجابهتها ، حيث أنها تكون أكثر حدة فى الدول النامية بالمقارنة بالدول المتقدمة .

وفى ضوء ذلك فإن السؤال الذى يطرح نفسه . هل يستطيع المجتمع إنتاج كل ما يريد من السلع والخدمات فى كل وقت وبكل كمية والاجابة فى هذه الحالة تكون بالنفى .

لذا كان على المجتمع ضرورة الاختيار بين السلع والخدمات الواجب إنتاجها حسب أولويات معينة ، وهذا يعنى التضحية بإنتاج سلع كان من الممكن إنتاجها . وهذه التضحية نتيجة الاختيار بين النتائج تمثل تكلفة الاختيار أو الفرصة البديلة ، والتى يقصد بها التكلفة التى يتحملها المجتمع نتيجة إختيار قرار معين وتنفيذه ، والتضحية بعدم تنفيذ قرار أخر أى أن هذه التكلفة تنشأ بسبب توجيه الموارد الاقتصادية لإنتاج سلع وخدمات على حساب سلع أخرى

وقد يستطيع المجتمع الذى يمتلك موارد إنتاجيه معينة أن يقوم بتوليف هذه الموارد لإنتاج مجموعة مختلفة من السلع والخدمات . وتكون المشكلة التى يواجها المجتمع فى هذه الحالة هى تحديد ماذا ينتج وبأى كمية ، وبالتالى توزيع الموارد بين الاستخدامات البديلة بحيث تحقق أفضل إشباع ممكن فى حدود هذه الامكانيات المتاحة من الموارد . ويستخدم منحنى إمكانيات الانتاج لتوضيح مفاهيم الندرة والاختيار والاحلال وتكلفة الفرصة البديلة وذلك من أجل إيجاد حل لهذه المشكلة .

أولاً : مفهوم منحنى إمكانيات الانتاج

يعتبر منحنى إمكانية الانتاج وسيلة إيضاحية لتصوير الامكانيات المتاحة أمام المجتمع عندما تستغل الموارد الاقتصادية المتوافرة به أستغلال كامل . فهو يبين كل التوليفات الإنتاجية الممكن تحقيقها أو بعبارة أخرى يبين أكبر كمية ممكن إنتاجها من سلعتين بإستخدام كمية ثابتة من الموارد .

ومن الفروض الاساسية التى يقوم عليها هذا المنحنى ما يلى :-

١- أستخدام كمية ثابتة من الموارد الانتاجية .

٢- أن المجتمع يستغل الموارد المتاحة لديه أستغلالاً أمثل أى أنه يعمل عند مستوى التوظيف الآمثل.

٣- ثبات مستوى التقنية الفنية .

٤- ينتج المجتمع سلعتين فقط أو مجموعتين من السلع ، احداهما أستهلاكية والاخرى راسمالية .

وفى ضوء هذه الفروض يتضح أن المشكلة تتمثل فى الاختيار ، حيث أن إنتاج المزيد من سلعة (الاستهلاكية) سوف يؤدى إلى أنخفاض الإنتاج من السلع الاخرى (الرأسمالية) . فإذا قام المجتمع بتخصيص كل موارده لإنتاج السلعة الاستهلاكية فإنه يحصل على أكبر قدر من الإشباع من هذه السلع . في نفس الوقت لا يحصل على أى منفعة من السلعة الرأسمالية ، والعكس صحيح فى حالة توجيه هذه الموارد لإنتاج السلعة الرأسمالية .

والسؤال المطروح الأن ماهى البدائل المتاحة أمام هذا المجتمع للإختيار بينها وتحديد البديل الامثل ؟ وللأجابة على هذا السؤال لا بد من توضيح الاحتمالات الإنتاجية المكنة من السلعتين في ضوء الأفتراضات التى يقوم عليها المنحنى وذلك من خلال جدول الامكانيات الانتاجية التالى. جدول رقم (١) .

جدول إمكانيات الانتاج

البدائل	السلعة الأستهلاكية (أ)	السلعة الراسمالية (ب)
١	٤	صفر
٢	٣	٢
٣	٢	٤
٤	١	٦
٥	صفر	٨

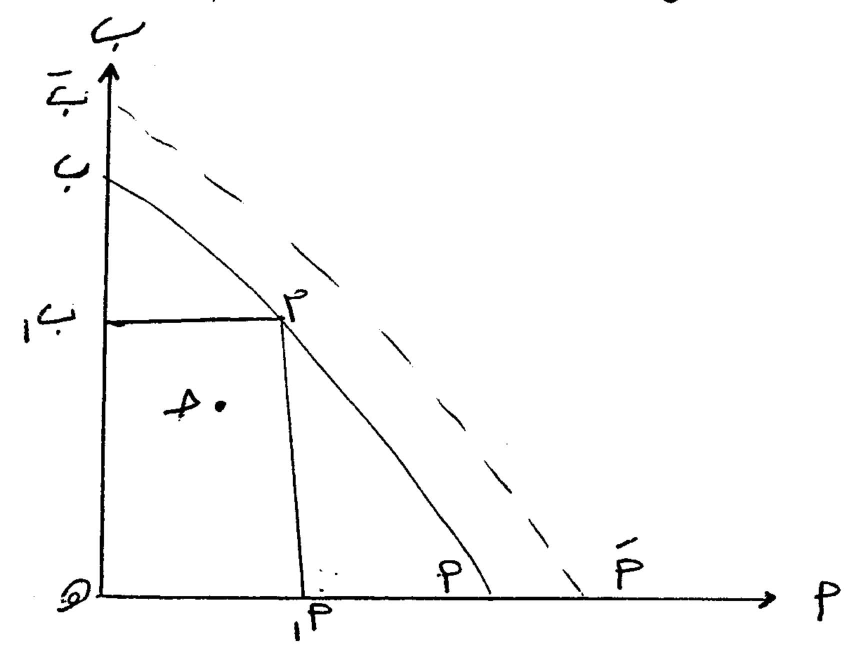
حيث يوضح البديل الاول أن المجتمع قرر توجيه كل مواردة لأنتاج السلع الاستهلاكية (أ) على حساب السلع الراسمالية (ب) وبالتالى قام بأنتاج أربعة وحدات من السلع الاستهلاكية (أ) وهو الحد الاقصى الذى يمكن الحصول عليه فى ضوء الموارد المتاحة .

وعلى العكس تماماً من هذا البديل هو البديل الخامس حيث يقوم المجتمع بتوجية كل مواردة لإنتاج ثمانى وحدات من السلع الرأسمالية (ب) ولا ينتج شئ من السلع الاستهلاكية (أ) .

وبين هذين البديلين توجد بدائل أخرى تتضمن توجيه قدر من الموارد لإنتاج السلعة (أ) وكذلك السلعة (ب) ، وهى البديل الثانى ، الثالث ، الرابع ، كما هو موضحه بالجدول .

والجدير بالذكر أن هذا التحليل يفترض أن تحويل قدر من الموارد لإنتاج السلعة (أ) يعنى تحمل المجتمع تكلفة هذا التحويل المتمثلة فى كمية السلعة (ب) التى كان يمكن الحصول

عليها فى حالة عدم تحويل الموارد منها إلى السلعة الأخرى . ويوضح الرسم البيانى التالى صورة لمنحنى إمكانيات الانتاج فى ضوء التحليل السابق (شكل رقم ١) .



حيث يشير المنحنى (أ ب) الى كافة التوليفات الانتاجية المكنة من السلعة الإستهلاكية (أ) والسلعة الرأسمالية (ب) المكن إنتاجها حسب التفضيلات النسبية لأفراد المجتمع بين السلعتين وذلك عندما تكون كافة الموارد المتاحة فى المجتمع فى حالة التشغيل الكامل وليس هناك أى كمية معطلة .

وبعبارة أخرى نضع كافة هذه التوليفات الإنتاجية على منحنى إمكانية الانتاج مثل النقطة (م) . حيث تبين هذه النقطة قيام المجتمع بإنتاج الكمية (هـ أ ١) من السلعة (أ) ، (هـ ب١) من السلعة (ب) . وبناء على ذلك فإن أى توليفة إنتاجية للسلعتين تقع أسفل هذا المنحنى لا تتمتع بالكفاءة من الناحية الفنية مثل النقطة (جـ) لأنها تعبر عن عدم التوظف الكامل لموارد الانتاج .

أو عدم أستغلال هذه الموارد الاستغلال الامثل . كما أن أى توليفة إنتاجية للسلعتين تقع خارج هذا المنحنى لا يمكن تحقيقها فنياً لأنها تتعدى إمكانيات المجتمع من الموارد . وفى حالة حدوث تقدم تكنولوجى أو زيادة الموارد الانتاجية من خلال تبنى صانع السياسة الاقتصادية أو أستراتيجيات جديدة مثل زيادة الاستثمارات أو أستنباط أصناف جديدة فى الانتاج أو غيرها . فإن القدرة الانتاجية فى المجتمع تزداد وفى هذه الحالة يمكن للمجتمع أن ينتج كميات أكبر من السلعتين (أ ، ب) ، حيث ينتقل منحنى إمكانيات الأنتاج الى أعلى المنحنى الأصلى ويعبر عنه بالمنحنى (أَ بَ) كما هو موضح بالرسم.

ويتضح من الشكل البيانى السابق أن منحنى إمكانية الأنتاج ينحدر من أعلى إلى أسفل جهة اليسار أى أنه مقعر تجاه الأصل . وهذا يعنى أن تكلفة السلعة (أ) الاستهلاكية معبر عنها بالكمية المضحى بها من السلعة (ب) الرأسمالية تزداد تدريجياً كلما كانت هناك رغبة فى زيادة الكمية المنتجة من السلعة (أ) والعكس صحيح .

كما يظهر هذا المنحنى ميل منحنى إمكانية الأنتاج عند أى نقطة عليه ، متمثل النقطة (م) والتى تشير الى معدل الاحلال الحدى بين السلعتين . حيث يشير هذا المعدل إلى الكمية المضحى بها من إحدى السلعتين فى سبيل الحصول على وحدة إضافية من السلعة الأخرى .

ويشترط لثبات هذا المعدل للتحويل بين السلعتين ما يلى :

- سهولة تحويل الموارد من أنتاج سلعة إلى سلعة أخرى .
- صلاحية الموارد لأنتاج السلعتين (أ ، ب) بنفس الكفاءة .

كما أن ميل منحنى إمكانية الأنتاج عند أى نقطة عليه يمثل عـدد وحـدات السـلعة . ويسـتخدم منحنى إمكانية الأنتاج كـأداة مـن أدوات التحليـل الاقتصـادى فـى شـرح وتفسـير التسـاؤلات التالية .

- أختيار المستهلك لأفضل مجموعات سلعية تحقق له الإشباع الممكن فـى حدود الإمكانيات المتاحة والتى تتمثل فى دخله النقدى .
- ضرورة الاختيار بين الاستهلاك والاستثمار من أجل تحقيق التوظيـف الكامل .

سابعاً : كيفية مواجهة المشكلة الاقتصادية فى بعض النظم الاقتصادية :

ذكرنا أن المشكلة الاقتصـادية تنحصـر فـى وجـود حاجـات بشـرية متعـددة متطـورة تختلـف بأختلاف الزمان والمكان يقابلها موارد محدودة ذات استعمالات مختلفة أى عدم التعادل بـين الحاجات المتعددة والموارد المحدودة وبعبارة أخرى ظاهرة الندرة للموارد .

ويمكن القول أن النظام الرأسمالى يختلف عن النظام الاشـتراكى فـى معالجـة المشـكلة الاقتصادية وإيجاد حل لها وذلك في ضوء ما يلى

فالنظام الرأسمالى : على أساس الملكية الفردية اى ملكيـة الأفـراد للمـوارد الاقتصـادية مـن أرض ومبانى وآلات ويحمى القانون هذه الملكية ويترتب عليها حقـوق معينـة أهمهـا إمكانيـة المالك استغلال ملكه والتصرف فيه على النحو الذى يريده .

كذلك يتميز النظام الرأسمالى بأن الإنتاج يتم من أجل الـربح وبعبـارة أخـرى أن الحـافز فـى النظام الرأسمالى هو الحصول على أكبر قدر من الإرباح مع الحرص علـى سـيادة المسـتهلك فـى أنه حر فى أن يستهلك ما يشاء وكذلك حرية المنتج فى إنتاج ما يلائم المستهلك لتحقيـق أكـبر قدر من الأرباح .

لذلك أعتمد النظام الرأسمالي على مواجهة المشكلة الاقتصادية على ضوء الخصائص السابقة على جهاز الثمن أو نظام السوق فالثمن أو نظام السوق هو الذى يحقق الموارد المختلفة والقدرة المطلقة على التنقل بين فروع الإنتاج المختلفة ليحقق أكبر ربح ممكن ولتحقيق رغبات المستهلكين .

وبطبيعة الحال ثارت كثير من المشاكل فى مواجهة هذا الأسلوب منها صعوبة تنقل عناصر الإنتاج من فرع إلى أخر من فروع الإنتاج وعدم تحقق المصلحة العامة للمجتمع سعيا وراء أكبر ربح ممكن ، كما أن نظام السوق لا يحقق العدالة بين الأفراد وفقاً لجهاز الأسعارحيث لن تكون السلعة إلا لمن يقدر على دفع الثمن ومن يعجز عنه سيحرم منها .

لكل هذه الأسباب كان التفكير فى إيجاد حل أخر لمواجهة المشكلة الاقتصادية وما يترتب عليها من نتائج فكان أسلوب التخطيط الذى تبناه النظام الاشتراكي للتخلص من المساوئ التى اقترنت بجهاز الثمن فى ظل النظام الرأسمالى الحر .

أما النظام الاشتراكي : فهو يتميز بعدة خصائص أساسية منها الملكية الاجتماعية للموارد وجعل العمل هو المعيار الاساسى لتحديد نصيب الفرد من الدخل القومى ، وتأخذ الملكية الاجتماعية لوسائل الإنتاج عدة صور منها ملكية الدولة باعتبارها ممثلة الجماعة وهى أكثر الصور تطبيقا فى الدول الاشتراكية أو الملكية التعاونية وهناك ملكية العاملين فى الوحدة الإنتاجية لوسائل الإنتاج المستخدمة منها .

كذلك مع الملكية الاجتماعية لوسائل الإنتاج يوجد التخطيط والتخطيط يتمثل فى وجود هيئة أو سلطة عامة تقوم بحصر الموارد المختلفة المتاحة داخل المجتمع مع حصر الحاجات المتعددة وترتيبها وفق مصلحة المجتمع مع مراعاة الاعتبارات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية . وبعد أن يتم حصر الموارد والحاجات وترتيبها حسب أهميتها تقوم السلطة المختصة بأتخاذ قرارات الإنتاج والتوزيع هادفة إلى تحقيق الاستخدام الأكفأ للموارد وتحقيق الرفاهية الاقتصادية للإفراد .

والتخطيط هو أسلوب النظام الاشتراكى فى مواجهة المشكلة الاقتصادية وما يترتب عليها من مشاكل فإن سلطة التخطيط بما تملكه من سيطرة على وسائل الإنتاج وبما تقوم به من دراسات حول حاجات الأفراد والمجتمع يمكنها أن تتخذ كافة القرارات التى تترتب على وجود المشكلة الاقتصادية .

فهى تتخذ القرارات الخاصة بالإنتاج وكميته والتشغيل الكامل واستخدام أكبر قدر من الكفاءة . ويلاحظ أنه فى بداية الأخذ بأسلوب التخطيط كانت الصورة الغالبة هى التخطيط المادى أو العينى حيث تحل القرارات الإدارية محل جهاز الثمن في توجيه النشاط الاقتصادى وليس معنى ذلك عدم وجود الأثمان فى الدول الاشتراكية ولكن الأثمان باقية كوسيلة من وسائل التخطيط فى هذه المجتمعات .

ويلاحظ أن لأسلوب التخطيط بعض العيوب منها عدم الاهتمام بنوعية المنتج بقدر الاهتمام بكميته كذلك عدم المحافظة على الألات وإهلاكها قبل موعدها لعدم وجود حافز الربح مع عدم الاهتمام برغبات المستهلكين بقدر الاهتمام برغبة القلة القائمة على التخطيط .

خلاصة القول أذن ، أن ما يتعلق بالنشاط الاقتصادي فى نموذج التخطيط المركزى القيادى يتوقف على ما تحدده الخطة . وبالتالى فأن مدى ما يصل إليه الفرد من مستوى للمعيشة ، ومدى ما تحققه الدولة من نمو أقتصادى ، يتوقفان فى النهاية على أهداف الخطة وفلسفتها .

والحقيقة وسط بين النظامين فالاستعانة بجهاز الأثمان وحدة لا يحقق التوازن المطلوب كما أن التخطيط وحدة لا يحقق التوازن المطلوب أيضاً ، لذا عمدت الدول الرأسمالية وإن كانت لا تزال تعتمد على جهاز الثمن كأسلوب لحل المشكلة الاقتصادية إلى الأخذ بالتخطيط بصورة أو بأخرى لحل المشكلة الاقتصادية كفرنسا وهولندا ولإزالة ما يعوق كفاءة عمل جهاز الثمن من عقبات ولتصحيح ما قد يترتب عليه من تبديد للموارد .

ومن ناحية أخرى نجد أن هناك محاولات عديدة فى النظم الاشتراكية للاستعانة بجهاز الثمن وما يتضمنه من دافع الربح كموجه لما يجب أن يتخذه جهاز التخطيط من قرارات متعلقة بالمشكلة الاقتصادية .

ويتضح هذا فى الأونة الأخيرة فى الاتحاد السوفيتى وبعض دول شرق أوربا .وغنى عن البيان ، أن واقع الحياة الذى نلمسه يضع أمامنا صورا عديدة للنظم الاقتصادية ، ليس من بينها ما يمثله أى النموذجين النظريين .

فالنظم الاقتصادية الواقعية هى " مزيج " من عناصر مأخوذة من النقيضين ، والفرق الاساسى بين نظام وأخر يرجع فى الواقع إلى سيادة احد هذين العنصرين فى مزج المعايير والمبادئ الاقتصادية التى تشكل فى النهاية نوع النظام الاقتصادي .

الفصل الثالث: عناصر الإنتاج Factors of Production

مقـــــــدمة :

تباينت الآراء الاقتصادية بشأن تقسيم عناصر الإنتـاج التـى يسـتخدمها الإنسـان لإنتـاج السـلع والخدمات ، فمن هذه الأراء ما يرى تقسيم هذه العناصر إلى الطبيعة والعمـل أو العمـل وحـده (النظرية الكلاسيكية) ، حيث يعاب على هذا التقسيم تجاهله لعنصـر رأس المـال وبالتـالى عـدم القدرة على تفهم كيفية تحقيق التنمية الاقتصادية فى المجتمعات المختلفة .

وهناك فريق ثانى يرى ضرورة تقسيم عناصر الإنتاج إلى أرض وعمل ورأس مال (أدم سميث) ، حيث أن أى سلعة يتم إنتاجها لابد وأن تتضافر فيها هذه الأنواع الثلاثـة مـن العناصـر أو علـى الأقل تضافر عنصرين فيها أحدهما غالباً العنصر البشرى (العمل) .

بينما يرى فريق ثالث إضافة عنصر التنظيم لهذه العوامل (شومبيتر ومارشال) وذلك لتسـهيل المقارنة بين الأجور والأرباح بأعتباهما مصدرين مختلفين من مصادر الدخل .

وفى هذا الفصل سوف يتم تقسيم عناصر الإنتاج إلى الأقسام الأربعة التالية :-

أ- عنصر الطبيعة (الأرض) .

ب- عنصر العمل .

ج- عنصر رأس المال .

د- عنصر التنظيم .

وفيما يلى شرحاً موجزاً لهذه العناصر السابقة .

أولاً : عنصر الطبيعة (الأرض) .

تعتبر الأرض أول عناصر الإنتاج التى نالت اهتمام الاقتصاديين منذ المراحل الأولى لتطور الفكر الاقتصادي ، على أساس أنها المحدد الأساس لإمكانية إنتاج السلع والخدمات . ولا يقصد بالأرض مجرد التربة أو سطح الأرض كما يفهم فى اللغة العادية . ولكن المفهوم الاقتصادي أوسع من ذلك بكثير .

وتشمل الأرض بالمفهوم الاقتصادي جميع الموارد الطبيعية المستخدمة فى عملية الإنتاج ، وهى تتضمن جميع عوامل الخصوبة الموجودة فى التربة المستخدمة فى الزراعة ، الثروات المعدنية ، القوى المائية ومياه البحار والأنهار المستخدمة فى الملاحة . وعلى ذلك فإن الأرض تشمل جميع الموارد غير البشرية الموجودة فى الطبيعة بما فيها موارد الطاقة والمواد الخام .

ومن الشروط الواجب توافرها.

حتى تعتبر الأشياء من قبيل الأرض بالمعنى الاقتصادي ما يلى : أن يكون هبة الطبيعة . أن يكون له ثمن أن يساهم فى الإنتاج . والشرط الأول هو الذى يميز الأرض عن غيرها من الموارد .

والأرض تعتبر عنصر إنتاجي يتميز بالصفات الرئيسية .

التالية طبقاً لتعريف Timmons وهى :

أ- عرضها ثابت تماماً فى المدى القصير .

ب- لا يمكن نقلها من مكان لآخر .

ج- لا يمكن إحلالها

د- تختلف تماماً فى درجة خصوبتها ، حيث أن وحدتين من الأرض ليست متماثلتين .

هـ- لا تتأثر بالتخصص .

و- عدم وجود نفقة إنتاج للأرض .

ى- عدم قابليتها للاستهلاك .

ونظراً لأن الأرض من أهم العناصر فى العملية الإنتاجية والتى تتضافر مع العناصر الأخرى فمن الصعب تصور القيام بعملية إنتاجية بدون الأرض .

وفيما يلى توضيحاً لهذه الصفات السابقة .

أ- الثبات النسبي لكمية الأرض

حيث أن مساحة الأرض لا يمكن أن تزداد ، فالأرض ليس لها ثمن عرض . كما أن سعر الأرض السائد فى السوق لا يمكن أن تؤثر على عرضها فارتفاع السعر لا يمكن أن يجذب المزيد من الأرض والعكس فإن أنخفاض السعر لا يمكن أن يؤدى إلى انسحابها ولكنها تتسم بالندرة مع زيادة عدد السكان .

فهى العنصر الذى لا يمكن إنتاجه أو زيادته مثل رأس المال ، وقد حاولت العديد من الدول زيادة مساحة أراضيها عن طريق تجفيف البحيرات والأنهار ولكن هذه المساحات تعتبر ضئيلة للغاية ومكلفة وتحتاج إلى تقنية فنية عالية .

ويرى بعض الكتاب أن من أسباب اختلاف درجات النمو الاقتصادي بين الدول هو سوء توزيع الموارد الاقتصادية فيما بينها وعدم استغلالها من ناحية أخرى . ويرجع هذا الاختلاف فى النمو لاختلاف المناخ ومساحة الإقليم والمواد الآولية والطاقة .

ب- الأرض لا يمكن أن تتأثر بالتخصص

حيث أن الأرض لا تتأثر كثيراً بالتخصص كما هو الحال بالنسبة للعمل أو رأس المال . حيث أن المعدات والآلات التى تعمل فى صناعة معينة لا تصلح للعمل فى صناعة أخرى فهى ليست قابلة للتحويل وكذلك العامل فى حرفة أو لدية مهارة معينة قد لا يستطيع أداء نفس العمل فى صناعة أخرى . ولكن الأرض لا ينطبق عليها هذا المفهوم حيث يمكن زراعتها بعدة محاصيل كل سنه ويمكن بناء المساكن والمصانع عليها وحفر الترع بها .فهى لا تتأثر بالتخصص مثل باقى عناصر الإنتاج .

ج- عدم وجود نفقة إنتاج للأرض

نظراً لأن عنصر الأرض هبة الطبيعة وطالما أن الإنسان لم يبذل جهداً ولا يستخدم رأس مال فى سبيل الحصول عليها فهى تعتبر لا نفقة لها وبالتالى فهى تختلف عن عنصر العمل ورأس المال اللذان بحاجة إلى جهد ووقت للحصول عليها .

د- عدم قابليتها للاستهلاك

تختلف الأرض عن القوى الإنتاجية الأخرى من عمل ورأس مال من حيث عدم القابلية للاستهلاك ، فالألات والمعدات لها عمر إفتراضى تعمل فى خلاله ثم تتعرض للفناء والإهلاك وكذلك عنصر العمل الذى لا يستطيع القيام بأى عمل عند سن معين . أما الأرض فهى مستمرة فى الإنتاج إلى مالا نهاية .

هـ- عدم تجانس الأرض

تتسم الأرض باختلاف درجة خصوبتها ، حيث أن وحدتين من الأرض ليست بنفس التجانس نظراً للتباين الواضح بين كل قطعة أرض وأخرى من حيث الخصوبة والموقع . حيث تختلف الاراضى الموجودة فى دلتا الأنهار عن الأراضى الموجودة أعلى سفوح الجبال أو بالقرب من الصحراء من حيث درجة الخصوبة .

وكذلك الحال فى مدى قربها من المناطق العمرانية والمدن السكانية حيث تزداد قيمتها أهمية . وفى هذا الإطار قد قسمت الآرض طبقاً لخصائصها الطبيعية إلى أراضى الدرجة الأولى ، الثانية ، الثالثة ، الرابعة ، كما قسمت طبقاً لقدرتها الإنتاجية الى مراتب إنتاجية أولى وثانية ... ألخ.

وقد ذكر الاقتصادي Timmons فى هذا المضمون مدى التعارض الذى ينشأ فى توزيع وأستخدام الآرض . فقد ثبت علمياً أن أهداف الفرد قد تتعارض مع أهداف المجتمع . فقد يرغب الفرد فى توزيع وحداته الأرضية على أستخدامات تحقق له مكاسب معينة ، ولكن الدولة تضع قيوداً على هذه الاستخدامات . كما أن نظرة الفرد تختلف عن المجتمع من حيث صيانة المورد الارضى . كل هذه المتناقضات لابد من أخذها بعين الاعتبار فى التخطيط الاقتصادي.

وخلاصة ما سبق فإن كفاءة الأرض الإنتاجية تتوقف على عاملين أساسين هما صفاتها الطبيعية بالإضافة إلى طريقة أستغلالها . وتتحقق الكفاءة فى استخدام الأرض عندما تتساوى قيمة عوائدها الحدية بين كل الاستخدامات . وبجانب الأرض توجد موارد طبيعية أخرى مثل المسطحات المائية وما تحويه طبقات الجو المحيطة بالأرض من هواء يساعد الإنسان على الحياة بجانب استخدامه فى النقل الجوى وكذلك الرياح والأمطار وغيرها من العوامل الطبيعية التى لا غنى عنها فى الحياة الاقتصادية للنشاط الإنساني .

ثانياً : عنصر العمل :

يعتبر العمل فى المفهوم الاقتصادي ليس مجرد أداة من أدوات النشاط الاقتصادي ، فهو يتميز على غيره من عناصر الإنتاج بأن وجوده ذاته هو الذى يخلق المبرر لهذا النشاط . حيث يتضمن العمل جميع الجهود الإنسانية العقلية أو العضلية المستخدمة فى عملية الإنتاج .

ويهدف العمل عن طريق التفاعل مع الطبيعة إلى إشباع الحاجات الإنسانية ويؤدى إلى منفعة جماعية . ونظراً لأن دراسة السكان هى المصدر الطبيعي لعنصر العمل وبالتالى لا يمكن الفصل بينهما .حيث أن زيادة السكان تؤدى فى غالب الأحيان إلى زيادة العمل والعكس صحيح .

لذلك فمن الضرورى التعرف على العوامل الأساسية المحددة لحجم القوى العاملة ومستوى مقدرتها الإنتاجية ودورها فى دفع عجلة التقدم الاقتصادي .

وتنقسم القوى العاملة إلى تقسيمات عديدة من حيث العدد والنوع . فهناك ذكور وإناث وهناك عمال مهرة وعمال غير ماهرة وطبقاً للوظيفة فهناك عامل يعمل جزء من اليوم أو الشهر أو حتى السنة ، وعامل يعمل على مدى سبعة ساعات يوميا ، أو طوال الشهر .

يرتبط تماما بالعمالة نقيضها وهى البطالة وكذلك التضخم **Inflation** فلحجم التوظيف الكلى فى المجتمع أثره على مستوى الأسعار ، والدخل القومى الحقيقى . ولقد حظى العمل بجزء ليس بالقليل من الدراسات . وهناك الآن فرع متخصص من علـى الاقتصاد لدراسة العمل يسمى **Labor Economics** ولقد بهر العمل كثير من المفكرين الاقتصاديين والاشتراكيين ، فقد طال الجدل فى قضايا كثيرة منها فائض العمل لمن ؟ وفى عصرنا الحديث ونتيجة لشغل المرأة مكانه بارزة فى القوى العاملة أصبح السؤال ينصب على معدلات أستبدال المرأة بالرجل فى العمليات الإنتاجية .

وترتبط العمالة بصفة عامة بعدد السكان الكلى فى مجتمع ما وكذلك فأجر العامل الحقيقى يعتبر أساس المفاضلة بين الفراغ والعمل . وكذلك فهذا أساس توزيع العمل على الاستخدامات البديلة .

فمثلاً بزيادة الأجر الحقيقى يفضل العامل العمل على وقت الفراغ حتى حد معين ، ثم بعدها ترتفع قيمة الفراغ . وعندما تزيد قيمة الأجر الحقيقى فى مجال معين فهذا يؤدى إلى إنتقال العمل من الاستخدامات ذات الأجر الحقيقى المنخفض إلى الأجر الحقيقى المرتفع وهكذا تستمر عملية الأنتقال حتى يتساوى الأجر الحقيقى بين كل الاستخدامات .

ويشترط لإمكان أعتبار العمل عملاً إقتصادياً ما يلى

١- أن تكون الجهود إيراديه :

بمعنى يجب أن يصدر العمل بناء على إرادة الفرد ووعيه وهذا ما يميز هذا الشرط بالنسبة للعمل عن غيره من الأعمال اللاإرادية التى يقوم بها جسم الإنسان من تنفس وتذوق وغيره .

٢- أن يكون الغرض من العمل الحصول على منفعة .

فعندما يكون العمل مجرد هواية بغرض اللهو والتسلية ولا يقابله أجراً فلا يعد عملاً إقتصادياً مثل عازف العود وهواة الرياضة . والعكس إذا كان العمل بدافع الحصول على أجر أصبح عملاً إقتصادياً . وقد أثارت قضية العمل المنتج وغير المنتج جدلاً كثيراً فى الماضى فقد كان الفيزوقراط (الطبيعيين) يرون أنه الزراعة فقط هى العمل المنتج وبعد ذلك أصبح العمل الصناعى عملاً منتجاً وحتى طبقاً لأدم سميث فإن العمل الذى لا ينتج عنه قيمة مادية يعتبر غير منتج . ولكن طبقاً للمفهوم الحديث فإن كل عمل يؤدى للحصول على دخل معين يعتبر عملاً منتجاً .

وتتعدد خصائص العمل التى تميزه عن غيره من عوامل الإنتاج وهى :

١- فناء العمل بدرجة كبيرة بالمقارنة بالموارد الأخرى .

٢- محدودية القدرة على التنقل بالمقارنة بالعناصر الأخرى .

٣- عدم إنفصال العمل عن العامل ذاته .

٤- العمل له قوة مساومة ضعيفة جداً وهو الأمر الذى أدى إلى تكوين الاتحادات العمالية والمساومات الجماعية .

٥- صعوبة تحديد نفقة إنتاج العمل .

٦- عدم التناسب بين العروض من القوى العاملة والمطلوب منها . فبالنسبة للعمال غير المهرة نجد أن عددهم كبير وغالباً يزيد العرض منهم عن لطلب عليهم . وبذلك لا توجد أى مشكلة أمام الحصول عليهم فى أى زمان ومكان . أما بالنسبة للعمال المهرة فإن الوضع يختلف فقد يكون عدد العمال متخصصين فى نوع معين من العمل محدود إذ أن إعدادهم يحتاج إلى فترة قد تطول أو تقصر حسب نوع العمل . وتزداد مرونة العرض كلما قلت المدة اللازمة لإعداد العامل للقيام بالعمل المطلوب منه .

٧- يتأثر عرض العمل بالتغيرات التى تطرأ على سعر العمل . فمن العروض أن العرض يتناسب طردياً مع السعر فى حالة السلع العادية ، أى كلما أرتفع السعر يكون العرض كبير من السلع والعكس صحيح .

ولكن فى حالة العمل فإن انخفاض السعر (الآجر) تحت حد معين قد تؤدى إلى زيادة العرض نتيجة إنضمام بعض من الأفراد غير العاملين فى الأسرة لكسب دخلاً كافياً للحفاظ على الحد الأدنى لمستوى المعيشة . والعكس فى حالة زيادة الأجر عن نقطة معينة فقد ينخفض العرض من العمالة ، نتيجة متطلبات تتعلق بالكفاءة وغيرها .

كفاءة العنصر البشرى

تعتبر كفاءة العنصر البشرى (العمل) من الأدوات القوية للتجدد الاقتصادي ، فهناك الكثير من المجتمعات التى تعيش فى رخاء ورفاهية اقتصادية بفضل كفاءة عنصر العمل مثل اليابان حيث أن العامل لا يضيع وقته أو يبدد موارده بل يتعامل بكل حرص من أجل زيادة الإنتاج باقل تكلفه ممكنة وهو الآمر الذى يؤدى لزيادة القوة التنافسية للدول فى مجالات مختلفة .

فبدون شكل أن الخصائص التى يتصف بها شعب معين يمكن أن تحدد مقدرته الإنتاجية ومستوى دخله باستخدام قدر معين من الموارد . والأشخاص يختلفون فى خصائصهم الذهنية والجسمانية . فهناك تباين فى قدراتهم على العمل العضلى الشاق ، وفى القدرة على اكتساب المهارة واستيعاب الخطوات والعلاقات الإنتاجية وكذلك فى المقدرة على القيادة وبالإضافة إلى هذه الخصائص الطبيعية ، فإن المميزات الشخصية تتباين أيضاً نتيجة لتأثير الظروف المحيطة بالإنسان ، والتى قد تشكل عاملا مساعداً أو معوقاً لمقدرته وإمكانياته . فهذه لا شك تتأثر مثلا تأثرا سيئا بانتشار الأمراض أو الجهل أو الفقر ، أو بسبب قسوة الظروف المناخية .

والمقدرة الإنسانية يمكن تحسينها وتطويرها عن طريق اكتساب الخبرات وتنمية المعرفة . فقد لا يختلف الإنسان البدائى عن الإنسان المتحضر فى قوتهما الجسمانية والعقلية والفطرية ، ولكن الفرق بينهما يبدو شاسعاً حقا إذا ما نحن قارنا مقدرتهما على السيطرة على طرق الإنتاج ، وما التقدم الاقتصادي إلا تقليل لهذا الفارق .

وانتشار التعليم يعتبر من أهم متطلبات التقدم الإقتصادى الضرورية لشعب ما ، لكى يكون ذا كفاءة عالية . وليس المقصود هنا التعليم بمعناه الواسع والعام فقط ، ولكن أيضاً بمعنى التدريب على فن الإنتاج الحديث .

والدول المتخلفة أو النامية ليس بحاجة إلى أن تتخذ مكانا قياديا فى تعلم كيف يمكن الإنتاج بكفاءة عالية . حيث يمكنها فى ذلك الاعتماد على تجارب الدول المتقدمة . ومع الإعداد والتأهيل والتدريب المستمر يمكن تكوين قاعدة كبيرة على كل المستويات ذات خبرة عالية وكفاءة فى الأداء .

وهذا لن يحدث إلا فى ظل تكاتف قوى المجتمع وتهيئة الظروف المناسبة والعمل بروح الفريق ، الأمر الذى يتطلب تغيرات جذرية تحتاج لفترة طويلة من الزمن .

وتتأثر كفاءة العمل بعدة عوامل من أهمها العوامل الطبيعية والمناخية ،ساعات العمل ،العادات والتقاليد فى العمل ،هيكل السكان ،تنظيم العمل ،الصفات الشخصية للعامل ،البيئة الداخلية التى يعمل فى نطاقها العامل ،بالأضافة إلى العوامل الاجتماعية والسياسية السائدة فى المجتمع.

التخصص وتقسيم العمل

Division of labour and specialization of production

ويقصد بتقسيم العمل والتخصص فى الإنتاج .

تجزئة العمل إلى عدة عمليات بحيث لا يقوم فرد واحد بأداء أكثر من عملية واحدة . ويؤدى تقسيم العمل إلى زيادة الإنتاج وتحسينه وتجانس السلع المنتجة وأنخفاض تكاليف الإنتاج وبالتالى انخفاض ثمن الوحدة من الناتج مما يعود بالفائدة على كل من المنتج والمستهلك .

ويرجع سبب زيادة الإنتاج إلى مزايا تقسيم العمل والتى تنحصر فى ازدياد خبرة ومهارة العامل ، وسهولة أداء العمل وتوفير الوقت والجهد وزيادة الكفاءة الإنتاجية للألأت وتوجيه أستخدام العمال وفقاً لمواهبهم ، وزيادة مجال الاختراع وسهولة مراقبة العمل .

وبخلاف ما سبق من مزايا وفوائد يرى البعض أنه يترتب على تقسيم العمل بعض المساوئ والتى أهمها ضعف قوى العامل الفكرية والصحية إذ أن تكرار العمليات البسيطة بصفة مستمرة تضعف ملكة التفكير عند العامل وروح الابتكار لديه ، وقصر صلاحية العامل على العمل الذى

يتخصص فيه دون سواه الأمر الذى يصعب عليه الحصول على عمل أخر في ظل الأزمات الاقتصادية مما يوقعه تحت سيطرة صاحب العمل .

هذا بالإضافة إلى تدخل التشريعات المختلفة لحماية العمال بتنظيم العلاقة بين العامل ورب العمل وتحديد ساعات العمل وتحديد الأجور وضرورة توفر شروط صحية معينة بالمصنع ومنع تشغيل الأطفال قبل سن معينة .

نظريات السكان

يرتبط عنصر العمل ارتباطا وثيقاً بنظرية السكان ، لذلك فمن الضرورى التعرض لبعض العناصر التى تثيرها دراسة السكان ومن أهمها :

أ- حجم السكان

يتوقف حجم السكان على معدلات الزيادة والنقص فى السكان ، كما يتوقف على هجرة السكان من وإلى مكان أخر . أى أن القوى العاملة فى المجتمع تتوقف على عدد سكان المجتمع وعلى التركيب العمرى والنوعى للسكان .

ومن خلال التحليل السكانى للمجتمع نجد أن نمو حجم السكان يتوقف على عاملين أساسيين هما (العلاقة بين معدل المواليد والوفيات — الهجرة من أو الى الدولة) .

أولاً : العلاقة بين معدل المواليد ومعدل الوفيات

ويقصد بمعدل المواليد أو الوفيات نسبة عدد المواليد أو الوفيات فى سنه معينة إلى عدد سكان دولة ما. ويزداد هذا المعدل فى الدول الآخذة فى النمو . والفرق بين معدل المواليد ومعدل الوفيات يسمى بمعدل التزايد فى السكان . فمثلاً فى مصر يبلغ عدد السكان عام ٢٠٠٤ حوالى

٧٠ مليون نسمة وعدد المواليد يصل إلى حوالى ٢ مليون نسمة ، فهنا يصبح معدل المواليد ٥ر٣٪ فى السنة .

وتختلف معدلات الزيادة فى السكان بين الدول النامية والمتقدمة ، حيث فى الأولى يرتفع عدد السكان بشكل كبير فى حين أن الدول المتقدمة ينخفض بها عدد السكان على الرغم من تشجيع هذه الدول سكانها على زيادة النسل .

وتتوقف زيادة السكان فى الدول الأخذة فى النمو على عدة عوامل منها :-

أ- العامل الاقتصادي

حيث تلعب الاعتبارات الاقتصادية وخاصة مستوى الدخل دوراً هاماً فى التأثير على معدل المواليد والوفيات . ففى الدول التى تعتمد على القطاع الزراعى بشكل أساسى وهى الدول المتخلفة ينخفض الدخل الفردى الحقيقى وينتشر الفقر والمرض والأميه . بالإضافة إلى الاعتقادات بان زيادة الآسرة سوف يدعم قوة العمل فى الاراضى الزراعية وبالتالى يكون مصدر دخل للأسرة .

وذلك على العكس من الدول المتقدمة التى يرتفع دخل الفرد بها . أى أن هناك علاقة عكسية بين التغير فى مستوى الدخل والتغير فى معدل الوفيات فكلما زاد الدخل إنخفض معدل الوفيات والعكس صحيح .

ب- العامل السياسى

حيث يتمثل ذلك فى اتجاهات السياسة العالمية والمتغيرات المؤثرة فيها فقد تلجأ الدولة لزيادة عدد السكان فى حالة قيامها بنية الاستعمار لدولة أخرى أو لحماية الآمن القومى لها من العدوان الخارجى وبالتالى تعمل على تشجيع زيادة معدل المواليد من خلال حوافز مادية وغيرها وقد تؤثر العوامل السياسية على الوفيات نتيجة الحروب التى تقوم بها الدول لتحقيق

أغـراض سياسـية مثـل حـرب فيتنـام والحـرب العالميـة الأولى والثانيـة وحـرب الخلـيج الأولى والثانيـة .

ج- عوامل اجتماعية

وتتمثل فى إنخفاض سن الزواج فى المجتمعات الزراعية وتتعدد الزوجات مما يؤدى إلى زيـادة السكان وذلك على عكس الدول المتقدمة والتى يتأخر فيهـا سـن الـزواج لزيـادة الـوعى والتقـدم والمدنية.

د- العامل الدينى

فقد يؤثر الدين فى معدل الزيادة السكانية وبخاصة فـى الـدول المتخلفـة نتيجـة الاعتقـاد بـأن تحديد النسل لا تقره الأديان السماوية ويسود هذا الاعتقاد وبشكل كبير فى الدول النامية عنها فى المتقدمة

هـ- العامل السكانى

ويرجع مغزى هذا العامل إلى الشريحة العمرية للهيكل السكانى للدول الناميـة والتـى تتميـز بارتفاع نسبة الشباب مما يؤدى لارتفاع معدل المواليد ، وذلك علـى العكـس في الـدول المتقدمـة التى تزداد فيها نسبة الشيخوخة لمجموع السكان نتيجة التقدم الصحى فى مجالات الطب .

و- هيكل السكان

يقصد به بالنسبة لمجتمع معين تكوين السكان فى وقـت معـين مـن حيـث النـوع وفئـات السـن والعمل والتوزيع الجغرافى . ويلعب الهيكـل السـكانى أهميـة كـبيرة وبخاصـة فـى الدراسـات الاجتماعية لمعرفة عدد الذكور بالنسبة للإناث وكذلك لمعرفة نسبة الشباب للشيوخ والأطفـال ، ويفيد هذا الهيكل السكانى من خلال الإحصائيات والبيانـات المتاحـة بالنسـبة لكـل دولـة فـى إجراء المقارنات بين الدول المختلفة .

ثانياً : الهجرة من وإلى الدولة

بدون شك إن تحركات عنصر العمل تؤثر على وفرة أو ندرة الايدى العاملة فى مجتمع معين . فالهجرة تمنح المهاجر فرصة قد تكون أفضل لرفع مستوى معيشته . حيث تجد الغالبية من المهاجرين فى الوطن الجديد عوضاً عما تركوه فى موطنهم الأصلى وبالتالى تكون هناك تحديات أمام المهاجر للتعايش مع البيئة الجديدة .

وتختلف أثار الهجرة الاقتصادية بالنسبة للدولة المهاجر منها إلى الدولة المهاجر إليها . حيث أن الدول المهاجر منها غالباً ما تكون مكتظة بالسكان وبالتالى فالهجرة تؤدى إلى تقليل حجم السكان وتخفيف أثار الضغط السكانى على الموارد ورءوس الأموال مما يزيد من نصيب الفرد من الدخل .

كما تتم الهجرة نتيجة اختلاف فى مستويات الدخل بين الدول المختلفة ، والهجرة من دولة معينة تمثل اقتطاع من عرض العمل ، فى حين أن الهجرة إلى دولة معينة تمثل إضافة إلى عرض العمل .

وتتوقف هجرة العمالة على عدة اعتبارات أهمها :-

أ- مستويات الأجور النسبية بين أماكن الطرد وأماكن الاستقبال للأيدى العاملة .

ب- القوانين المنظمة للهجرة فى كل من هذه الأماكن .

ج- ظروف الاستقبال والمعيشة فى أماكن استقبال الأيدى العاملة والتى تؤثر على قدرة العامل على التكييف النفسى والمعيشى فى بلد المهجر .

نظريات السكان

تتعدد النظريات المتعلقة بالسكان ، لكن تركيزنا سوف يقتصر على نظريتين مشهورتين للسكان هما الظرية المالتسية ونظرية الحجم الامثل للسكان .

أ- نظرية مالتس

اضاف مالتس للفكر الاقتصادي نظريته الشهيره في السكان ضمن صفحات مؤلفة (بحث في مبادئ السكان) عام ١٧٩٨ م وقد استمد جوهرها من الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي كانت تسود انجلترا في اواخر القرن الثامن عشر وتمهد لظهور الثورة الصناعية خلال القرن التاسع عشر .

وقد جعل مالتس النشاط الزراعي ميدانا لبحثه في السكان ، حيث كان هو النشاط الغالب في ذلك الوقت ، والذي احتل الصدارة بين كافة الانشطة الاقتصادية ولعل تقدم الزراعة في انجلترا عن باقي الدول الاوروبية كان من اسباب تقدم الزراعة والتى مهدت لقيام الثورة الصناعية .

وتتلخص نظرية مالتس في ملاحظته وجود فرق كبير بين معدلات التزايد السكاني ، ومعدلات تزايد المواد الغذئية الناتجة عن النشاط الزراعي ، حيث يتزايد السكان وفقا لمتوالية هندسية ٢-٤-٨-١٦-٣٢-٦٤....الخ ، بينما تتزايد المواد الغذائية وفقا لمتوالية عددية ١-٢-٣-٤-٥-٦...... الخ .

وحدد مالتس المدة التي يتضاعف خلالها السكان في كل مرة في المتوالية الهندسية ، بخمس وعشرون عاما وهي نفس المدة التي تزيد فيها المواد الغذائية كل مرة في المتوالية العددية . وعلية فان الفجوة بين نسبة السكان الى الموارد الغذائية تتزايد بسرعة كبيرة ، ومن ثم فان هذا الأمر ينذر بكوارث ومن اجل تجنب حدوث ذلك حدد مالتس ضرورة أتباع عدة موانع للحد من سرعة نمو السكان وتصحيح الأختلال بين حجم السكان وحجم المواد الغذائية وهى نوعين .

١-موانع ايجابية :

وتتمثل هذه الموانع في انتشار سوء التغذية والمجاعات والاوبئة والحروب مما يؤدي الى ارتفاع معدلات الوفيات في المجتمع وبالتالي نقص السكان .

٢-موانع سلبية :

وتتمثل في الموانع التي يلجاء إليها الإنسان من تلقاء نفسه نتيجة تبصره وتفكيره كي يحول دون وقوع الكارثة ، وهي تطبق غالبا في المجتمعات الحديثة المتقدمة حيث يقبل الناس طواعية الى تأخير سن الزواج أو الامتناع عنه أو تحديد النسل مما يؤدى الى قلة عدد السكان .

وقد ظهرت نظرية مالتس فى وقت ملائم ، حيث كانت الثورة الصناعية فى انجلترا ، وحدثت تطورات اقتصادية واجتماعية عميقة اقترنت بظاهرة الهجرة من الريف الى المدن واكتظاظ هذه المدن بالسكان ، مع استغلال طبقة الرأسماليين لطبقة العمال وذلك عن طريق تشغيلهم بأقل أجر ممكن وأطول مدة ممكنة وفى ظروف غير ملائمة مما أدى إلى انتشار الفقر والبطالة بين العمال .

هذا موجز عن نظرية مالتس للسكان .

الأنتقادات الموجهة إلى نظرية مالتس :

١ – أن استنتاجاته التشاؤمية بالنسبة لمستقبل الجنس البشرى لم تتحقق سواء بالنسية لزيادة السكان أو الطعام بسبب التكنولوجيا . وقد أرتفع مستوى المعيشة على عكس ما توقع .

٢– قامت نظريته على قانون تناقص الغلة ولكن بأستخدام التكنولوجيا والأسمدة والميكنة زاد الإنتاج بشدة وزاد الطعام ، وهكذا فإن الأختراعات والتحسينات جاءت على عكس ما توقع .

٣ – أنة قارن السكان بالطعام وتمسك بان الارض متاحة بكمية ثابتة ولكن كان عليه أن يأخذ في اعتباره كافة عوامل الانتاج .

٤ – راى أن مستوى المعيشة لايمكن ان يرتفع فى الفترة الطويله فوق مستوى حد الكفاف الادنى ، لكن ما حدث العكس .

٥ – لم يعطى الدليل على زيادة السكان بمتوالية هندسية والطعام بمتوالية عددية .

ب – نظرية الحجم الأمثل للسكان

يقصد بالحجم الامثل للسكان العدد الامثل من السكان الذى يجب ان يكون لدى دولة معينة مع الاخذ فى الاعتبار حجم الموارد المتاحة فى هذه الدوله . وهذا العدد من السكان لابد وان يكون متوسط نصيب الفرد فيه من الدخل القومى اعلى ما يمكن .

ترى هذه النظرية ان لكل اقليم حجما مثاليا للسكان يتناسب مع مقدرته الانتاجية ، وكل زيادة للسكان في الاقليم الذي ينقص فيه عدد سكانه عن الحجم الامثل تؤدي الى زيادة الانتاج بنسبة تزيد عن نسبة هذه الزيادة .

فإذا ما تعد ى عدد السكان هذا الحجم فان اية زيادة سكانية يترتب عليها انخفاض كمية المنتجات التي تخص الفرد المتوسط . وواضح ان فكرة الحجم الامثل للسكان تعتمد على نظريتي الانتاج والغلة المتناقصة . فهيا تفترض ان مقدار العمل الموجود في أي اقليم يتوقف على عدد سكانه وان عناصر الانتاج الاخرى من راس مال وموارد طبيعية متوافرة في الاقليم فاذا كان العمل نادر بالنسبة لعناصر الانتاج فان أي زيادة في عرض العمل تؤدي التى زيادة الغلة ، وتستمر هذه الزيادة حتى تصل الى نقطة تتوافف عندها (عند استخدام ايدي عاملة جديدة) الغلة ، وتبداء الغلة في التناقص طبقا لقانون تناقص الغلة .

ويفهم من هذا التحليل ان الحجم الامثل للسكان ليس ثابتا ، بل تتغيرطبقاً للتغيرات التي تحدث لمقدرة الاقاليم الانتاجية ، أي طبقا لحجم ودرجة كفاءة عوامل الانتاج الاخرى

. ولذلك فالاقليم الذي يصل عدد سكانه الى العدد الامثل يجب علية ان يزيد من راس المال المستخدم في الانتاج ، وكذلك من مساحة الارض المزروعة حتى لا يتعرض السكان لانخفاض مستوى المعيشة اذا زاد عددهم .

ولعل من اسباب تاييد كثير من الكتاب لهذه النظرية هي انها جاءت بتعريف جديد للدول كثيفة السكان والدول قليلة السكان .

وطبقاً لهذه النظرية فان عدد السكان في الكيلو متر المربع لا يصلح اساسا لمعرفة ما اذا كانت الدول مزدحمة بالسكان من عدمه. فالدول تعتبر قليلة السكان اذا كانت تستطيع ان تقبل سكان جدد وتستطيع ان تستفيد منهم في رفع مستوى معيشة سكانها بصرف النظر عن العدد الفعلي في الكيلو متر المربع وبالعكس فالدولة كثيفة السكان اذا كان عدد السكان لا يمكن ان يتزايد دون ان يصحب ذلك انخفاض في مستوى الدخل الفردي .

وقد عاب البعض على هذه النظرية انها لو قبلت من الناحية النظرية فانه يصعب تطبيقها من الناحية العملية ، فالوصول الى الحجم الامثل للسكان في دولة ما من الصعوبة بمكان ، فالحجم الامثل طبقا لهذه النظرية يتوقف على ظروف المجتمع وكفاءة ومهارة العمال والتطورات التي تحدث في هذه الشأن .

كذلك يعاب على هذه النظرية انها تبسط الامور اكثر من اللازم لان العلاقة بين عدد السكان والمستوى الاقتصادي علاقة معقدة ولا تكفى زيادة السكان في رفع او خفض الدخل القومي انما العبرة في مستوى وكفاءة مقدار الاستثمارات التي أنفقت على السكان الجدد.

وخلاصة ما سبق فإن هناك ثلاثة معايير على اساسها يتحدد الحجم الامثل للسكان وهي

- معيار المقارنة بين السكان ومساحة القليم الذي يعيشون به .
- معيار المقارنة بين السكان ومتوسط نصيب الفرد من الدخل .
- واخيرا معيار البطالة .

ولعل التحليل السابق يلقى الضوء على الموقف في كثير من الدول النامية والتي تعاني من زيادة مستمرة في السكان من الناحية الظاهرية ، ولكن الحقيقة أنها تعانى من سوء واستخدام للموارد الاقتصادية غير المستغلة وهذا هو السبب الحقيقي للأزمات الاقتصادية التي تعاني منها الدولة المتخلفة .

ثالثا : رأس المال Capital

١-مفهوم رأس المال

رأس المال هو عبارة عن جميع الثروات الملموسة وغير الملموسة (فيما عدا الارض) المستخدمة بغرض الاستمرار او الزيادة المستقبلة في انتاج الثروة. ويعتبر راس المال من اهم عوامل الانتاج الذي لولاه لما تمت عملية الانتاج نفسها .

فهو سلعة اقتصادية تستغل في انتاج سلعة اخرى ويختلف مفهومه من حيث وجهة نظر المنتج او رجل الاعمال او المحاسب . فيعرفه المنتج بانه كل ثروة نتجت عن عمل سابق وتستخدم في انتاج ثروات جديدة . ويعرفه رجل الاعمال بانه مجموع الاموال التي توجد لديه في وقت معين . ويعرفه المحاسب بانه الفرق بين الاصول والخصوم .

وراس المال اما ان يكون ثابتا **Fixed capital** وهو الذي يدخل في العملية الإنتاجية اكثر من مرة وعلى ذلك فتسترد قيمته على دفعات ولا يمكن استرداده مرة اخرى مثل الالات والمباني وغيرها . وقد يكون راس المال متداولا **ciroulating capital** ويشمل المستلزمات الإنتاجية التي تدخل في الانتاج مرة واحدة فقط مثل التقاوي والسماد والفحم والمواد الاولية والسلع النصف مصنعة وهذه يمكن استردادها دفعة واحدة في نهاية الانتاج من ثمن السلعة التي استخدمت في انتاجها مهي تفنى في السلع المنتجة . وهذا يعنى ان هناك دورة بدايتها

استخدام الانسان لموارده المتاحة لتوليد راس المال والذي بدوره يستخدم في شراء سلع وخدمات اخرى وهكذا وفي هذه المراحل ينشأ فائض القيمة والذي بدوره يستخدم في عمليات استهلاكية او استثمارية لتوليد راس مال وهكذا .

وسواء على جانب الكسب او على جانب الانفاق . فراس المال ضروري لتسهيل وتمويل تلك الجوانب . فالفرد كمنتج لراس المال يحتاج راس مال سواء كان في شكله الثابت او العامل . والفرد كمستهلك يحتاج الى راس المال لتمويل عملياته الانفاقية .

وكما سبق الذكر فإن هناك ما يسمى برأس المال الثابت ورأس المال العامل **Fixed and Working Capital** وبناء على ذلك فاذا كان غرض مجتمع ما هو زيادة حجم ناتجه القومي والحفاظ على ذلك عند مستوى معين ، فان هذا المجتمع عليه اولا توفير رأس المال اللازم للوصول الى هدفه وكذلك رأس المال اللازم لعمليات صيانة أصوله الراسمالية .

٢- التراكم الراسمالى ودوره في الانتاج

كانت الصورة البدائية للتراكم الرأسمالى عندما لجأ الانسان الى توجيه جزء من جهده الى انتاج الادوات الرأسمالية التي تساهم في انتاج السلع الاستهلاكية ، وكانت هذه الادوات الراسمالية في البداية تتسم بالبساطة وعدم التعقيد .

وبالطبع فقد كان توجه الانسان الى انتاج الادوات الراسمالية يستتبع تخصيص جزء من جهده ووقته وموارده في هذا الاتجاه أي يتم توجه الانسان الى إنتاج الادوات الراسمالية على حساب توجهه إلى انتاج السلع الاستهلاكية ، وبالطبع فقد كانت النتيجة انخفاض انتاجه من السلع الاستهلاكية ولكن بهدف زيادة هذا الانتاج عند إستخدام الأدوات الرأسمالية .

ومع ظهور التخصص وتقسيم العمل في صورته البدائية ، ونقصد به التخصص المهنى ، أي تقسيم العمل بين الافراد في الزراعة والصيد ،بدأ الانسان ينشغل بعمل واحد ، من هذه المهن

المختلفة مما ترتب على ذلك زيادة الانتاج الفردي من السلع المختلفة عن الحاجات الفردية للانسان ، حيث بدأ يحتاج الى مبادلة ما يفيض عن حاجته مما ينتجه من سلع ، بما يفيض عن حاجة الاخرين مما ينتجونه من سلع اخرى ، ومن ناحية اخرى فقد زاد الانتاج الكلى من السلع المختلفة عن حاجة الاستهلاك الكلى منها ، مما حقق ماسمى بالفائض الاقتصادي ، وهو مقدار ما يزيد من السلع النتجه عن حاجة الاستهلاك ويتزايد التخصص وتقسيم العمل وتشبعه ، زاد هذا الفائض الذي اصبح يستخدم في اعادة الانتاج او تجدده بتعبير اخر وكانت هذه هي الصورة المتقدمة للتراكم الراسمالي .

وبالطبع فان هذه الصورة المبسطة لكيفية تحقق التراكم الراسمالي ، يشوبها بعض التعقيد في ظل الاقتصاد النقدي الذي يعتمد على النقود كوسيط في المبادلات اليومية .

ففي الاقتصاد الحديث ، الذي يعتمد على النقود كوسيط في المبادلات التي تتم يوميا بصورة هائلة لا يمكن استخدام فائض السلع الاستهلاكية بصورة مباشرة في إعادة او تجدد الإنتاج .

وعندما تزيد الدخول نتيجة زيادة الإنتاجية عن حاجة الأستهلاك بالنسبة لأفراد المجتمع فإن الأفراد يقومون بإيداع هذا الفائض فى البنوك كأدخار نظير فائدة ، أو استثماره مباشرة في اعادة تجدد الانتاج .

وتقوم البنوك بدورها الى استثمار هذه المدخرات في اعادة او تجديد الانتاج مما يؤدي الى مزيد من انتاج السلع ، أو بتعبير أخر العودة الى نقطة البداية لهذه الدورة .

ويمكن تلخيص هذه الدورة بالشكل الاتي :

سلع ———> دخل ———> ادخار الفائض عن حاجة الاستهلاك نظير فائدة ———> توجيه الادخار الى اعادة الانتاج السلعي او ما يسمى بالاستثمار ———> انتاج السلع مرة اخرى .

وعلى ذلك نستطيع القول ان محددات التراكم الراسمالي ، هي اما العوامل التي تحدد وتتحكم في الانتاج ، واما العوامل التي تحدد وتتحكم في الاستهلاك واما الاثنين معا .

واهم العوامل التي تحدد الانتاج عي حجم ونوع الموارد الاقتصادية والبشرية في المجتمعات المختلفة ومدى انتاجيتها اما اهم العوامل التي تحدد الاستهلاك فهي عدد السكان ونوعيتهم وطبائعهم الاستهلاكية الجغرافي .

وقد اكد الاقتصاديون سيادة ما يسمى بدورات الفقر على جانبي عرض وطلب راس المال في الدول النامية وانه لزيادة حجم التكوين الراسمالي في مجتمع ما. فإن ذلك يتطلب عدة أمور منها :

١- كسر تلك الدورات (سواء على جانب العرض او الطلب) خلال زيادة المعروض من راس المال وكذلك توجيهه ذلك العرض لانتاج سلع وخدمات سواء كانت انتاجيه او استهلاكية .

٢-تيسير وسائل الحصول على رأس المال اللازم لتمويل العمليات الانتاجية وبشروط وضمانات ميسرة .

٣-زيادة الطاقة الاستثمارية لاستيعاب وتوجيه رؤوس الاموال نحو اغراضها الاستثمارية .

٤-توفير الضمانات الكافية لحصول المستثمر على عائد استثماره هذا بالاضافة الى تسهيل وتيسير الاجراءات الاستثمارية وتوفير الخدمات اللازمة. وجدير بالذكر انه لزيادة حجم التكوين الراسمالي لابد اولا من زيادة حجم الناتج الكلي والذي سيؤدئ بدوره الى زيادة حجم الاستثمارات وهكذا او Money produces money

رابعاً: التنظيم

١- مفهوم التنظيم :

يقصد بالمنظم الشخص الذي يتحمل مخاطر المشروع فيعود علية بالربح في حالة نجاحه ويتحمل الخسارة في حالة فشل المشروع . ويعتبر عنصر التنظيم احد عناصر العمل البشري الذي يتسم

بصفات خاصة وهامة في عملية الانتاج حيث ان هذا العنصر (التنظيم) هو الذي يتولى مهمة تجميع وتوليف عناصر الانتاج الاخرى مع بعضها ويتولى المنظم اتخاذ القرارات المتعلقة بذلك .

ويعتبر التنظيم نوع متخصص من العمل ويختص باتخاذ القرارات ، ونظرا لاهمية دور التنظيم في تيسير مجريات أي مشروع انتاجي فان المنظمين يجب ان يكونوا على درجة عالية من الكفاءة والخبرة حيث ان قراراتهم ستوجه جميع عوامل الانتاج في طريقها الصحيح .

وعلى ذلك فان أي خطأ في هذه القرارات قد يكون صعب الاصلاح فضلا عن تكاليفه الكبيرة التي قد تؤثر على مقدرة المنتج نفسه بل وعلى بقائه في عملية الانتاج .

ويمتاز عنصر التنظيم بانه أقل عوامل الانتاج المستخدمة عددا على الرغم من ازدياد اهميتها بالنسبة للمشروع . فقد يكون المدير المنظم شخصا واحدا او عدد من الاشخاص في صورة مجلس ادارة تابعا لحجم واهمية المنشأة ونظرا لان الصفات الواجب توافرها في المنظم قد لا تتوفر في اصحاب رؤوس الاموال فان المولين يلجأون عاده الى استئجار المديرين للعمل على ادارة مشاريعهم . ولا يعتمد المدير على حسن تقديره لظروف العمل فقط بل وعلى مقدرته على الابتكار التي تتضمن للمشروع الصمود امام المنافسة التي تقوم بها المشاريع الماثلة .

٢- وظائف التنظيم

يقوم المنظم بوظيفتين أساسيتين

أ- الوظيفة الفنية

حيث أن الوظيفة الفنية للمنظم هي انه يقوم بوظائف التخطيط والتنسيق المستمر للانتاج فهو الذي يختار الموقع الملائم لمزاولة النشاط ، وهو الذي ينشأ المصانع ويشتري الالات ويوزع العمال ويشتري المواد الخام ويبحث عن الأسواق المناسبة .

غير انه لايوجد ما يمنع في العصر الحديث من أن يعهد المنظم بهذه الوظائف من إنشاء ورسم سياسة المشروع الى غيره من ذوي الكفاءات الفنية كما في شركات المساهمه ولكنه يظل هو الذي يتحمل مخاطر المشروع .

ب- الوظيفة الاقتصادية :

اما الوظيفة الاقتصادية للمنظم فهي قيامه بالتوفيق بين الانتاج وحاجات المستهلكين ولهذه الوظيفة اهمية كبيرة في مختلف المجتمعات فالافراد يحتاجون الى الغذاء والكساء والملبس والمسكن الخ . ولاشباع هذه الحاجات لابد من توفير السلع والخدمات اللازمة لهذا الاشباع عند طلب المستهلكين لها

ولذلك يقوم المنظمون بهذه المهمة ويعملون على ارضاء المستهلكين مسترشدين في ذلك بما تملية عليهم مصلحتهم الشخصية أي تحقيق اكبر ربح ممكن في العملية الانتاجية .
ولاهمية دور المنظم فقد قام بعض الاقتصاديين مثل " شومبيتر " بوضع نظرية كاملة عن المنظم ، اوضح فيها اهميته ودوره في الانتاج ، وأشار الى مجموعة من الصفات التي يجب ان تتوفر في المنظم مثل القدرة على الابتكار والتجديد ، والقدرة علىالتنبوء بأحوال العرض والطلب على السلع ، والاثار المستقبلية المترتبة على انشاء مشروع معين ، سواء كان ينتج سلع قائمة او سلع لم تنتج بعد .
كما يجب على المنظم ان تكون لديه القدرة على أبتكارات انوع جديد من الاستثمار والانتقال من صناعة الى اخرى اكثر ربحية ، وقد اعتبر " شومبيتر " ان المنظم له دور هام وفعال في عملية التنمية والاقتصاد بل اعتبر ان المنظم هو المحرك الاساسي لكل نشاط اقتصادي في المجتمع .

وقد يرى بعض الاقتصاديين ان التنظيم يمثل نوعا من انواع العمل مما لا يتطلب اعتباره عاملا مستقلا من عوامل الانتاج . الا ان البعض يرى وجود اختلافات واضحة بين المنظم والعامل وذلك من عدة زوايا :

أ- **من حيث المسئولية** : فالمنظم مسئول عن المنشأة بالكامل داخليا وخارجيا اما مسئولية العامل فمقصورة على الجزء الذي يوكل اليه تنفيذة من العملية الانتاجية وهذا الجزء يتضائل وزنة مع زيادة فرص تقسيم العمل والتخصص .

ب- **من حيث طبيعة العمل** : مهمة العامل تعد مسئولية تنفيذية سواء كانت عضلية او زهنية اما عمل المنظم فيتمثل في العمل الاداري وتجميع عوامل الانتاج واعدادها للعمل واتخاذ القرارات الخاصة بتطبيق وتجريب الابتكارات والاختراعات المتعلقة بالمنتجات وطرق الانتاج والادارة .

ج- **من حيث المكافاءة** : الحوافز يتقاضى العامل اجره بغض النظر عن نتيجة نشاط المشروع بدون انتظار اعداد الحسابات الختامية اما المنظم فيتحمل مخاطر العمل ونتائجه سواء كانت ربحا او خسارة.

د- **من حيث الندرة** : فالعمل لايعتبر عنصرا انتاجيا نادرا الا بالنسبة لبعض التخصصات التي تتطلب مهارات مرتفعة ، بل ان المشكلة التي يعاني منها المجتمع البشري منذ قديم الزمان هي كيفية علاج بطالة الايدي العاملة وفيرة العرض بالقياس بالطلب عليها ، هذا علاوة على امكانية احلال عنصر العمل ولو جزئياً برأس المال . اما المنظم الناجح فيتمتع بالندره ، فلا يوجد الا نفرا قليلا من البشر توهب لهم صفة القيادة والتجديد والابتكار والاستعداد لتحمل المسئولية والمخاطرة .

الباب الثانى : نظرية الطلب والعرض

Demand and Supply Theory

الفصل الأول

طلب السوق Market Demand

١- مفهوم الطلب وخصائصة

يعرف الأقتصاديون الطلب على سلعة معينة أو خدمة معينة بأنه الكمية التى يكون المشترون على أستعداد لشرائها من هذه السلعة أو الخدمة بثمن معين وفى زمن معين .

ويتبين من هذا التعريف أن هناك خصائص أربعة للطلب :

١- أن المقصود بالطلب هو الطلب الكلى للمشترين ، أى مجموع الطلبات الفردية . فالطلب الفردى وحدة لا يعتد به عند دراسة موضوع الأثمان ، لأنه ليس له تأثير على الثمن الذى يتحدد فى السوق . فهو بالمقارنة مع الطلب الكلى يكون فى منتهى الصغر فلا يحدث تأثير ، فأذا كان الطلب الكلى لسلعة ما كالبرتقال مثلاً ألف طن خلال مدة معينة وكان أستهلاك أحد الأفراد ، كيلو خلال تلك المدة فأن أى تصرف فردى من هذا الشخص سواء بزيادة أستهلاكة أو نقصه أو الأمتناع عن التصرف لن يؤثر على الطلب الكلى للسلعة لضألة الأستهلاك الفردى بالنسبة للطلب الكلى .

٢- يجب أن يكون الطلب مصحوباً بالمقدرة على الدفع وليس مجرد الحاجة التى يحس بها الشخص أو الرغبة المجردة للحصول على السلعة . فنحن جميعا نرغب فى تملك

السيارات والعقارات والتمتع بالرحلات وغير ذلك من السلع والخدمات ولكن هذه الرغبات لا تأثير لها على حجم المبيعات ما لم تقترن بمقدرة فعلية على الدفع ، أى أن الطلب يجب أن تدعمه قوة شرائية للحصول على السلعة أو الخدمة من السوق .

٣- يجب أن يكون الطلب مرتبطاً بكل من الثمن والمدة لأن الطلب على السلعة يتوقف على الثمن فإذا أنخفض الثمن أو أرتفع ، فأن ذلك يؤدى إلى حدوث تغير فى الكمية الكلية التى يطلبها مجموع المستهلكين .

كذلك يجب أن يرتبط الطلب بالمدة ، لأن المدة شرط ضرورى ، ذلك أن مقدار ما يطلب فى يوم يختلف عما يطلب فى أسبوع أو سنة ، فأذا أردنا تحديد الكمية المطلوبة من سلعة معينة فعلينا أن نحدد المدة التى يحدث فيها الطلب .

٤- أن الطلب يشتمل على كافة منتجات فرع إنتاجى أو صناعة بأكملها وليس على منتجات مشروع فرد داخل هذا الفرع أو الصناعة .

٢- قانون الطلب Demand Law

أ- جدول الطلب Demand Schedule

يوجد جدولان للطلب ، جدول الطلب الفردى ، وجدول طلب الصناعة أو الطلب الكلى ، ويطلق تعبير جدول الطلب الفردى على القائمة التى تشمل الكميات المختلفة لها / ويمثل هذا الجدول العلاقة الوظيفية بين ثمن سلعة معينة والكميات المطلوبة منها .

والأعداد الأتية توضح جدول الطلب الفردى على سلعة معينة .

(جدول رقم ٢)

الثمن لكل وحدة بالقروش	الكميات المطلوبة بالوحدة
٧	١
٦	٢
٥	٣
٤	٤
٣	٦
٢	٨
١	١٠

وبمقتضى هذا الجدول نرى أن المستهلك يطلب وحدة واحدة من السلعة إذا كان ثمنها سبعة قروش ووحدتين إذا كان الثمن ستة قروش وثلاث وحدات إذا كان الثمن خمسة قروش ... وهكذا .

ويمكن أن نلاحظ – مبدئياً – العلاقة العكسية بين الثمن والطلب حيث يؤدى زيادة الثمن إلى إنخفاض الطلب ، وإنخفاض الثمن إلى زيادة الطلب .

أما تعبير جدول الطلب للصناعة فيطلق على جدول الطلب بالنسبة للسوق ككل ، وهو ما نتوصل إليه بإضافة الكميات التى يطلبها كل المستهلكين من سلعة معينة عند الأثمان المختلفة خلال فترة محددة من الوقت فإذا إفترضنا أن سوقاً معينة تتكون من خمسة مستهلكين فقط هم : أ ، ب ، ج ، د ،هـ ، يطلبون سلعة معينة فى خلال فترة محددة من الوقت فإن جدول طلب السوق يكون كالأتى :

(جدول رقم ٣)

ثمن السلعة	الكمية المطلوبة بمعرفة أ	الكمية المطلوبة بمعرفة ب	الكمية المطلوبة بمعرفة ج	الكمية المطلوبة بمعرفة د	الكمية المطلوبة بمعرفة هـ	طلب الصناعة أو السوق
٧	١	٣	صفر	صفر	صفر	٤
٦	٢	٤	١	صفر	صفر	٧
٥	٣	٥	٣ر٥	٠ر٥	صفر	١٢
٤	٤	٥ر٥	٤	١	٠ر٥	١٥
٣	٦	٧	٥	٣	٢	٢٣
٢	٨	٩	٦	٤	٣	٣٠
١	١٠	١١	٨	٥	٤	٣٨

وتمثل الخانة الأولى الأثمان المختلفة للسلعة المطلوبة بينما تمثل الخمس خانات التالية الكميات المطلوبة من السلعة بمعرفة كل مستهلك على حده ، أما الخانة الأخيرة فتمثل طلب الصناعة أو السوق وهو مجموع ما يطلبة كل مستهلكين السلعة فى فترة محددة من الوقت .

ويمكن القول إنه رغم سهولة تخيل جدول للطلب من الناحية النظرية سواء كان للطلب الفردى أو طلب السوق ، إلا أن الأمر يختلف من الناحية الواقعية حيث يصعب إعداد جدول واقعى للطلب الفردى يمثل مختلف الكميات التى يطلبها شخص معين من سلعة معينة عند الأثمان المختلفة لها ، وترجع هذه الصعوبة لعدم إمكان تحديد تغيرات الطلب مع تغيرات الأثمان بدقة بالنسبة لكل شخص .

ويزداد الأمر صعوبة بالنسبة لجدول طلب السوق الذى هو تجميع لجداول الطلب الفردية ، فإذا شاب هذه الجداول الفردية عدم الدقة فإنها تنعكس بصورة مضاعفة على جدول طلب السوق .

ولذلك فإنه فى أحسن الأحوال يمكن القول أن جدول الطلب يقترب من الواقع الفعلى حيث يتعذر القول إنه يمثل الحقيقة كاملة .

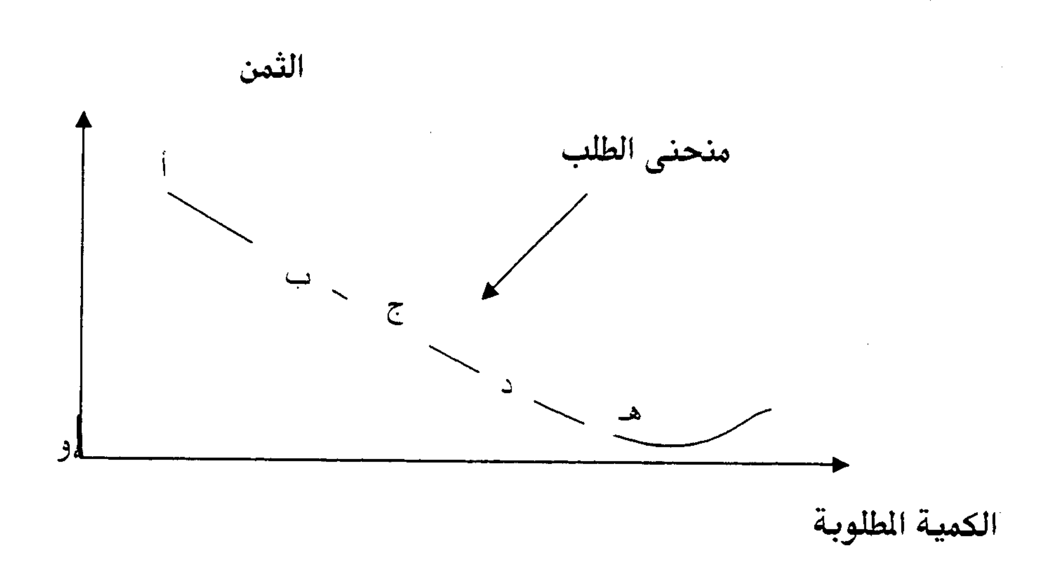
ورغم أن جدول طلب السوق هو تجميع لجدول الطلب الفردى فإنه يكون أكثر دقة فى التعبير عن حالة الطلب بالنسبة لسلعة معينة .

حيث قد يوجد من الأفراد من يتصرف بطريقة شاذة تختلف عن السلوك الجماعى للأفراد ، ولكن هذا التصرف غير العادى لا يظهر فى النتيجة النهائية لطلب السوق حيث يؤخذ فى الحسبان تصرفات جميع الأفراد فى السوق معاً والتى تعبر عن الطلب الكلى ، ويسقط من هذه النتيجة أى طلب فردى يكون مخالفاً للأتجاة العام للطلب .

ولكون جدول الطلب – الفردى والكلى – يعبر عن تطورات الطلب مع تغيرات الأثمان فإن أهميته تبدو فى كل الأحوال التى يطلب فيها معرفة هذه التطورات ، سواء كان ذلك بالنسبة للمشروعات أو الحكومات فالمشروعات يهمها معرفة رد فعل المستهلكين للتغيرات فى الأثمان حتى تأخذ فى إعتبارها ذلك عند تحديد الكميات المنتجة من السلع ، كما يهم الحكومات معرفة تأثير تغيرات الأثمان فى الطلب على السلع عند إعداد السياسات الأقتصادية حيث يصبح إعداد هذه السياسات أمر مستحيلاً بدون هذه الحسابات ، فمثلاً بالنسبة للسياسة المالية يفيد جدول الطلب فى توقع الطلب على سلعة معينة فى حالة فرض أو إلغاء ضريبة تؤثر فى ثمن هذه السلعة .

ب- منحنى الطلب : Demand Curve

حيث يمكن تصوير هذه العلاقة أيضاً بيانياً لقياس الكمية المطلوبة من السلعة على المحور الأفقي والسعر على المحور الرأسي وبرصد النقاط الموضحة بالجدول لكل من السعر والكمية ، وتوصيل تلك النقاط نحصل على منحنى يعبر عن العلاقة بينهما بيانياً ، ويعرف بمنحنى الطلب . (شكل رقم ٢) .



ويعبر منحنى الطلب أيضاً عن العلاقة العكسية بين السعر والكمية المطلوبة حيث أن النقطة أ تشير إلى أن الكمية المطلوبة من البرتقال كانت كيلو واحد عندما كان السعر ١٠ جنية للكيلو ، ومع إنخفاض السعر إلى ٨ جنيهات (عند النقطة ب) زادت الكمية المطلوبة إلى ١،٢٥ كيلو ، ونلاحظ أن النقطة ب أسفل نقطة أ دلالة على إنخفاض الثمن من ناحية ، كما أنها قد أتجهت ناحية اليمين بالنسبة لها ، دلالة على زيادة الكمية المطلوبة مع إنخفاض الثمن ،وهكذا يتضح لنا إنه مع إنخفاض الثمن ، يتجه منحنى الطلب لأسفل جهة اليمين والعكس عندما يرتفع

الثمن (نتجة من هـ إلى أ) حيث تقل الكمية المطلوبة ، وهكذا يعبر منحنى الطلب بصورة بيانية عن قانون الطلب (العلاقة العكسية) بين الثمن والكمية المطلوبة) .

وقد يبدوا أن إنحدار منحنى الطلب إلى أسفل جهة اليمين شئ طبيعى ، إذا من البديهى أن يشترى المستهلك كمية أكبر من سلعة ما إذا كان ثمنها منخفضاً عما يشترية لو كان ثمنها مرتفعاً ، ذلك أن إنخفاض الثمن مع ثبات الدخل يجعلة قادراً على شراء كمية أكبر ، كما إنه من المحتمل أن يكون الثمن المنخفض مغرياً بحيث يفضل المستهلك الأنفاق على المزيد من هذه السلعة بدلاً من غيرها ، كأن يؤدى إنخفاض ثمن الملابس القطنية إلى شراء الفرد لكميات أكبر منها والأستغناء عن الملابس الأخرى إلى درجة يرى الفرد معها إستخدامها فى نواحى أخرى ، كأن ينخفض ثمن القمح بدرجة تجعل المستهلك يستخدمة كطعام للماشية والدواجن .

٣- العوامل التى تؤثر على التغير فى حالة الطلب

١- التغير فى الدخل الحقيقى :

إذا يتكون الدخل الحقيقى للفرد من السلع والخدمات التى يمكنه شراؤها بدخلة النقدى ، فزيادة الدخل الحقيقى تمكن الأفراد من شراء كميات أكبر من السلع عند نفس الأسعار فيزداد الطلب . وبالعكس فإن نقص الدخل الحقيقى للأفراد يؤدى إلى نقص طلبهم على السلع والخدمات عند نفس السعر .

٢- التغير فى السكان :

سواء من حيث زيادة عددهم أو نقصه أو من ناحية تركيب السكان (رجال – نساء – أطفال) .

٣- التغير فى توزيع الثروة :

بفرض ضرائب على الأغنياء أو منح إعانات للفقراء إذ إنه يقلل من الطلب على السلع الترفيهية التى يطلبها الأغنياء ويزيد من الطلب على السلع التى تستهلكها الطبقات الفقيرة .

٤- التغير فى أسعار السلع البديلة

فإن نقص ثمن إحداها يؤدى إلى نقص الطلب على الأخرى والعكس صحيح ، أما إذا كانت السلعتان متلازمتان (متكاملتان) فإن إنخفاض ثمن إحداها يؤدى إلى زيادة الطلب على الأخرى مثل السيارة والبنزين .

٥- توقع إستمرار حالة الرواج يزيد من الطلب على السلع الأنتاجية والعكس صحيح .

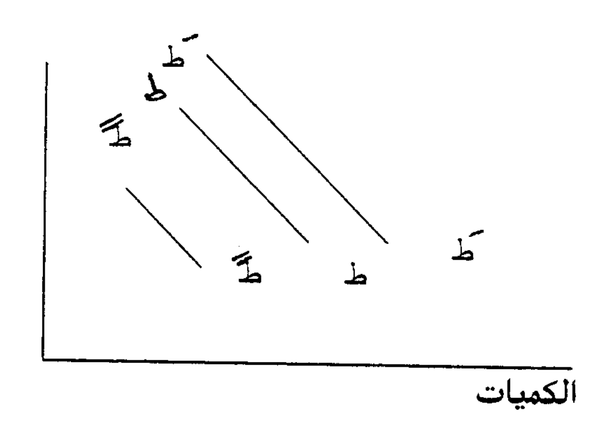
٦- التغير فى الميول يؤدى إلى زيادة الطلب أو نقصة على بعض السلع .

٤- تمثيل تغير حالة الطلب بيانيا

سبق أن قلنا أن منحنى الطلب يتخذ شكل منحنى يتجة من اليسار إلى اليمين ، ففى حالة بقاء العوامل الأخرى على حالها فأن الكميات المطلوبة تزيد بأنخفاض الثمن وتنخفض بأرتفاعة ويعنى ذلك أن تأثير الثمن يحدد شكل منحنى الطلب .

وقد أوضحنا أن هناك عوامل أخرى تتدخل وتؤثر فى الطلب خلاف الثمن وعلى الرغم من ثبات الأثمان . والتأثير البيانى لهذه العوامل يكون عن طريق نقل المنحنى ذاته إلى اليمين أو إلى اليسار فينتقل المنحنى إلى اليمين إذا كان تأثير العوامل الأخرى هو زيادة الطلب .

وينتقل المنحنى إلى اليسار إذا كانت العوامل مؤدية إلى نقص الطلب ولذلك يقال أن الثمن يحدد شكل المنحنى فى حين أن العوامل الأخرى تحدد مكانه . شكل رقم (٣) .



ففى الشكل السابق يمثل ط ط منحنى الطلب مع فرض بقاء العوامل الأخرى ثابتة .

ويمثل ط/ ط/ منحنى الطلب فى حالة زيادة الطلب نتيجة العوامل الأخرى .

ويمثل طً طً منحنى الطلب فى حالة نقص الطلب نتيجة العوامل الأخرى .

٥- أستثناءات قانون الطلب

على العكس مما يؤدى إليه قانون الطلب من تغير عكسى فى الكميات المطلوبة من أى سلعة أو خدمة نتيجة للتغير فى أثمانها فإنه توجد حالات أستثنائية تؤدى إلى تغير طردى في الكميات المطلوبة من السلعة أو الخدمة نتيجة لتغير أثمانها أى تؤدى إلى تغير الكميات المطلوبة منها فى نفس أتجاه تغير الثمن .

١- وأولى هذه الحالات الأستثنائية هى الخاصة بما نسمية بالسلع التمييزية وهى التى يحب بعض الأفراد الحصول عليها رغبة فى التميز والأنفرادية ، مثل الجواهر والحلى الغالية الثمن جداً أو السيارة التى تصنع بناء على طلبات خاصة من الأثرياء وبصفة عامة هى السلع مصدر التباهى والتميز وأرتفاع ثمن هذه السلع يؤدى إلى زيادة الطلب عليها حيث تفقد إغراءها كمصدر للتباهى أو التميز بأن تصبح فى متناول يد عدد أكبر من المستهلكين

٢- وثانى هذه الحالات هى ما يحدث من زيادة فى الطلب على سلعة معينة رغم أرتفاع ثمنها ، نتيجة لظن المستهلكين أن هذا الأرتفاع ما هو إلا مقدمة لأرتفاعات متتالية أكثر ، فيزداد حرصهم على الحصول على هذه السلعة بدلاً من الحصول عليها فيما بعد بأثمان أعلى ، وما يحدث من إنخفاض فى الطلب على سلعة معينة رغم إنخفاض ثمنها إذا ظن المستهلكين أن هذا الأنخفاض فى الثمن سيعقبه إنخفاضات أخرى فيعزفوا عن الحصول على هذه السلعة إنتظاراً لأنخفاض أكثر فى ثمنها .

٣- أما ثالث هذه الحالات فهو نتيجة لأعتقاد البعض أن أرتفاع الثمن بالنسبة لأى سلعة يقترن بتحسن نوعيتها وان أى إنخفاض فى الثمن يقترن بسوء النوعية فينصرفون عن شراء السلع التى ينخفض ثمنها ويقبلون على شراء السلع التى يرتفع ثمنها على عكس قانون الطلب .

٤- أما الحالة الرابعة والأخيرة فهى ما تسمى بلغز جيفين ومفادة زيادة الطلب على بعض السلع الضرورية مع أرتفاع ثمنها وأنخفاض الطلب عليها مع إنخفاض ثمنها .

والمثال الأساسى لهذه السلع الضرورية هو الخبز وتفسير ذلك أن أرتفاع الطلب على الخبز يؤدى إلى إنخفاض مقدار النقود التى يخصصها مستهلكية لشراء السلع الأخرى فى قائمة مشتريات هؤلاء المستهلكين .

ويؤدى إنخفاض مقدار النقود التى يخصصها مستهلكى الخبز لشراء السلع الأخرى إلى زيادة الطلب على الخبز لأن الخبز يظل رغم أرتفاع ثمنة أرخص من هذه السلع الأخرى ولهذا ينصرف هؤلاء المستهلكين عن شراء هذه السلع الأخرى إلى شراء الخبز بأعتباره السلعة الضرورية بالنسبة لهم .

وعلى العكس فإن إنخفاض ثمن الخبز يؤدى إلى زيادة النقود التى يخصصها مستهلكى الخبز لشراء السلع الأخرى وذلك نتيجة لأنخفاض ما ينفقونه من نقود على الخبز وزيادة ما

يستهلكة هؤلاء الأفراد من السلع الأخرى ذات الثمن الأعلى من الخبز على حساب الكميات التى يشترونها من الخبز أى إلى إنخفاض الطلب على الخبز .

٦- مرونة الطلب Elasticity of Demand

أ- مفهوم المرونة وقياسها

يقصد بمرونة الطلب مدى إستجابة الطلب للتغير الذى يحدث فى الثمن . وقد عرفنا أن الطلب يتناسب عكسياً مع الثمن فيزيد الطلب عند إنخفاض الثمن ويقل الطلب عند أرتفاع الثمن .

ولكن التغيرات التى تحدث على الكمية المطلوبة من سلعة معينة نتيجة للتغيرات التى تحدث على ثمن هذه السلعة ، قد تكون كبيرة وقد تكون محدودة ، وقد تكون منعدمة والأمر بتوقف على مدى إستجابة الطلب للتغير الذى يحدث فى الثمن . هذا التجاوب بين التغير فى الثمن والتغير فى الكميات المطلوبة هو مايسمى بالمرونة .

ويعتبر الطلب مرناً إذا كان أرتفاع الثمن يؤدى إلى إنخفاض الطلب بنسبة أكبر من نسبة أرتفاع الثمن ، أى يؤدى أرتفاع الثمن بنسبة ١٠ ٪ مثلاً إلى إنخفاض الطلب بنسبة ٢٥ ٪ مثلاً وينطبق ذلك على السلع الكمالية كالأقمشة الحريرية والفاكهة مرتفعة الثمن .

ويقال أن الطلب على سلعة غير مرن إذا كان التغير الكبير فى ثمن السلعة لا يؤدى إلا لتغير بسيط فى الكمية المطلوبة مثال ذلك السلع الضرورية كالخبز والملح .

قياس مرونة الطلب :

تقاس المرونة بنسبة التغير الذى يحدث فى الكمية المطلوبة إلى نسبة التغير الذى يحدث فى ثمن السلعة وهذا هو الأتجاة الغالب كما توصل إليه مارشال فتكون معادلة المرونة كالأتى :

$$\text{مرونة الطلب} = \frac{\text{التغير النسبى فى الطلب}}{\text{التغير النسبى فى الثمن}}$$

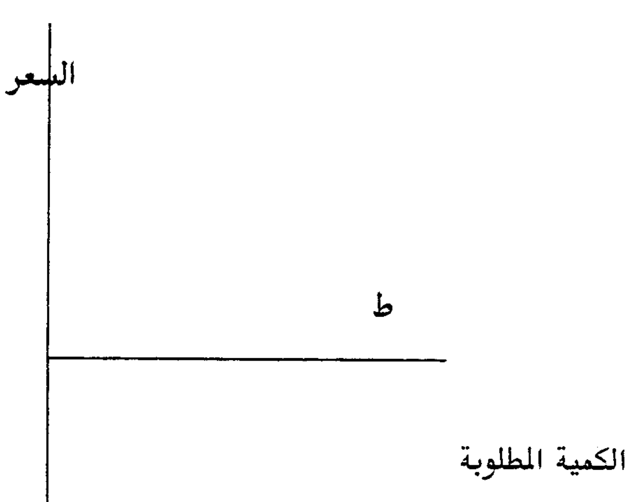
كذلك تقاس درجة المرونة بأستخدام فكرة الأيراد ، أى كمية النقود التى ينفقها المشترون على السلعة ، فيكون الطلب مرناً إذا أنخفض مجموع المبالغ التى ينفقها المشترون على السلعة إذا زاد ثمنها ، والعكس صحيح فى حالة إنخفاض الثمن وبعبارة أخرى إذا كان التغير فى مجموع المبالغ التى تنفق على السلعة يسير عكسياً فى إتجاة التغير فى الثمن ينخفض بأرتفاع الثمن ويرتفع بأنخفاض الثمن فهنا يكون الطلب مرنا . ويكون الطلب غير مرن إذا أرتفع مجموع المبالغ التى ينفقها المشترون على السلعة إذا زاد ثمنها والعكس صحيح فى حالة أنخفاض الثمن

ب- حالات المرونة

ليس من الضرورى أن تتساوى درجات مرونة الطلب على جميع نقاط المنحنى بل غالباً ما تختلف عند مستويات الأسعار على نفس منحنى الطلب ، والحالة التى تتساوى فيها مرونة جميع النقط الواقعة على أى منحنى يكون فيها هذا المنحنى عبارة عن خط مستقيم ، وتوجد خمس صور مختلفة لمرونة الطلب السعرية وهى :-

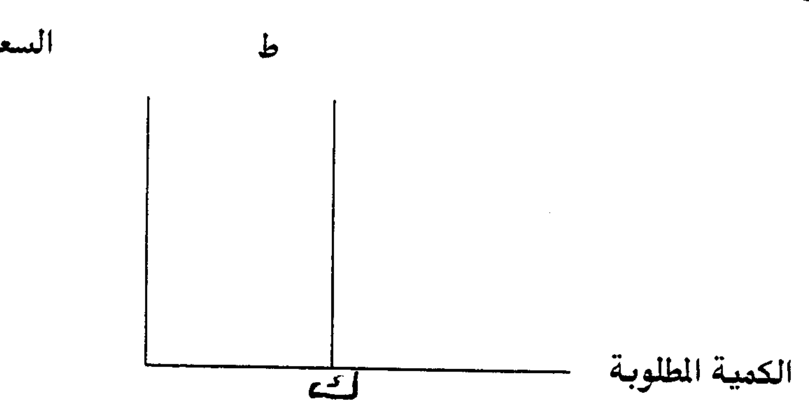
١- الطلب لا نهائى المرونة (Perfectly Elastic Demand)

ويكون فيها الفرد مستعداً لشراء أى كمية من السلعة عند نفس السعر . أى أن هذا الشخص لدية مرونة كبيرة جداً فى طلبة على السلعة . وتبلغ المرونة فى هذة الحالة مالا نهاية (م ط = ما لا نهاية) .



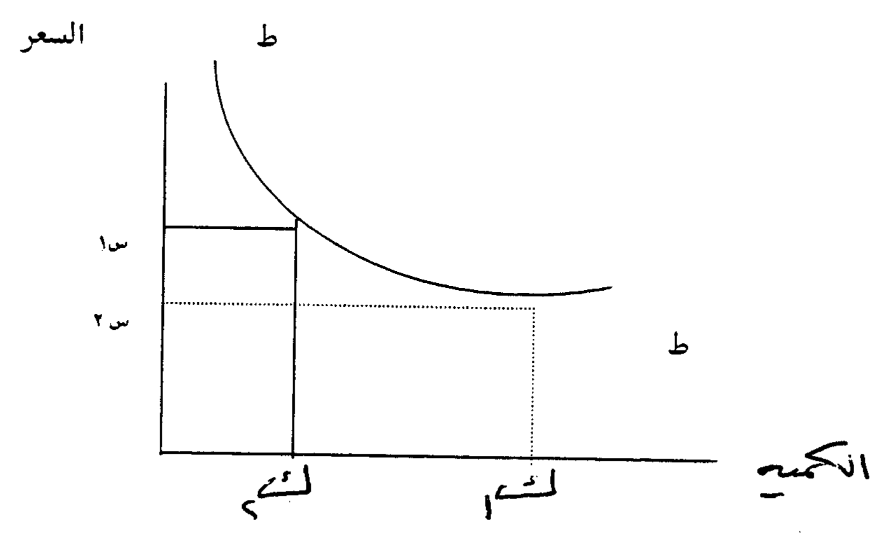
٢- الطلب عديم المرونة (Perfectly Inelastic Demand)

ويطلب الشخص عديم المرونة كمية محددة من السلعة تحت مستويات الأسعار المختلفة حتى وإن أرتفعت الأسعار بشكل كبير ، وهذا يدل على إنعدام قدرة المشترى على التأقلم مع التغيرات السعرية للسلعة بالأضافة إلى أن الكمية المشتراة من السلعة محددة مسبقاً ، وتبلغ المرونة فى هذه الحالة صفر (م ط = صفر) (شكل رقم ٥)



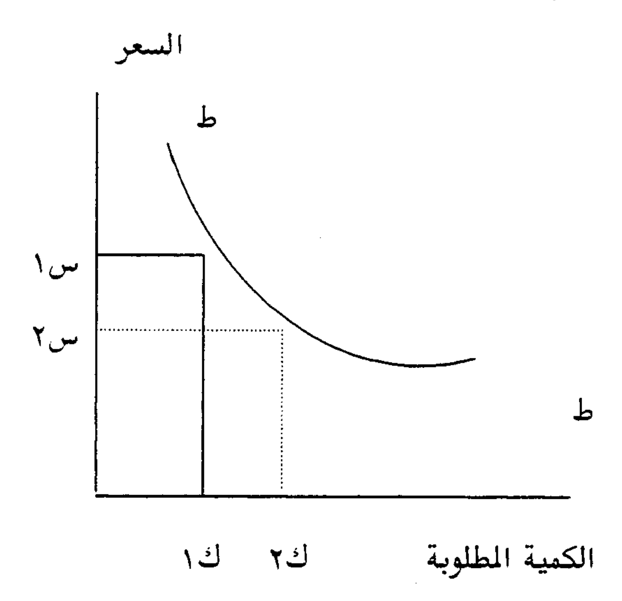
٣- الطلب المرن : (Elastic Demand)

إذا أدى التغير النسبى فى السعر إلى تغير نسبى أكبر فى الكمية المطلوبة فإن الطلب هنا يسمى طلب مرن ، حيث يبين الشكل التالى أن إنخفاض السعر من س١ إلى س٢ أدى إلى زيادة الكمية المطلوبة بمعدل أكبر من ك ١ إلى ك٢ وفى هذة الحالة تكون المرونة أكبر من الواحد الصحيح (م ط > ١) (شكل رقم ٦)



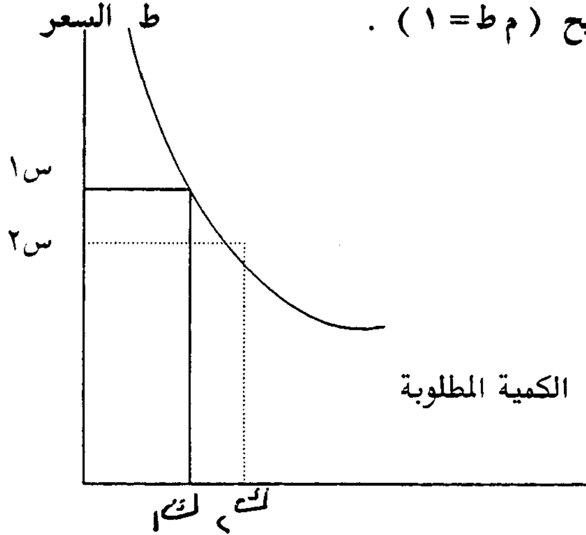
٤- الطلب الغير مرن (Inelastic Demand)

وفى هذه الحالة يؤدى التغير فى السعر إلى تغير الكمية ولكن بدرجة أقل من معدل التغير فى السعر ، وهنا يكون إنحدار منحنى الطلب غير المرن أكبر . ويوضح الشكل التالى أن إنخفاض السعر من س١ إلى س٢ أدى إلى زيادة الكمية المطلوبة بمعدل أقل من ك ١ إلى ك٢ وفى هذه الحالة تكون المرونة أقل من الواحد الصحيح (م ط < ١) شكل رقم (٧)



٥- الطلب متكافئ المرونة : Insoleastic Demand

حينما يكون معدل التغير فى السعر متساوى مع معدل التغير فى الكمية المطلوبة يكون منحنى الطلب متكافئ والمرونة هنا تساوى واحد صحيح (م ط = ١) .



ج- العوامل التى تتوقف عليها مرونة الطلب

تتوقف مرونة الطلب على مجموعة من العوامل ، نلخصها فيما يلى

١- وجود (بديل) للسلعة ، ودرجة كماله : يمكن القول بوجة عام ، إنه يوجد بديل لعدد كبير من السلع ، فالأرز مثلاً يصلح بديلاً **Substitute** للبطاطس ، ووسائل المواصلات العامة تصلح بديلاً لوسائل النقل الخاصة ، والأقمشة القطنية الرفيعة تصلح بديلاً للمنسوجات الحريرية وتتوقف مرونة الطلب على سلعة ما على أمرين متعلقين بهذا البديل :

(أ) عدد السلع أو الخدمات التى تصلح بديلاً للسلعة أو الخدمة موضع البحث فكلما زاد عدد السلع التى تصلح بديلاً للسلعة ، كلما كان الطلب على السلعة أكثر مرونة فاللحوم بأنواعها المختلفة ، والأسماك بأنواعها المختلفة ، والطيور بأنواعها المختلفة ، كلها سلع يصلح كل منها بديلاً للأخر . ولذلك فأن الطلب على أى نوع من هذه السلع يعتبر طلباً مرناً ، إذا أرتفع ثمن وحده من هذه السلع (وبقيت الأثمان الأخرى كما هى) قلت الكمية المطلوبة منها بدرجة كبيرة . والعكس إذا أنخفض الثمن.

(ب) درجة كمال البديل : ذلك إنه كلما أقترب البديل من الكمال ، كلما أرتفعت مرونة الطلب على السلعة ، فأنواع الأسماك المختلفة مثلاً تعتبر بديلاً كاملاً لبعضها البعض ، فإذا أنخفض ثمن نوع منها زادت الكمية المطلوبة منه زيادة كبيرة ، وذلك لأقبال المستهلكين على هذا النوع وإنصرافهم عن الأنواع الأخرى . وبالعكس إذا أرتفع الثمن ، أى أن الطلب على هذا النوع يعتبر مرناً .

٢- ثمن السلعة بالنسبة لدخل المستهلك :

إذا كان ثمن السلعة ضئيلاً بالنسبة لدخول المستهلكين ، فأن طلب هذه السلعة يكون فى الغالب غير مرن . أما إذا كان ثمن السلعة كبيراً بالنسبة لدخول المستهلكين ، فأن طلب السلعة يكون فى الغالب مرناً . فالمستهلكون لا يهتمون عادة بالتغير فىأسعار اللب مثلاً أو أثمان مسح الأحذية ، ذلك لأن أرتفاع أسعار هذا النوع من السلع والخدمات لا يشكل عبئاً على دخول المستهلكين ، كما أن إنخفاض أثمانها لا يؤدى إلى إضافة محسوسة إلى دخل المستهلك .

لهذا فأن الطلب على هذه السلع يتسم بعدم المرونة . أما السلع التى يمثل ثمنها عبئاً كبيراً على دخول المستهلكين فأنهم يكونون شديدى الحساسية لتغيرات ثمنها . مثال ذلك الثلاجات ، والتلفزيونات ، والسيارات ، والأثاث ، فالطلب على هذه السلع يتسم بالمرونة .

٣- تعدد أستعمالات السلعة

كلما تعددت أستعمالات السلعة كلما أرتفعت مرونة الطلب عليها ، والعكس إذا ضاقت أوجه أستعمالات السلعة . فإذا كنا بصدد سلعة متخصصة ، فأن أى إنخفاض فى ثمنها لا يؤدى إلى زيادة كبيرة فى الطلب عليها ، وبالعكس فأن أرتفاع ثمنها لا يؤدى إلى نقص كبير فى الطلب عليها . أى أن الطلب عليها يكون غير مرن (مثل النظارات الطبية) . أما إذا تعددت أستعمالات السلعة فإن الطلب عليها يتسم بالمرونة (مثل الخشب مثلاً) .

الفصل الثانى : عرض السوق

Market Supply

١- مفهوم العرض

يقصد بعرض المشروع كمية السلعة أو الخدمة التى يكون المشروع (المنتج) على إستعداد لعرضها عند سعر معين ، خلال فترة زمنية معينة أما العرض الكلى للسلعة أو الخدمة فى السوق ، فهو مجموع الكميات التى تعرضها المشروعات المنتجة لهذه السلعة أو الخدمة عند سعر معين ، خلال فترة معينة من الزمن وغنى عن القول أن الكمية المعروضة لا تتساوى بالضرورة مع الكمية المنتجة ،

ويرجع ذلك إلى العديد من الأسباب أهمها :-

١- أن إضافة جزء من الكمية المنتجة إلى المخزون من هذة السلعة خلال فترة ما ، يؤدى إلى نقص الكمية المعروضة عن الكمية المنتجة ، سواء كانت هذه الأضافة إلى المخزون لرغبة من المنتجين أو تنفيذاً لسياسة الحكومة بهدف المحافظة على مستوى معين من الأسعار أو لتكوين إحتياطى من السلع الأستراتيجية .

٢- كما يترتب على تلف أو عطب كمية من السلع المنتجة نفسها – خاصة بالنسبة للخضر والفاكهة – أن تقل الكمية المعروضة أيضاً عن الكمية المنتجة .

٣- بالأضافة إلى أن إحتفاظ المنتجين بجزء من السلع بغرض الأستهلاك الذاتى كما يحدث فى حالة السلع الزراعية كالأرز والقمح وغيرة – إلى أن الكمية المعروضة تكون أقل من الكمية المنتجة .

٢- جدول العرض ومنحنى العرض

Supply Schedule and Supply Curve

أوضحنا أن العرض سابقاً يشير إلى عدة دلالات حيث :

١- يشير إلى أن هناك علاقة بين الثمن من جهة ، والكمية المعروضة من جهة أخرى.

٢- يفترض (بقاء الأشياء الأخرى على حالها) ، وذلك حتى يكون التغير فى الكمية المعروضة راجعاً إلى التغير فى ثمن السلعة موضع البحث دون غيرة من العوامل .

والخلاصة ، أن تعريف العرض على هذا النحو يركز على علاقة معينة بين الثمن والكمية المعروضة ، وهى العلاقة التى يؤثر فيها الثمن فى الكمية المعروضة ، وليس العكس ، أى أن الثمن هو المتغير المستقل ، والكمية المعروضة هى المتغير التابع .

والعلاقة بين الثمن كمتغير مستقل ، والكمية المعروضة كمتغير تابع ، علاقة طردية ، فإذا أرتفع ثمن السلعة زادت الكمية المعروضة منها ، وإذا إنخفض ثمنها إنخفضت الكمية المعروضة منها ويمكن بيان هذه العلاقة بما يسمى جدول العرض وذلك على النحو التالى :

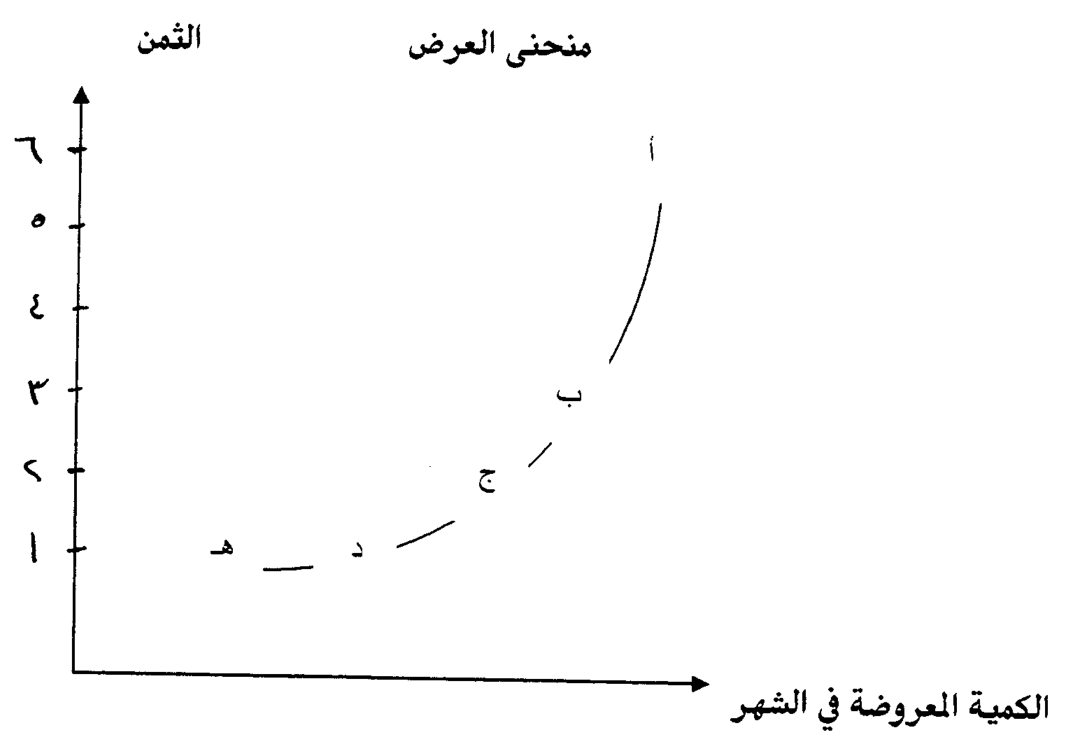
جدول رقم (٤) جدول العرض

	سعر السلعة بالجنية	الكمية المعروضة من السلعة بالوحدة
أ	٦٠	١٩٠٠
ب	٥٠	١٧٠٠
ج	٤٠	١٣٠٠
د	٣٠	١٠٠٠
هـ	٢٠	٦٠٠

يتضح من الجدول إنه إذا كان ثمن الوحدة من السلعة (س) ستون قرشاً مثلاً ، فأن الكمية المعروضة منها تبلغ ١٩٠٠ وحدة في الشهر . وإذا إنخفض الثمن إلى خمسين قرشاً للوحدة ، فأن الكمية المعروضة منها تنخفض بالتالى إلى ١٥٠٠ وحدة فى الشهر ، وهكذا ...

يتضح إذن من الجدول أن الثمن يؤثر تأثيراً طردياً على الكمية المعروضة من السلعة : إذا أنخفض الثمن إنخفضت الكمية المعروضة ، وإذا أرتفع الثمن أرتفعت الكمية المعروضة .

هذه العلاقة يمكن أيضاً تصويرها بما يسمى (منحنى العرض) **Supply Curve** حيث يقاس ثمن السلعة على المحور الصادى ، وتقاس الكمية المعروضة منها على المحور السينى ، كما هو مبين فى الشكل التالى :- (شكل رقم ٩)



فالنقطة (أ) على المنحنى (أ،ب ، ج ، د ، هـ) تمثل الحالة (أ) فى جدول العرض ، وتعنى هذه النقطة إنه عندما يكون ثمن السلعة ستون قرشاً ، تكون الكمية المعروضة منها ١٩٠٠ وحدة . والنقطة (ب) على المنحنى تمثل الحالة (ب) فى الجدول ، وتشير إلى إنه عندما يكون الثمن خمسون قرشاً ، تكون الكمية المعروضة ١٧٠٠ وحدة . وهكذا حتى نهاية المنحنى ، حيث تمثل النقطة (هـ) الحالة (هـ) فى الجدول ، ومضمونها إنه عندما يكون الثمن عشرون قرشاً تكون الكمية المعروضة من السلعة ٦٠٠ وحدة .

وبالنظر إلى منحنى العرض (أ ب ج د هـ) توضح إنه يتجة إلى أعلى جهة اليمين . ومعنى ذلك أن المنحنى ذلك أن المنحنى يوضح العلاقة الطردية بين الثمن والكمية إذا أنخفض الثمن أنخفضت الكمية المعروضة ، وإذا أرتفع الثمن زادت الكمية المعروضة .

٣- محددات التغير فى العرض أو ظروف العرض

يطلق على أسباب تغير العرض – غير تأثير الثمن – تعبير ظروف العرض وهى كما أشرنا تؤدى إلى إنتقال منحنى العرض إلى اليمين أو إلى اليسار .

وأسباب تغير العرض أو ظروف العرض هى كالأتى :-

١- تغير أثمان عوامل إنتاج السلع :

تتغير نفقة إنتاج السلع مع تغير أثمان عوامل الأنتاج المستخدمة فى إنتاجها ، فأرتفاع أثمان عوامل الأنتاج أو إحداها يؤدى إلى زيادة نفقة الأنتاج مما يؤدى إلى تقليل الأرباح أو تحقيق خسارة ، ويضطر المنتجون إزاء ذلك إلى خفض الإنتاج أو خفض المعروض من السلع وبالعكس يؤدى أنخفاض أثمان عوامل الإنتاج المستخدمة في إنتاج سلع معينة إلى خفض نفقة إنتاجها وزيادة الأرباح مما يحفز المنتجين على زيادة الأنتاج أو زيادة العرض .

٢- التقدم التكنولوجى فى أساليب الأنتاج والأتصالات

يؤدى التقدم التكنولوجى فى أساليب الأنتاج إلى خفض نفقات الأنتاج وزيادة الأرباح بالتالى وفى النهاية زيادة حجم المعروض من السلع .

كما يؤدى التقدم التكنولوجى فى أساليب الأتصالات والمواصلات إلى زيادة حجم التجارة الخارجية مع الدول الأخرى ، مما يؤدى بدورة إلى زيادة عرض سلع معينة وهى التى يسهل إستيرادها من الدول الخارجية ، وإنخفاض عرض سلع أخرى هى التى يسهل تصديرها إلى الدول الخارجية ، فالأستيراد يزيد من حجم العرض بالأسواق المحلية بينما يؤدى التصدير إلى خفض حجم العرض بالأسواق المحلية .

٣- الأضطربات السياسية والحروب

تؤدى الأضطرابات السياسية والحروب إلى عدم الأنتظام فى قنوات التجارة الداخلية والخارجية ، مما يؤدى بدورة إلى إختفاء كثير من السلع منن الأسواق المحلية وقلة العرض .

٤- تقلبات الطبيعة

تؤثر تقلبات الطبيعة فى عرض السلع الزراعية على وجة الخصوص فزيادة الأمطار أو قلتها وحدوث الفيضانات والزلازل تؤثر فى إنتاج السلع الزراعية وتؤدى إلى إنخفاض العرض .

٥- إتفاقيات المنتجين

قد تحدث إختناقات فى عرض سلع معينة نتيجة لأتفاق منتجى هذة السلع على ذلك دفعاً للأثمان نحو الأرتفاع ، وكثيراً ما يتفق منتجو سلعة معينة على ألقاء كميات كبيرة منها فى المحيط للحفاظ على إثمانها أو لدفع الأثمان للأرتفاع .

وغالباً ما يتحقق ذلك بالنسبة للسلع الزراعية أو المنتجات الأولية مثل الخام المطاط والشاى والبن .

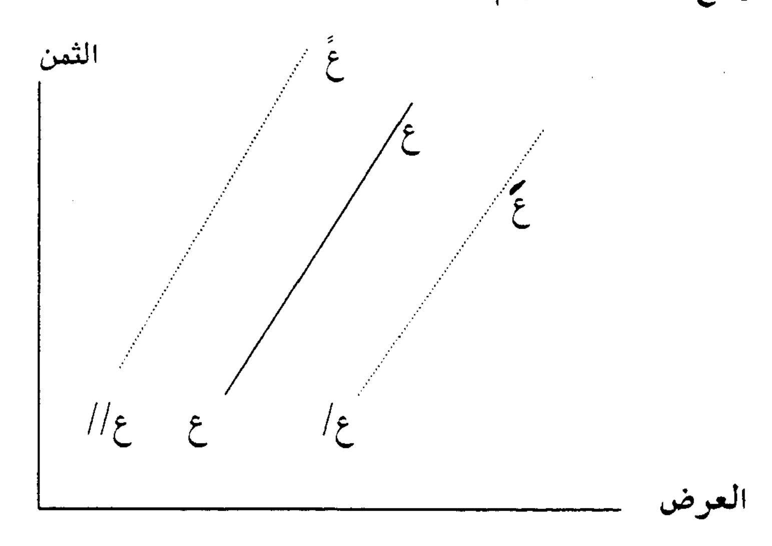
٦- السياسات الضريبية

تتحكم الحكومات فى حجم المعروض من السلع المختلفة عن طريق السياسات الضريبية ، فزيادة الضرائب على إنتاج أو مبيعات أو إستيراد سلعاً معينة يؤدى إلى خفض الكميات المعروضة منها وبالعكس فإن التخفيف من الضرائب فى هذا المجال يؤدى إلى زيادة المعروض من السلع .

٤-أنتقال منحنى العرض وظروف العرض

عرفنا فيما سبق أن الكمية المعروضة لا تتوقف على ثمنها فقط بل تتوقف على عوامل أخرى تشكل ظروف العرض وحدوث تغير فى ظروف العرض يؤدى إلى ظهور جدول جديد للعرض ، فإذا كانت الظروف مؤدية إلى زيادة العرض فإن الكمية التى تعرض أمام كل ثمن من الإثمان تصبح أكبر من ذى قبل والعكس صحيح .

كذلك نجد أن منحنى العرض ينتقل كلية من مكانة نتيجة لتدخل الظروف المختلفة ، وهو ينتقل إلى اليمين إذا كانت العوامل الجديدة مؤدية إلى زيادة العرض ، وإلى اليسار فى حالة نقص العرض والرسم التالى يوضح ذلك (شكل رقم ١٠)



٥- مرونة العرض Elasticety of Supply

١/٥ : مفهوم مرونة العرض وقياسها

مرونة العرض هى درجة إستجابة العرض للتغير الذى يحدث فى الثمن أى أنها التغير النسبى فى الكميات المعروضة على التغير النسبى فى الثمن .

ويكون العرض مرناً إذا تغيرت الكمية المعروضة بالزيادة بنسبة أكبر من الزيادة فى الثمن ، أو تغيرت بالنقص بنسبة أكبر من نسبة النقص الذى طرأ على الثمن .

ويكون العرض غير مرن إذا تغيرت الكمية المعروضة بالزيادة أو النقص بنسبة أقل من نسبة التغير فى الثمن زيادة أو نقصا .

كما يكون العرض متكافئ المرونة إذا تساوت نسبة التغير فى العرض ونسبة التغير فى الثمن .

ويمكن قياس المرونة بقسمة التغير النسبى فى الكمية المعروضة على التغير النسبى فى الثمن ويحدد حاصل القسمة درجة مرونة العرض ونوعة من حيث المرونة . أى أن مرونة العرض .

$$\text{مرونة العرض} = \frac{\text{التغير النسبى فى الكمية المعروضة}}{\text{التغير النسبى فى الثمن}}$$

٢/٥ حالات المرونة Elasticity Case

أ- العرض المرن

يعتبر العرض مرناً إذا كان $\frac{\text{التغير النسبى فى الكمية المعروضة}}{\text{التغير النسبى فى الثمن}}$ أكبر من الواحد صحيح

فمثلاً إذا كان عرض نوع من المنسوجات ألف متر مثلاً وكان الثمن مائة قرش وأرتفع الثمن المتر إلى ١٢٠ قرش فأرتفع عرض هذا النوع من المنسوجات إلى ١٤٠٠ فأن التغير النسبى فى الثمن يكون ٢٠ ٪ بينما التغير النسبى فى الكمية المعروضة ٤٠ ٪ وفى هذة الحالة تكون درجة المرونة

$$\frac{٤٠ ٪}{٢٠ ٪}$$ أى ٢

فيكون العرض مرناً فى هذه الحالة أى أكثر من الواحد الصحيح .

ب- العرض غير المرن

يعتبر العرض مرن إذا كان

$$\frac{\text{التغير النسبى في الكمية المعروضة}}{\text{التغير النسبى فى الثمن}}$$

= أقل من الواحد الصحيح

ولبيان ذلك نفترض أن عرض كمية من البرتقال كان ٢٠٠ طن حينما كان ثمن الطن ٥٠ جنيهاً . فإذا حدث وأرتفع ، ثمن الطن من البرتقال إلى ٦٠ جنيهاً فأن الكمية المعروضة من البرتقال تصل إلى ٢٢٠ طن أى أن التغير النسبى فى الثمن يكون ٢٠ ٪ بينما التغير النسبى فى الكمية المعروضة يكون ١٠ ٪ وتكون درجة المرونة فى هذه الحالة

$$\frac{١٠ ٪}{٢٠ ٪}$$ = ٥ر ٪

أى أقل من واحد صحيح أى أن العرض غير مرن .

ج — العرض متكافئ المرونة :

يعتبر العرض متكافئ المرونة إذا كان التغير النسبى فى الكمية المعروضة على التغير النسبى فى الثمن مساوياً للواحد الصحيح فمثلاً إذا كانت الكمية المعروضة من نوع معين من القطن ألف قنطار حينما كان الثمن ١٠ جنيهات ، فأذا حدث وأرتفع الثمن على ١٢ جنية فأرتفع العرض

إلى ١٢٠٠ قنطار فأن التغير النسبى فى الثمن يكون ٢٠ ٪ وكذلك يكون التغير النسبى فى الكمية المعروضة ٢٠ ٪ على ذلك تكون درجة المرونة ٢٠ ٪ / ٢٠ ٪ = ١ ويكون العرض فى هذه الحالة متكافئ المرونة .

٦- العوامل التى تتوقف عليها مرونة العرض

ونقصد بها العوامل التى تؤثر فى مرونة عرض سلع معينة فتجعل عرضها أكبر أو أقل مرونة من عرض السلع الأخرى ، وذلك مع بقاء الأحوال الأخرى على حالها بدون تغير وهذه العوامل هى:

أولاً :- أختلاف الفترة الزمنية محل البحث

فالملاحظ أن قدرة أى مشروع على تغيير حجم الأنتاج إستجابة للتغيرات فى أثمان السلع المنتجة ، تختلف بأختلاف الفترة الزمنية ، فتتزايد هذه القدرة مع تزايد الفترة الزمنية وتقل مع نقصانها وبذلك يكون عرض السلع أكثر استجابة للتغيرات مع اثمانها كلما طالت الفترة الزمنية ويكون اقل كلما قصرت الفترة الزمنية .

ثانياً : سهولة امكانية زيادة الأنتاج

حيث تتزايد المرونة بالنسبة للسلع التى يستلزم زيادة إنتاجها زيادة كبيرة فى نفقات الأنتاج وتقل درجة المرونة بالنسبة للسلع التى يستلزم زيادة إنتاجها زيادة كبيرة فى نفقات الأنتاج والسبب أن السلع الأولى يكون إنتاجها أسرع فى الأستجابة للتغيرات فى أثمانها .

ثالثاً :- القابلية للتخزين

وتتزايد مرونة عرض السلع كلما تتزايد قابليتها للتخزين فالسلع غير القابلة للتخزين يكون عرضها أقل مرونة من تلك القابلة للتخزين فترة طويلة ، وسبب ذلك أن السلع القابلة للتخزين يكون عرضها أكثر إستجابة للتغيرات فى أثمانها حيث يمكن طرح كميات كبيرة من هذة السلع

التى فى المخازن بسهولة فى حالة زيادة الأثمان ، كما يمكن سحب كميات كبيرة منها من الأسواق وتخزينها فى حالة إنخفاض الأثمان ، بعكس السلع غير القابلة للتخزين التى يتعذر معها تحقيق ذلك .

رابعاً :- إمكانية تغير عوامل الأنتاج المتغيرة على المدى القصير

كما تؤثر فى مرونة عرض السلع ، مدى إمكانية تغير عوامل الأنتاج المتغيرة المستخدمة فى إنتاجها على المدى القصير ، فكلما تناقصت إمكانية تغير عوامل الأنتاج المتغيرة كلما إنخفضت مرونة العرض ، وسبب ذلك إنه كلما زادت القدرة على تغير عوامل الأنتاج المتغيرة كلما زادت درجة إستجابة الأنتاج للتغيرات فى الأثمان حيث تتم زيادة عوامل الأنتاج المتغيرة بسهولة وزيادة الأنتاج بالتالى فى حالة أرتفاع الأثمان كما يتم إنقاص عوامل الأنتاج المتغيرة بسهولة أيضاً وإنخفاض الأنتاج بالتالى فى حالة إنخفاض الأثمان .

خامساً :- إمكانية أحلال عوامل الإنتاج الثابتة على المدى الطويل

أما على المدى الطويل فإن العوامل المؤثرة فى مرونة العرض تتمثل في مدى إمكانية إحلال عوامل الأنتاج الثابتة محل بعضها فى العمليات الأنتاجية فتنتقل من إنتاج السلع التى إنخفض ثمنها إلى إنتاج السلع التى أرتفع ثمنها وكلما زادت القدرة على إنتقالها من إنتاج لأخر كلما زادت درجة إستجابة الإنتاج لتغيرات الأثمان ، أو درجة المرونة

الفصل الثالث : توازن السوق Market Equilibrium

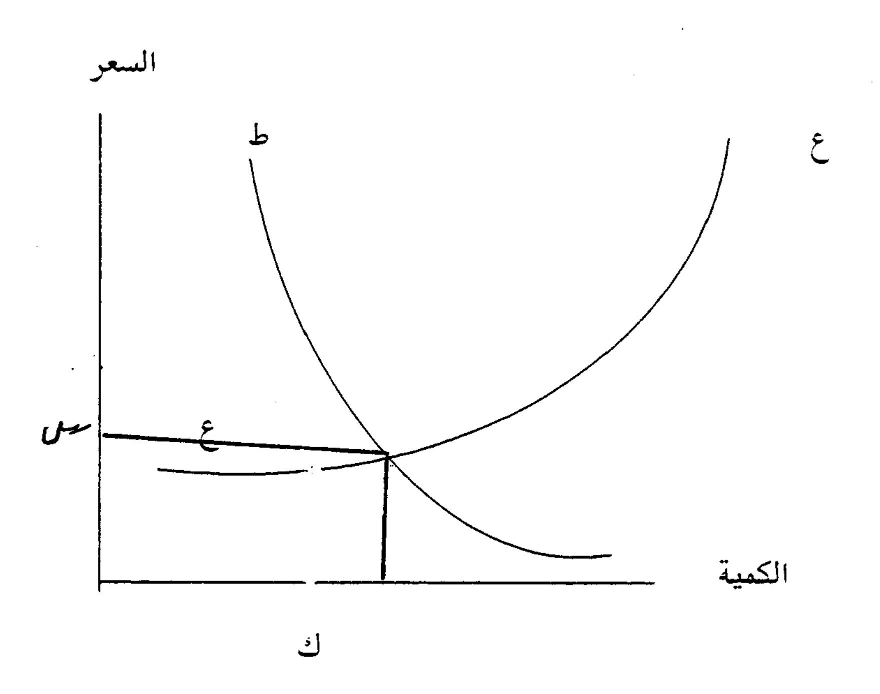
أ- تحديد سعر التوازن

سعر التوازن هو الثمن الذى يتعادل عندة تأثير قوى العرض مع تأثير قوى الطلب حيث يحدد المنتجون جدولاً لعرض السلعة التى يقومون ببيعها ويبين الجدول الكميات المختلفة التى يرغب المنتجون بيعها عند الأسعار المختلفة . كما يبين الجدول طلب المستهلكين ، أى الكميات المختلفة التى يقبلون على شرائها عند مختلف الأسعار . فيتم تحديد نقطة التوازن أى تحديد الكمية المباعة والسعر الذى يرضى عنه الطرفين ويتم التداول بعد ذلك ، فإذا فرض أن جدولى العرض والطلب لسلعة ما عند الأسعار المختلفة كانت كما يلى : -

جدول رقم (٥)

الكمية المطلوبة	السعر	الكمية المعروضة
٢٤	١	٦
١٨	٢	٩
١٢	٣	١٢
٦	٤	١٥
٣	٥	١٨

ويتضح إنه عند السعر ٣ وحدة تتساوى الكمية المعروضة مع الكمية المطلوبة أى هو السعر الذى يحقق التعادل بين العرض والطلب ويصبح هو السعر السائد فى السوق فى هذا الوقت ويمكن توضيح ذلك بيانياً فى الشكل التالى (شكل رقم ١١) .



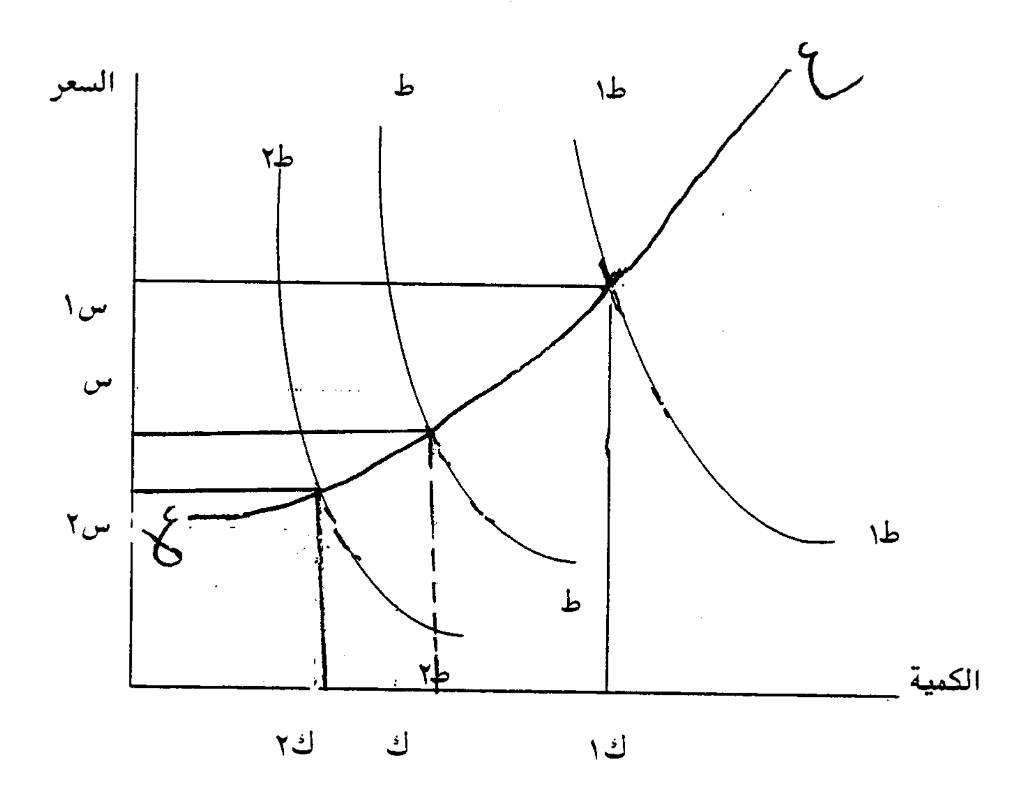
وهناك العديد من حالات التوازن بين العرض والطلب تبعاً لتغير كلاً من العرض والطلب فنجد أن منحنى العرض والطلب قد يأخذون مواقع خلاف الموقع الأصلى فيترتب بالضرورة تغير كلاً من كمية وسعر التوازن ، كما يختلف التوازن بإختلاف مرونة كلاً من العرض والطلب مما يؤدى إلى الوصول إلى كميات وأسعار أخرى .

ب- أثر تغير ظروف الطلب على سعر السوق

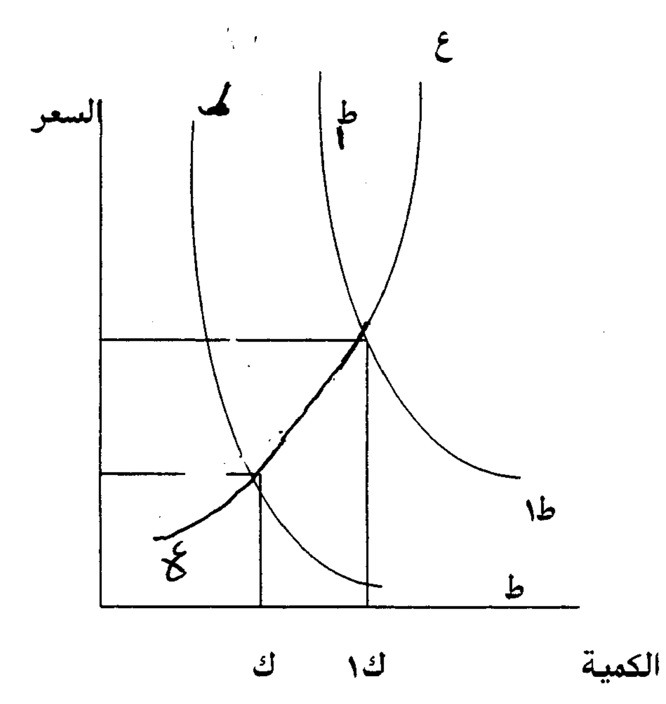
قد يحدث تغير فى الطلب لسبب ما وهذا التغير قد يكون بالزيادة أو النقص ففى الرسم التالى نجد أن منحنى العرض يمثلة المنحنى ع ع ومنحنى الطلب الأصلى ط ط ، فإذا فرضنا أن الطلب قد زاد أى أن منحنى الطلب أنتقل ناحية اليمين فأصبح منحنى جديد للطلب يرمز له ط١ ط١ .

وبالتالى فقد أصبح أعلى بالنسبة لمنحنى الطلب الأصلى فبناء على ذلك يزداد السعر إلى س١ وتزداد الكمية المتبادلة إلى ك ١ .

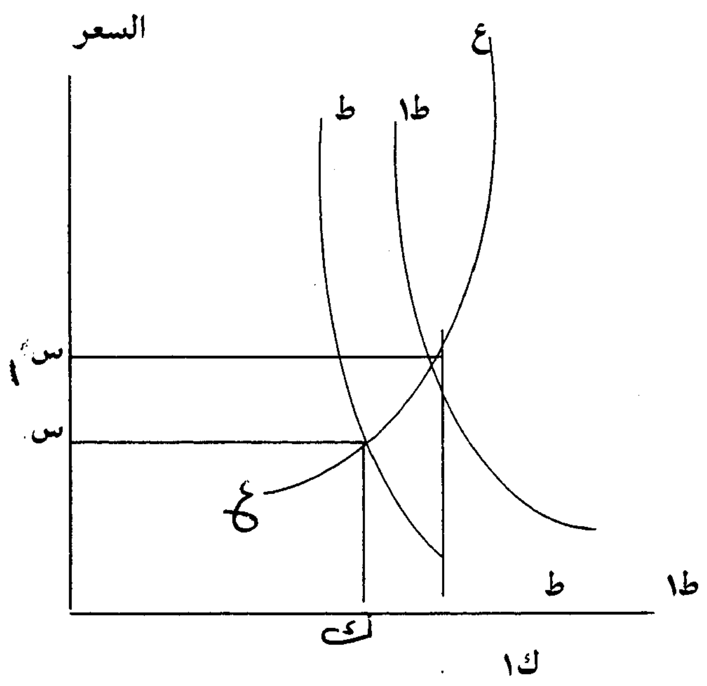
وعلى العكس من ذلك إذا نقص الطلب أى أصبح المنحنى الجديد ط٢ ط٢ وأتجة إلى يسار المنحنى الأصلى وبالتالى فإن السعر سيقل إلى س ٢ والكمية إلى ك٢ . (شكل رقم ١٢)



أى إنه بزيادة الطلب مع بقاء العرض ثابتاً يزداد كل من السعر والكمية ولكن أيهما يزداد بنسبة أكبر من الأخر ؟ الواقع أن ذلك يعتمد على مرونة العرض . ويوضح الشكلين التاليين أثر زيادة الطلب مع تغير حالة العرض (عرض مرن ، وعرض غير مرن) (شكل رقم ١٣، ١٤)



(زيادة الطلب على عرض مرن)

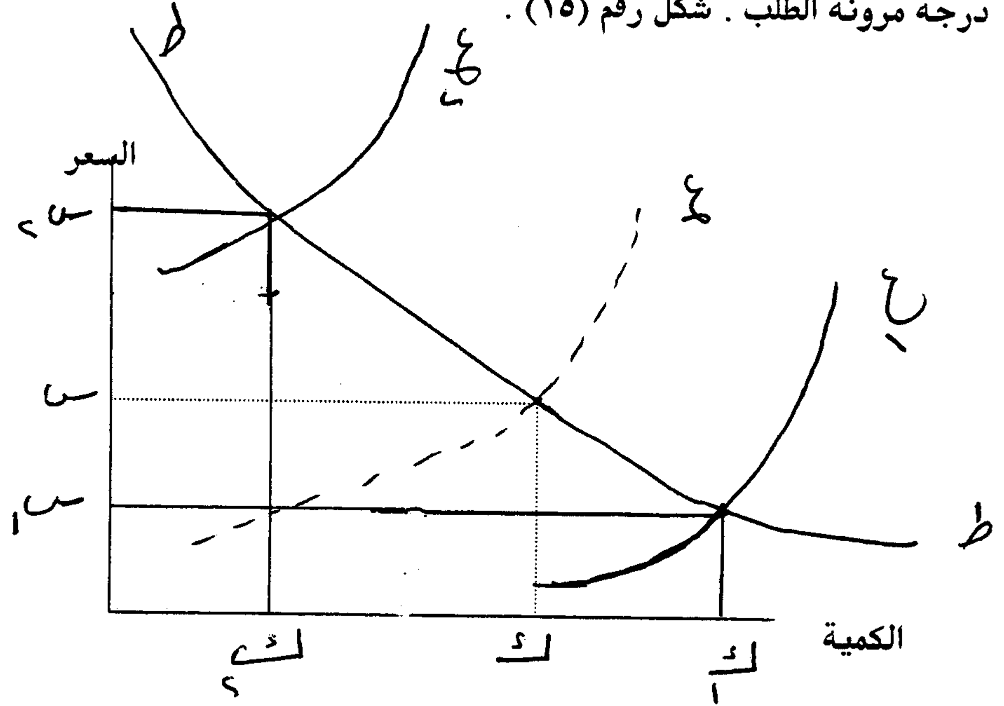


(زيادة الطلب على عرض غير مرن)

ج – أثر التغير فى ظروف العرض على سعر السوق

قد يحدث تغير فى العرض لسبب ما كتغير ظروف الأنتاج مثلاً ويبقى الطلب ثابتاً وهذا لا يمكن إلا فى حالة الأحتكار . فإذا كان التوازن يتحدد بالكمية ك والسعر س ، فإن زيادة العرض إلى ع١ ع١ تزيد من الكمية المتبادلة إلى ك وتقل من السعر إلى س١ .

وعلى العكس من ذلك إذا قل العرض بحيث أصبح ع٢ ع٢ فإن السعر يرتفع إلى س ٢ وتقل الكمية المتبادلة إلى ك٢ كما هو موضح بالشكل التالى وتعتمد نسبة التغير فى كل من الكمية والسعر على درجة مرونة الطلب . شكل رقم (١٥) .



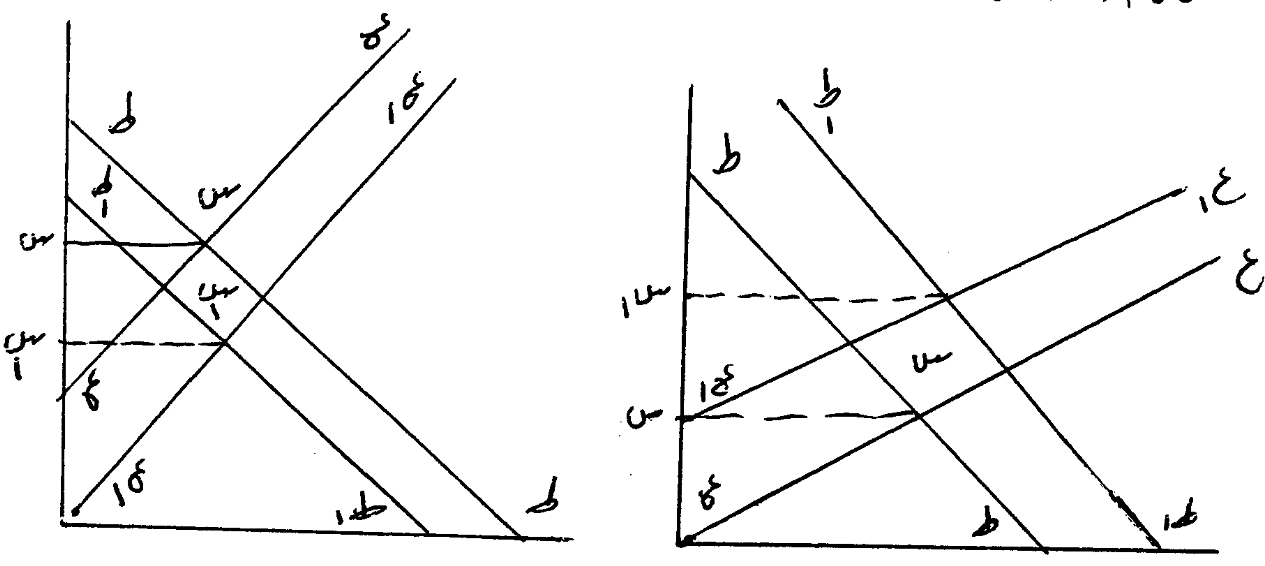
د- تغير ظروف الطلب والعرض معاً

من الناحية الواقعية فإنه يندر أن تتغير ظروف الطلب بمفردها دون تغير ظروف العرض ، أو تتغير ظروف العرض دون تغير ظروف الطلب ، فيحدث غالباً أن تتغير ظروف الطلب وظروف العرض معاً ، فيؤدى ذلك إلى أحد إفتراضين

أ- التغير العكسى بين الطلب والعرض بأن يتغير الطلب فى إتجاة عكسى لتغير العرض ، ويكون ذلك بأن يتزايد الطلب ويتناقض العرض ،أو يتزايد العرض ويتناقص الطلب .

- فإذا تزايد الطلب وتناقض العرض فى نفس الوقت ، فإن زيادة الطلب تدفع الثمن إلى أعلى ، كما يدفعة إلى أعلى أيضاً فى نفس الوقت تناقص العرض ، فكلا التغيرين يدفعان الثمن فى نفس الأتجاة إلى أعلى وتكون النتيجة هى زيادة الثمن (شكل رقم ١٦) .
- أما إذا تزايد العرض وتناقص الطلب ، فى نفس الوقت ، فإن زيادة العرض تدفع الثمن إلى أسفل ، كما يدفعة أيضاً إلى أسفل تناقص الطلب ، فكلا التغيرين يدفعان الثمن إلى أسفل ، كما يدفعة أيضاً إلى أسفل تناقص الطلب ، فكلا التغيرين يدفعان الثمن فى نفس الأتجاة إلى أسفل ، وتكون النتيجة بالطبع هى إنخفاض الثمن . (شكل رقم ١٧) .

شكل رقم (١٦) تزايد الطلب وتناقص العرض تزايد العرض وتناقص الطلب شكل رقم (١٧)

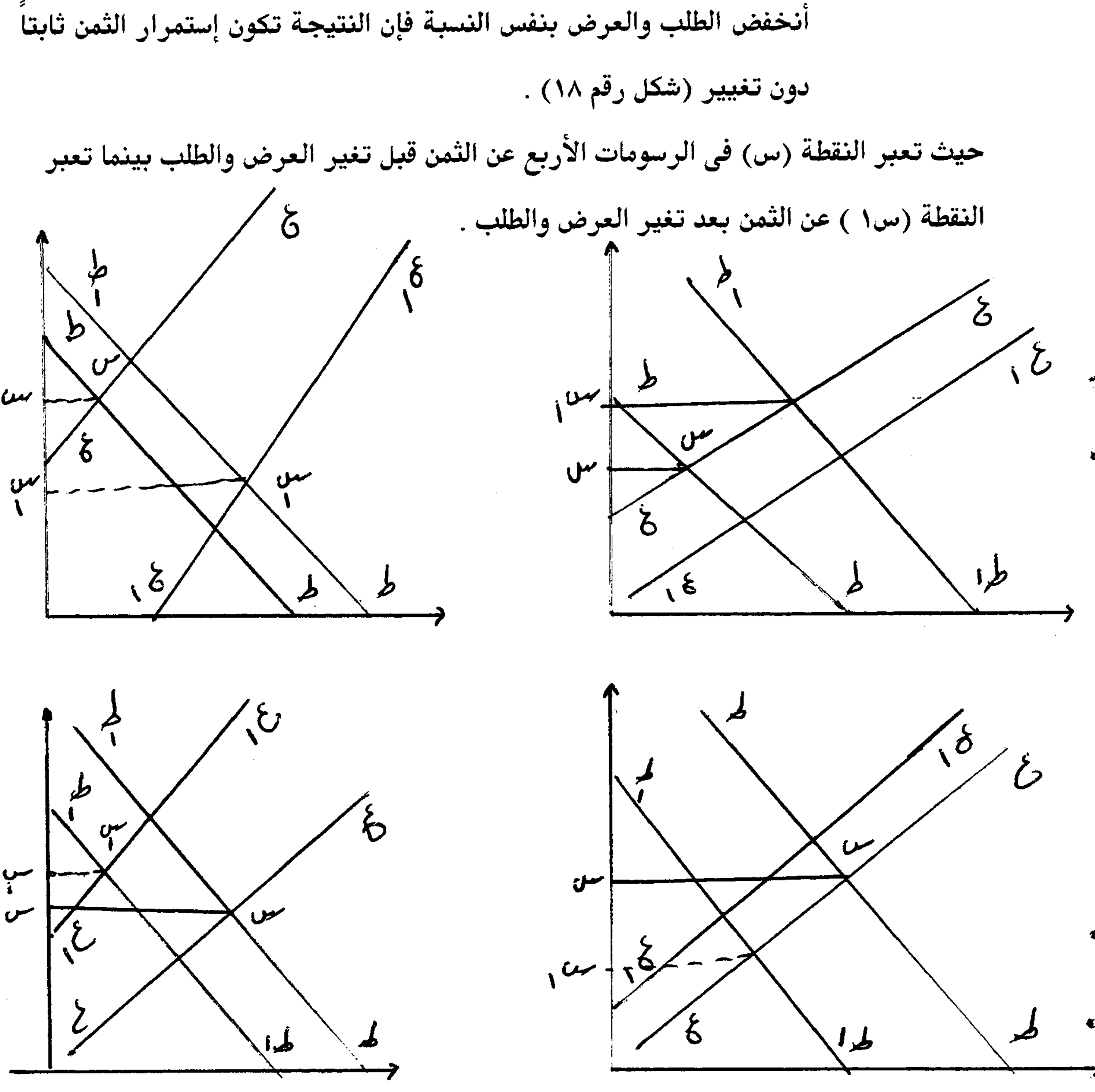


ب – **التغير الطردى بين الطلب والعرض** ، حيث يتغير الطلب والعرض معاً فى نفس الوقت وفى نفس الأتجاة .

- فإذا تزايد الطلب وتزايد العرض أيضاً فى نفس الوقت فإن الثمن يمكن أن يرتفع أو ينخفض أو يستمر بدون تغير ، فالأمر يتوقف على النسبة بين زيادة الطلب وزيادة العرض حيث تعمل زيادة الطلب على دفع الثمن إلى أعلى بينما تدفع زيادة العرض الثمن إلى أسفل ، فإذا كانت الزيادة فى الطلب بنسبة اكبر من الزيادة فى العرض كانت النتيجة زيادة الثمن وإذا كانت الزيادة فى العرض بنسبة أكبر من الزيادة فى الطلب كانت النتيجة إنخفاض الثمن ، أما إذا كانت الزيادة فى الطلب مساوية للزيادة فى العرض فإن النتيجة تكون إستمرار الثمن ثابتاً دون تغيير .

- أما إذا أنخفض الطلب والعرض معاً فى نفس الوقت ، فإن الثمن – مثل الفرض السابق – قد يرتفع أو ينخفض أو يستمر ثابتاً دون تغيير ، حيث يؤدى إنخفاض الطلب إلى إنخفاض الثمن ، بينما يعمل إنخفاض العرض فى الأتجاة العكسى إذا يؤدى إلى أرتفاع الثمن ، فإذا أنخفض الطلب بنسبة أكبر من إنخفاض العرض فإن النتيجة تكون إنخفاض الثمن ، وإذا أنخفض العرض بنسبة أكبر من إنخفاض الطلب فإن النتيجة تكون أرتفاع الثمن ، أما إذا أنخفض الطلب والعرض بنفس النسبة فإن النتيجة تكون إستمرار الثمن ثابتاً دون تغيير (شكل رقم ١٨) .

حيث تعبر النقطة (س) فى الرسومات الأربع عن الثمن قبل تغير العرض والطلب بينما تعبر النقطة (س١) عن الثمن بعد تغير العرض والطلب .



الباب الثالث : نظرية سلوك المستهلك

Consumer Theory

تهتم نظرية سلوك المستهلك بكيفية إنفاقه لدخلة المحدود على مختلف السلع والخدمات وفقاً للأثمان السائدة فى السوق .

وقد درج الأقتصاديون على دراسة سلوك المستهلك بإتباع إحدى الطريقتين حيث الطريقة الاولى والتى تسمى بطريقة مارشال أو بتحليل المنفعة الحدية وتقوم على أساس إفتراض القدرة على قياس المنفعة كما تطرح تصوراتها على أساس عالم من السلعة الواحدة ، أما الطريقة الثانية فهى الطريقة الحدية أو أسلوب منحنيات السواء وهى لا تعتمد على قابلية المنفعة للقياس وتقيم تحليلها على أساس علاقات مختلفة بين سلعتين .

الفصل الأول : نظرية المنفعة UTILITY THEORY

مقتضى هذة النظرية أن المستهلك يحصل من إستهلاكه للسلعة على إشباع SATISFACTION (أو منفعة UTILITY) ، وإنه يمكن له قياس كمية الأشباع التى يحصل عليها بوحدات تسمى " وحدات المنفعة " UTILS .

فإذا كان الفرد ، حينما يستهلك مثلاً كوباً واحداً من الشاى يحصل على إشباع قدرة عشر وحدات منفعة ، فأن إستهلاكة لكوب ثان من الشاى فى نفس اليوم يضيف إلى إشباعة (منفعتة) قدراً أخر ، وليكن مثلاً (١٢ وحدة منفعة . أى أن الأشباع الكلى ، أو المنفعة الكلية التى يحصل عليها المستهلك من إستهلاكة كوبين من الشاى فى اليوم ، هى ١٠ + ١٢ = ٢٢ وحدة منفعة) . ويضيف الكوب الثالث من الشاى إلى إشباع المستهلك (إلى منفعته) قدراً أخر يضاف إلى المنفعة الكلية ..

ولكن ، لابد – بعد حد معين – أن يبلغ الأشباع الكلى من إستهلاك أكواب الشاى حداً أقصى ، بحيث لا يمكن للفرد – بأستهلاك المزيد من أكواب الشاى فى اليوم – أن يحصل على منفعة إضافية ، أى إنه يصل إلى نقطة التشبيع **Saturation Point** فى إستهلاكة لهذة السلعة . وبعد النقطة ، يضيف إستهلاك المزيد من وحدات السلعة قدراً سالباً من المنفعة .

١- فروض النظرية

١- أن المنفعة قابلة للقياس العددى (الكمى) أى أن المستهلك يستطيع التعبير عن المنفعة التى يحصل عليها من تناوله لوحدات السلعة كمياً أو عددياً مثلاً تناول كوب شاى يحقق إشباع أو منفعة للمستهلك يقوم المستهلك بقياس أو تقدير لهذة المنفعة لوحدات عددية مثلاً ١٠٠ وحدة منفعة لكوب الشاى ، ٨٠ وحدة منفعة لكوب العصير .

٢- أن المنفعة الحدية (منفعة أخر وحدة مستهلكة أو مضافة) تتناقص مع تزايد عدد الوحدات المستهلكة من السلعة بمعنى أن

الوحدة الأولى من السلعة ١٠٠ وحدة والثانية ٥٠ وحدة والثالثة ٣٠ وحدة وهكذا .

٣- أن المنفعة الكلية المستمدة من سلعة ما مستقلة عن المنفعة الكلية لسلعة أخرى – أى يوجد أستقلال للمنفعة المكتسبة من السلع المختلفة ، فإذا تناول الفرده وحدات من سلعة ثم بدأ فى تناول وحدات من سلعة أخرى فإن منفعة أول وحدة من السلعة الثانية لا تتوقف أهميتها على الوحدات التى تم إستهلاكها من السلعة الأولى .

٤- ثبات المنفعة الحدية للنقود أى أن المنفعة الحدية للنقود التى يستخدمها المستهلك فى الحصول على وحدات السلعة ثابتة أو متساوية . حيث يتم التعبير عن النقود أيضاً بوحدات منفعة مثلاً : السعر ١٠ قروش . والقرش = ١ وحدة منفعة ، فإن منفعة ال ١٠ قروش = ١٠X ١ = ١٠ وحدات منفعة .

٢- المنفعة الكلية والمنفعة الحدية Total and Marginal Utility

يقصد بالمنفعة قابلية السلعة لأشباع الحاجة ، أى أن هناك علاقة قوية بين المنفعة والحاجة ، فإذا أختفت الحاجة التى تستخدم السلعة من أجلها فإن منفعة هذة السلعة من أجلها منفعة تختفى بالتبعية .

والمعنى الأقتصادى للمنفعة ترتبط بنظرة الشخص نفسة إليها ، فالسلعة ولو أن لها صفات ثابتة إلا أن منفعتها تتغير وتختفى حسب شعور الشخص الذى فى حاجة إليها ، أى أن المنفعة مسألة تقديرية شخصية ترجع إلى الشخص صاحب الحاجة. فمنفعة سلعة معينة تختلف من شخص لأخر وتختلف أيضاً بالنسبة لنفس الشخص فى الأوقات المختلفة ، بغض النظر عن أهميته السلعة ضارة كالخمر أو غير مشروعة كالمخدرات ولكنها تكتسب منفعة إقتصادية إذا ما رأى الشخص إنه فى حاجة إليها .

وبطبيعة الحال تختلف المنفعة الأقتصادية عن المنفعة بالمعنى العام فكل ما له فائدة يعتبر نافعاً حسب المعنى العام أى النظر إلى السلعة مجردة ، وبالنظر إلى الجميع وليس بالنظر إلى فرد معين .

والمنفعة الكلية لشئ تتكون من وحدات متعددة هى مجموع الفوائد التى تعود على الفرد من إستهلاك هذه الوحدات فمثلاً الشخص الذى يشعر بالحاجة إلى أكل تفاحة تكون منفعة التفاحة الأولى لدية أكبر من منفعة التفاحة الثانية ومنفعة التفاحة الثالثة أقل منفعة من الثانية وهكذا فالمنفعة الكلية هى مجموع الفوائد التى تحصل عليها الفرد من إستعمال وحدات متعددة من السلعة ويمكن تمثيل ذلك كالأتى :-

التفاحة الأولى ١٨	وحدة منفعة
التفاحة الثانية ١٥	وحدة منفعة
التفاحة الثالثة ١٤	وحدة منفعة
التفاحة الرابعة ١٠	وحدة منفعة

ففى المثال السابق تكون المنفعة الكلية ٥٧ وحدة إذا أستهلك الفرد ٤ تفاحات بينما تكون المنفعة الكلية ٤٧ وحدة إذا أستهلك الفرد ٣ تفاحات فقط وبعبارة أخرى فالمنفعة الكلية عبارة عن مجموع المنافع أو الفوائد التى تعود على شخص معين من إستهلاك عدة وحدات من سلعة معينة أما المنفعة الحدية فهى مقدار التغير الذى يطرأ على المنفعة الكلية نتيجة إضافة وحدة جديدة من الوحدات المستهلكة ففى المثال السابق تكون المنفعة الحدية ١٠ فى حالة إستهلاك أربعة تفاحات وتكون ١٤ فى حالة أستهلاك ثلاثة تفاحات وهكذا أى أن منفعتة الحدية هى منفعة أخر وحدة يستعملها الشخص .

وواضح مما سبق إنه كلما زادت كمية الشئ زادت منفعتة الكلية بنسبة متناقصة وقلت منفعتة الحدية ، أى منفعة أخر وحدة . فالكمية التى تتكون من ١٠ وحدات منفعتها الكلية أكثر من الكمية التى تتكون من ٤ وحدات ، فى حين أن المنفعة الحدية للكمية الأولى تكون أقل من المنفعة الحدية للكمية الثانية وهكذا .

وفى هذا الأطار نلاحظ ما يلى :-

١-أن المنفعة الكلية تزيد بزيادة الأستهلاك :

فالمنفعة الكلية هى مجموع المنافع التى يحصل عليها المستهلك من مجموع الوحدات المستهلكة وكلما زاد إستهلاك الفرد من وحدات السلعة زادت المنفعة الكلية ولكن بنسبة متناقصة كما فى المثال السابق .

٢-ان المنفعة الحدية تنخفض بزيادة الأستهلاك

فالمنفعة الحدية هى مقدار التغير الذى يحدث علىالمنفعة الكلية بإستهلاك الفرد لوحدة جديدة أى منفعة أخر وحدة يستعملها الفرد . ويلاحظ أن المنفعة الحدية تميل إلى التناقص مع زيادة الأستهلاك (قانون تناقص المنفعة الحدية) .

٣- يقدر الشخص قيمة الشئ على أساس منفعة الوحدة الحدية

دون إعتبار للمنفعة الكلية ، ويفسر لنا هذه الحقيقة السبب فى كون بعض الأشياء النافعة أقل قيمة من الذهب ، والسبب فى ذلك هو أننا حين نقول أن الخشب أكثر نفعاً من الذهب فإننا نقصد المنفعة الكلية لكل منهما ، اى مجموع المنافع التى تعود علينا من كل منهما ، أما عندما نقول أن قيمة الذهب أكبر من قيمة الخشب فإننا نقصد المنفعة الحدية لكل منهما مقدرة على أساس الكمية الموجودة فى كل من الخشب والذهب .

٣-قانون تناقص الحدية :

Law Of Diminishing Marginal Utility

" بأستهلاك وحدات متتالية من سلعة معينة فإن كل وحدة ستضيف درجة من المنفعة أقل من سابقتها حتى تصل إلى مرحلة لا يضيف إستهلاك الوحدة أى زيادة فى المنفعة ثم إذا أستمر بعد ذلك فى الأستهلاك فإن أى وحدة مضافة لن تعطى إلا منفعة سالبة " .

ومما سبق يتبين أن المنفعة الكلية لأستهلاك وحدات متتالية من السلعة تكون منفعة متزايدة إلى أن نصل إلى حد التشبع بمعنى أن إستهلاك أى وحدة إضافية من السلعة ستعطى منفعة سالبة وتقل المنفعة الكلية بالتالى

وتقاس منفعة وحدات السلعة بدرجة إشباعها لرغبة الأنسان ، ولما كانت الرغبة غير موجودة إلا فى مخيلة الأنسان والتى تختلف درجاتها من شخص إلى أخر فإنه من الصعب عمل وحدة قياسية تقاس بها المنفعة عند كل الناس ، ولكن يمكن المقارنة بين منفعة سلعة معينة بمنفعة سلعة أخرى .

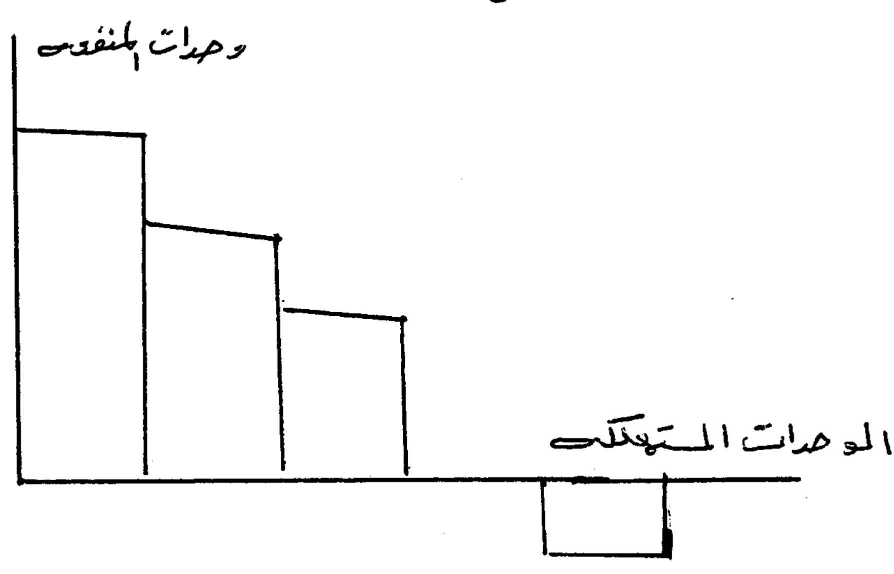
والمثال التى يوضح العلاقة بين المنفعة الحدية والكلية على إعتبار أن الوحدات التى تقاس بها المنفعة هى وحدات وهمية ، فإذا أفترضنا أن شخص يرغب فى تناول وحدات متتالية من زجاجات البيبسى فى أحد أيام شهر أغسطس فإن المنفعة المترتبة على إستهلاك لهذه الوحدات (الزجاجات) يمكن إيضاحها فى الجدول التالى

جدول رقم (٥)

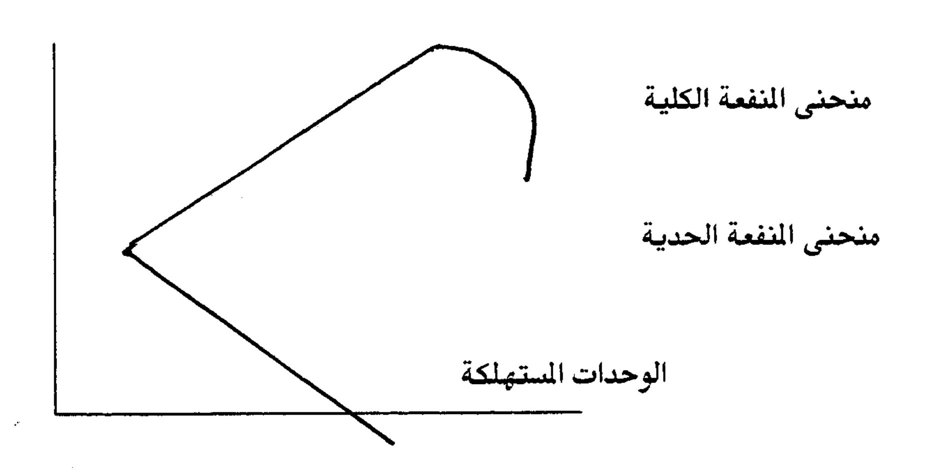
عدد الزجاجات	المنفعة الكلية	المنفعة الحدية
١	٨	٨
٢	١٣	٥
٣	١٦	٣
٤	١٦	صفر
٥	١٤	-٢

ومن هذا الجدول يتضح أنّ المنفعة الحدية تكون دائمة التناقص بينما المنفعة الكلية تتزايد زيادة متناقصة حتى الوحدة الرابعة والتى عندها نصل إلى النقطة التى تساوى المنفعة الحدية فيها صفر وهى نقطة التشبع ، أما إذا أستمر الشخص فى الأستهلاك بعد ذلك فإن كلا من المنفعة الحدية والكلية سوف تتناقص .

ويمكن تمثيل ذلك بيانياً كما فى الشكل التالى حيث يمثل المحور الرأسى عدد وحدات المنفعة أما المحور الأفقى فيمثل الوحدات المستهلكة ويمثل كل مستطيل فى الشكل منفعة كل وحدة والتى يمثل أرتفاعها المنفعة الحدية لها . والمنفعة الكلية يعبر عنها مجموع مساحة المستطيلات التى عددها يساوى عدد الوحدات المستهلكة . (شكل رقم ١٩)



ويمكن من الجدول السابق رسم منحنى المنفعة الكلية والحدية بتوضيح البيانات على الرسم لبيان إتجاة كلاً منهما كما يبين شكل رقم (٢٠)



ولما كان من المفروض أن سلوك الأنسان الأقتصادى متزن وإنه طبقاً لقانون تناقص المنفعة الحدية سيوجة إنفاقة إلى الوجهة التى تتساوى فيها المنفعة الحدية لكل سلعة مع ثمنها ، وعلى ذلك تصبح العلاقة بين إنفاقة والمنفعة الحدية لكل من السلع المختلفة موضحة فى المعادلة الأتية :

المنفعة الحدية للسلعة أ	المنفعة الحدية للسلعة ب	المنفعة الحدية للسلعة ج
سعر السلعة أ	سعر السلعة ب	سعر السلعة أ

وبناء على هذة المعادلة فإن زيادة سعر سلعة معينة يقتضى نقص الكمية المشتراة منها زيادة الكمية المشتراة من سلعة أخرى حتى تعود هذة المعادلة إلى التساوى ، وبالطبع

يشترط أن يظل ذوق الشخص لمدة طويلة نسبياً بدون تغيير حتى يمكنة أن ينفق نقودة بحيث تعطية أكبر درجة من درجات الأشباع .

٤-شروط صحة قانون تناقص المنفعة الحدية :

يقوم القانون على مجموعة من الفروض التى تعتبر شروطاً كسريانة وهى :

١- يفترض أن السلع يتم أستهلاكها في شكل وحدات ذات كميات مناسبة .

فإذا أحس الشخص بالجوع ولكنة بدأ فى تناول الطعام فإن إحساسة بالجوع سوف يتزايد نتيجة لأخذة الجرعات الأولى من الطعام بدلاً من أن يتناقص ، وبالتالى فإن المنفعة الحدية سوف تتزايد بدلاً من أن تتناقص وعلى أية حال فإن المستهلك لابد أن يصل إلى نقطة تناقص المنفعة ولكن بعد فترة تختلف بأختلاف كمية ما يستهلكة من السلع .

٢- يفترض أيضاً أن السلع يتم أستهلاكها خلال فترة محدودة من الزمن .

فإذا تناول شخص ما وجبتة الأولى فى الساعة الثامنة صباحاً ثم تناول وجبتة الثانية الساعة الثانية بعد الظهر فإن طول الفترة الزمنية بين الوجبتين يؤدى إلى عدم تناقص منفعة الوجبة الثانية عن منفعة الوجبة الأولى . ولكن إذا تناول نفس الشخص وجبتة الثانية بعد نصف ساعة من تناولة لوجبتة الأولى فإنة لابد أن يشعر بتناقص منفعة الوجبة الثانية عن منفعة الوجبة الأولى .

٣- ويفترض كذلك ، عدم تغير طباع المستهلك .

فتغير طباع المستهلك تؤدى إلى أختلاف إحساسة بالحاجة إلى أشباع رغبات معينة بإستخدام سلع معينة وبالتالى إلى إختلاف منفعة هذة السلع بالنسبة له . فتحول

شخص من كارة للتدخين إلى مدخن يجعل من السجائر سلعة ذات منفعة بالنسبة له بعد أن كانت عديمة المنفعة من قبل .

٤- ويفترض أخيراً ثبات دخل المستهلك .

حيث يؤدى أى تغير فى الدخل إلى عدم أنطباق القانون ، فزيادة دخل أى شخص تزيد من منفعة مجموعة من السلع لم يكن يستطيع إستخدامها من قبل فالشخص صاحب هواية جمع البريد ، إذا ما تزيد دخلة ، لا يشبع هوايتة إلا جمع الطوابع عظيمة القيمة بعد أن كانت هذة الهواية ، قبل زيادة دخلة ، تشبع بجمع الطوابع بسيطة القيمة .

٥- الحالات التى لا ينطبق فيها قانون تناقص المنفعة الحدية .

١- حالة تكامل وحدات السلعة مع بعضها (مثل زوج الأحذية حيث لا يمكن القول بأن منفعة احداهما تغنى عن الاخرى) .

٢- حالة عدم وصول المستهلك إلى الحد الأنسب من الأشباع مثل تطلع الموظف للاستمتاع بالأجازات وأيام العطلات .

٣- حالة تغير الأذواق ، حيث إذا فضلها المستهلك تزداد منفعتها والعكس

٤- حالة السلع غير القابلة للتجزئة (مثل السيارة – راديو – التلفزيون) .

٦- فائض المستهلك Consumer Surplus

٦-١ : مفهوم فائض المستهلك :

يعبر فائض المستهلك عن الفرق بين الثمن الذى يكون الفرد على أستعداد لدفعة وهو الثمن الأحتمالى والثمن الذى يدفعة الفرد بالفعل وهو الثمن الحقيقى عند قيامة بشراء سلعة معينة .

فقد يحدث فى حياتنا العادية بأن يقوم فرد بدفع ثمن لأحدى السلع أقل من الثمن الذى يكون لدينا إستعداداً لدفعة للحصول على هذة السلعة ، أى أن ما نحصل علية من منفعة كلية من سلعة معينة قد يكون فى الغالب أكبر من التضحية التى يمثلها ما ندفعة ثمناً للوحدات المختلفة التى نشتريها من هذة السلعة .

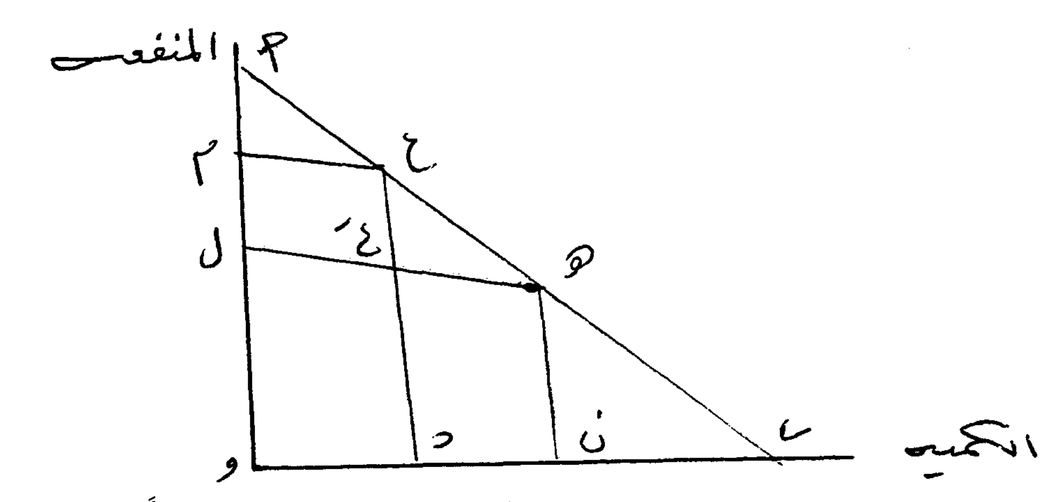
ومثال ذلك الكبريت وسلعة الملح حيث أن المنفعة التى نحصل عليها من شراء هذة السلع كبيرة فى حالة مقارنتها بالتضحية أو الثمن الذى ندفعة بالفعل للحصول عليها . فقد يكون لدينا إستعداداً لدفع ثمن أعلى لها إذا إقتضى الأمر ذلك .

ويمكن تفسير ذلك من خلال الجدول الأتى :

جدول رقم (٢)

فائض المستهلك	الثمن المدفوع	المنفعة الحدية	وحدات السلعة (كيلو البرتقال)
٦	٦	١٢	الأول
٤	٦	١٠	الثانى
٢	٦	٨	الثالث
صفر	٦	٦	الرابع
١٢	٢٤	٣٦	

ومن هذا الجدول يتضح أن فائض المستهلك = ١٢ وهو الفرق بين الثمن الأحتمالى والثمن المدفوع ويمكن قياس هذا الفائض بيانياً من خلال الشكل (٢١)



حيث تقاس كمية السلعة على المحور الأفقى والمنفعة الحدية معبراً عنها بالثمن الذى يكون المستهلك مستعداً لدفعة على المحور الرأسى . فإذا كان الثمن = (ن هـ) .

فإن المستهلك سيشترى الكمية(ون) لأن عند هذة الكمية ستكون المنفعة الحدية للسلعة مساوية للسعر ، ولكن المنفعة الحدية للوحدات السابقة على الوحدة (ن) فى أكبر من المنفعة الحدية للوحدة (ن) . فمثلاً عند الوحدة (د) نجد ان المنفعة الحدية = د ع ولكن المستهلك يدفع فى المقابل سعر السوق ومقدارة د ع/ ، أى أنه يحقق فائض قدرة ع ع / . وإزاد السعر إلى (دع) فإن المستهلك سيشترى فقط الكمية (و د) ويكون فائض المستهلك هنا الكمية أ م ع فقط .

٦- ٢ أهمية فكرة فائض المستهلك :

١- تساعد على تحديد أى من السلع التى يمكن فرض الضريبة عليها أو رفع سعرها لسبب أو أخر . حيث أنها السلع التى يحقق المستهلك من شرائها فائض كبير .

٢- تساعد على التفرقة بين قيمة الأستعمال وقيمة المبادلة . فقيمة الأستعمال تعتمد على المنفعة الكلية ، بينما تعتمد قيمة المبادلة على المنفعة الحدية . فكلما كان الفائض كبيراً كلما كانت المنافع الكلية أكبر نسبياً إذا ما قورنت بالمنفعة الحدية .

٣- تساعد على إيضاح الفائدة من التجارة الخارجية فأذا أفترضنا سلعة ما كان المستهلك يقوم بشرائها عند ثمن معين قبل قيام التجارة الخارجية ، ثم أصبح يشتريها بعد السماح بأستيرادها من الخارج بثمن أقل ، فأن ذلك معناة وجود فارق بين ما كان مستعداً لدفعة قبل قيام التجارة الخارجية وما دفعة بالفعل (بعد قيامها) أى وجود فائض .

٦-٣ : نقد فكرة المستهلك :

يوجة إلى فكرة فائض المستهلك الأنتقادات التالية :

١- صعوبة قياسها على نحو دقيق ، فمن الصعب أن نحدد ، على وجة الدقة ما كان الأفراد على أستعداد لدفعة ، من أجل الحصول على السلعة فالأمر يختلف من شخص إلى أخر .

٢- أن الفكرة لا تنطبق فى حالة الأشياء الضرورية للحياة ، إذا كيف نقيس فائض المستهلك فى حالة كوب الماء فما المبلغ الذى سيكون عند المستهلك إستعداداً لدفعة فى مقابل الحصول على هذا الكوب من الماء فى حالة الأحساس بالعطش الشديد .

٣- الفكرة تقوم على فرض إثبات المنفعة الحدية للنقود، وهذا الأمر غير صحيح فالمنفعة الحدية للنقود تتناسب عكسياً مع كمية هذة النقود .

٧- توازن المستهلك Consumer Equilibrium

وعندما نفكر فى شراء سلعة معينة ، وفى الكمية التى ترغب فى الحصول عليها من هذه السلعة ، فإنه قد يبدو أننا نحاول أن نوازن بين المنفعة الحدية للسلعة والمنفعة الحدية للنقود التى نتخلى عنها مقابل الحصول على هذة السلعة ، ولكن فى الحقيقة فإننا نوازن بين المنفعة الحدية لهذة السلعة لدينا من ناحية وبين المنفعة الحدية للسلع الأخرى التى يمكن أن نحصل عليها مقابل نفس القدر من النقود من الناحية الأخرى .

حيث أن الأنسان الذى يسعى لأن يستفيد أقصى أستفادة ممكنة من مواردة عليه لكى يحقق هذا الغرض أن يعمد إلى تفضيل الحصول على السلع الأكثر منفعة بالنسبة له بالمقارنة بالحصول على السلع الأقل منفعة بين المنافع الحدية لجميع السلع التى يمكن الحصول عليها مقابل نفس الكمية من النقود .

والوضع الذى يصل عندة المستهلك لنقطة التوازن أو ما يسمى بوضع توازن المستهلك هو عند تساوى المنفعة الحدية لجميع السلع التى يحصل عليها مقابل نفس القدر من النقود

أو بتعبير أخر عند تساوى المنفعة الحدية للوحدة النقدية التى تنفق على مختلف السلع التى يحصل عليها المستهلك أو عندما يكون .

$$\frac{\text{المنفعة الحدية للسلعة أ}}{\text{ثمن السلعة أ}} = \frac{\text{المنفعة الحدية للسلع ب}}{\text{ثمن السلعة ب}} = \frac{\text{المنفعة الحدية للسلعة ج}}{\text{ثمن السلعة ج}}$$

وقد سمى وضع توازن المستهلك بمسميات عديدة ، فأحياناً يطلق عليه أسم قانون المبادلات بسبب كونة نتيجة لأستبدال عديد من السلع بالأخرى وأحياناً يسمى بقانون تعظيم الأشباع بسبب كونة الوضع الذى يحقق أقصى أشباع ممكن لحاجات المستهلك كما يسمى بقانون تساوى المنافع الحدية .

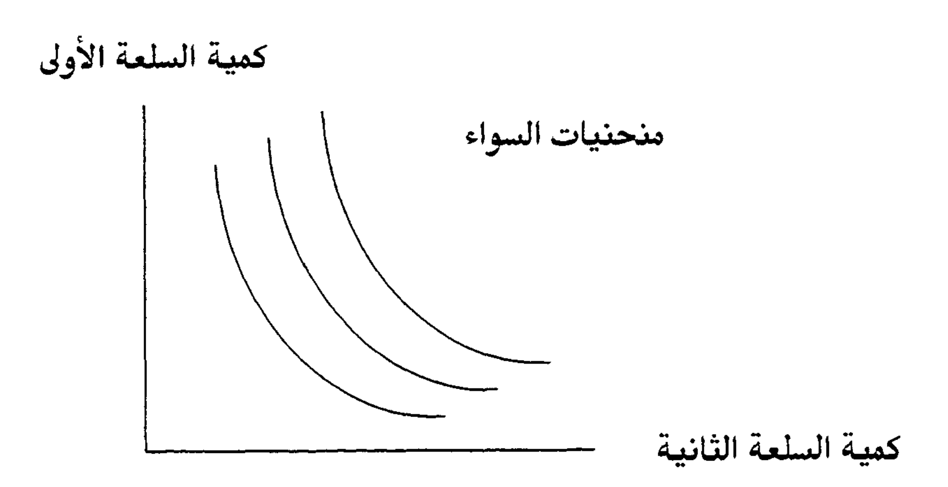
والموقف السابق ، قد يبدو نظرياً مفتقراً إلى الواقعية فى الحياة العملية حيث يندر وجود مستهلك يعيد تنظيم إحتياجاته كل الوقت للتوافق مع المنافع الحدية للسلع المختلفة مثل الأله الحاسبة ، فغالباً ما تتم مشتريات الناس وفقاً لقائمة إحتياجاتهم التى لا تتغير إلا بسبب حدوث تغير كبير فى الظروف ولكن ، مع ذلك ، لا يمكن إنكار حقيقة أن الأنسان عندما يعمد إلى شراء سلعة فإنه إرادياً أو لا إرادياً يتجة إلى تحقيق أقصى إشباع ممكن من إنفاقة ولا يتحقق ذلك إلا عند تساوى المنافع الحدية لجميع السلع التى يحصل عليها مقابل نفس القدر من النقود .

الفصل الثانى : منحنيات السواء Indifference Curve

أ- مفهوم وخصائص منحنيات السواء

يعرف منحنى السواء أو منحنى الأشباع المتماثل بأنه المنحنى الذى يمر بجميع النقط التى تمثل كافة التوليفات المختلفة من كميات سلعتين والتى تعطى المستهلك نفس القدر من الأشباع .

ويعبر منحنى السواء عن العلاقة بين كمية الطلب من السلعة الأولى ويمثلها المحور الرأسى مثلاً وكمية الطلب من السلعة الثانية ويمثلها المحور الأفقى كما يبينة الشكل التالى : شكل رقم (٢٢)



وتكون كل نقطة على هذا المنحنى عبارة عن توليفة معينة من كميات كل من السلعتين وهذه التوليفات المختلفة تعطى المستهلك نفس القدر من الأشباع .

والجدول التالى يظهر المجموعات أو التوليفات من السلعتين أ ، ب التى تعطى المستهلك نفس درجة الأشباع بأستهلاك وحدات السلعة أ ، وحدات السلعة ب .

جدول رقم (٧)

عدد وحدات السلعة أ	عدد وحدات السلعة ب	معدل الأحلال الحدى
٧	١٣	–
٨	٩	٤
٩	٦	٣
١٠	٤	٢
١١	٣	١
١٢	٢,٥	٠,٥

وتتوقف درجة إنحدار منحنى السواء على معدل الأحلال الحدى **Marginal Rate Of Substitution** بين السلعتين أى عدد الوحدات من إحدى السلعتين التى تحل محل وحدة من سلعة أخرى حتى يمكن الحصول على نفس الأشباع من السلعتين .

ب- خواص منحنيات السواء :

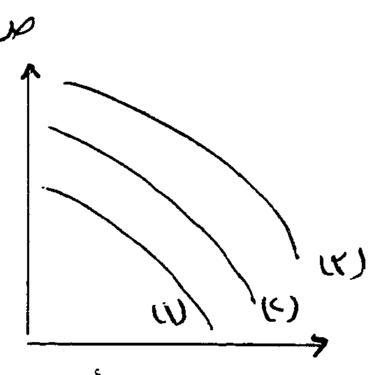
١- تنحدر من اعلى إلى أسفل ناحية اليمين والسبب فى ذلك العلاقة العكسية بين كمية السلعتين . أى كلما زادت كمية سلعة أنخفضت كمية السلعة الأخرى لتساوى الأشباع المتحصل علية من جميع التوليفات المختلفة .

٢- منحنيات السواء لا تتقاطع مع بعضها حيث يمثل كل منحنى سواء مستوى معين من الأشباع بالمتماثل من إستهلاك السلعتين محل الدراسة .

٣- منحنيات السواء غالباً ما تكون مقعرة تجاة نقطة الأصل .

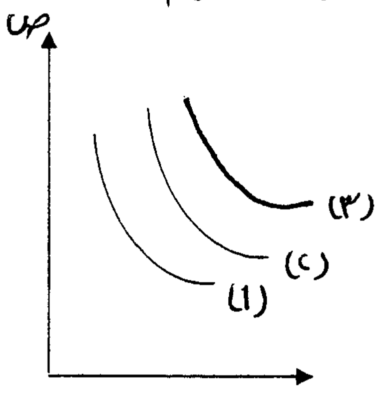
٢- أشكال منحنيات السواء :

تتخد منحنيات السواء عدة أشكال مختلفة كما يوضحها الشكل التالى (رقم ٢٣) .



س مقعرة تجاة نقطة الأصل

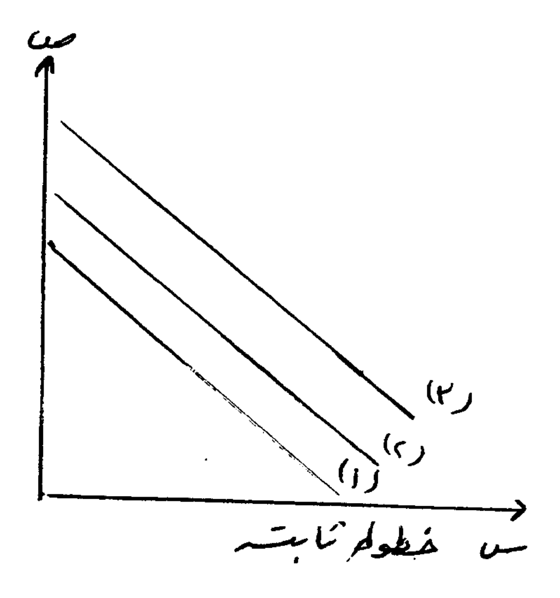
(المعدل الحدى للأحلال متزايد)



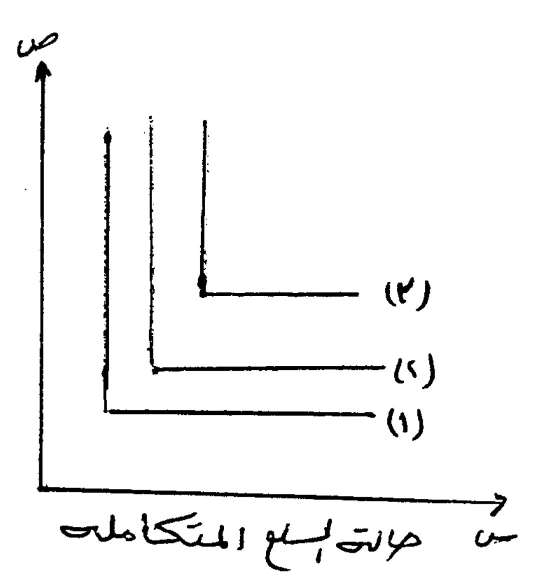
س محدبة تجاة نقطة الأصل

(المعدل الحدى للأحلال متناقض)

الحالة العامة



س خطوط ثابتة



س حالة السلع المتكاملة

٣. خط الميزانية أو السعر :

يتقيد المستهلك في إنفاقه على السلع المختلفة بدخله الذي يحصل عليه والطريقة التي يوزع بها دخله بين الاستهلاك والادخار حتى يصل إلى أقصى إشباع ممكن في حدود إنفاقه.

فإذا فرض أنه أمام المستهلك سلعتين ينفق عليهما دخله فكيف يحدد الكميات التي يمكن أن يشتريها من السلعتين إذا عرف دخل المستهلك وأسعار كل من السلعتين.

فإذا رمزنا إلى دخل المستهلك بالرمز (د)، لسعر السلعة الأولى ($س_{١}$) وكميتها ($ك_{١}$)، وسعر السلعة الثانية ($س_{٢}$)، وكميتها ($ك_{٢}$) فيمكن التعبير عن ذلك بالمعادلة الآتية :

$$د = ك_{١} س_{١} + ك_{٢} س_{٢}$$

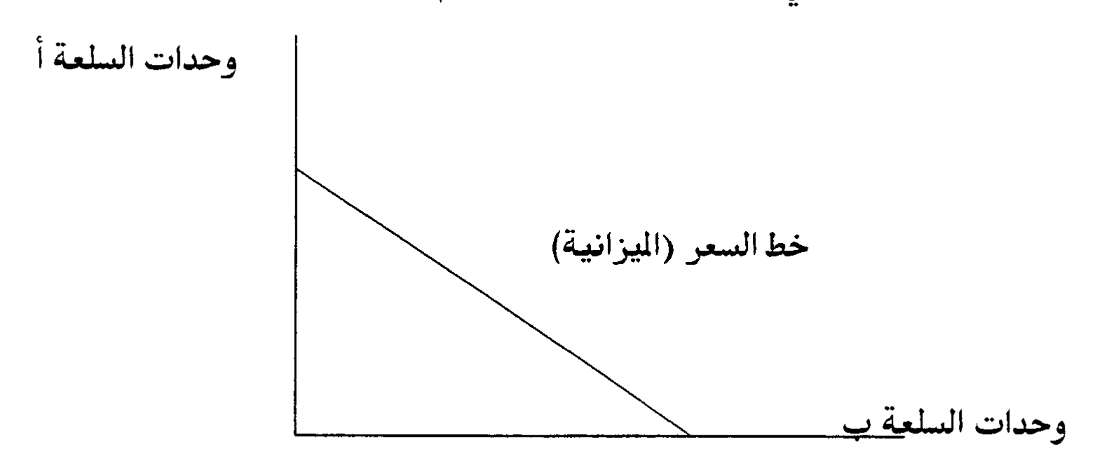
وعن طريق هذه المعادلة يمكن تعريف خط السعر أو خط الميزانية بأنه الخط الذي يمثل المجموعات من السلعتين التي يمكن للمستهلك شراؤها بذلك الجزء من دخلة المخصص للاستهلاك وبالأسعار السائدة لهاتين السلعتين.

فإذا فرض أن لدينا سلعتين أ ، ب ثمن الأولى ٢ جنيه للواحدة، وثمن الثانية جنيه واحد للوحدة، وان المستهلك قد خصص مبلغ عشرة جنيهات للإنفاق على هاتين السلعتين فيوزع المستهلك إنفاقه على السلعتين على النحو الموضح بالجدول التالي (جدول رقم ٨) .

جدول رقم (٨)

السلعة أ	السلعة ب
٥	صفر
٤	٢
٣	٤
٢	٦
١	٨
صفر	١٠

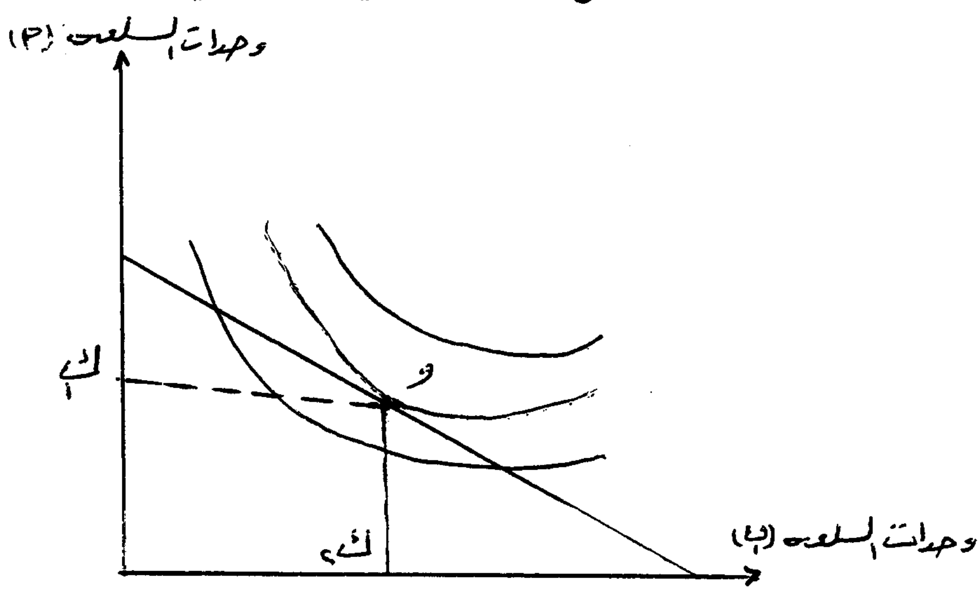
ويمكن رسم خط السعر بيانياً حيث يمثل المحور الرأسي كمية السلعة أ، ويمثل المحور الأفقي كمية السلعة ب (شكل رقم ٢٤) .



ولا يمكن للمستهلك أن يتعدى خط السعر إذ أن أي نقطة خارج هذا الخط تمثل وضعاً لا يمكن للمستهلك أن يصل إليه بالجزء المخصص للإنفاق من دخله. وبنفس الطريقة أي نقطة أسفل خط السعر تعني إنفاق أقل لكل ما خصصه للإنفاق على هاتين السلعتين.

٤. توازن المستهلك :

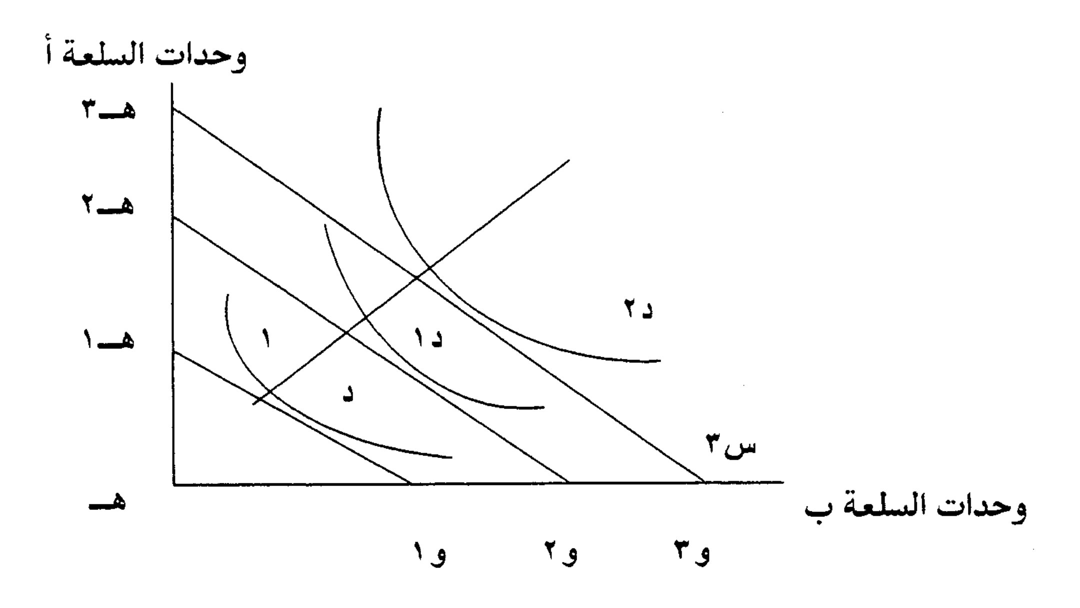
ولما كانت منحنيات السواء أو الإشباع تمثل جميع التوليفات من كمية السلعتين التي تعطي نفس القدر من الإشباع دون النظر إلى دخل المستهلك وخط السعر فإننا لو جمعنا في رسم بياني واحد بين منحنيات السواء لمستهلك ما من ناحية وبين خط السعر لهذا المستهلك من ناحية أخرى لأمكن الوصول إلى الكيفية التي يصل بها إلى حالة التوازن عن طريق تماس أحد منحنيات السواء مع خط السعر كما في الشكل التالي (رقم ٢٥) .



وتحدد نقطة التماس (و) الكميات التي يشتريها المستهلك من كل من السلعتين التي تحقق له أقصى إشباع ممكن بالمبلغ الذي يمكن إنفاقه عليهما. فتكون الكمية ك١ من السلعة أ، الكمية ك٢ من السلعة ب.

٥- تأثير تغير الدخل على توازن المستهلك :

مما سبق يتبين كيف يحدد الشخص استهلاكه من السلع تبعاً لدرجة إشباعه في حدود دخله المتاح. أما إذا فرض وزاد دخله فإن إشباع المستهلك سيزيد تبعاً لذلك ما دامت الأسعار باقية على ما هي عليه. ويمكن إيضاح تأثير زيادة الدخل كما هو مبين في الرسم التالي (شكل رقم ٢٦) .



فإذا فرض أن دخله الحقيقي كان يمثله جـ و أ من السلعة أ (أ و جـ هـ١ من السلعة ب) والمعروف أن خط السعر س١ يمثل مجموعة من وحدات السلعتين أقل من الذي يمثله س٢ أو س٣. ولما كان دخله محدوداً فإنه لن يستطيع أن يحقق إشباعاً أكثر من الذي تمثله النقطة د.

أما إذا زاد دخله فإنه سيصبح قادراً أكثر من ذي قبل على كل من السلعتين أي يصبح قادراً على الحصول على درجة إشباع أكبر على حساب

زيادة المستهلك من كل من السلعتين بأن يصل إلى نقطة التوازن د١ أو د٢ مثلاً أو أي نقطة توازن جديدة تقع عند تماس خط سعر ومنحنى سواء أكثر اتجاهاً ناحية اليمين.

وعلى ذلك يبين المنحنى د دن جميع الأوضاع المحتملة للتوازن لجميع مستويات الدخول ويطلق عليه اسم منحنى الاستهلاك عند كل دخل وسيبين هذا المنحنى أثر زيادة الدخل على الاستهلاك من كلا السلعتين وذلك عند ثبات أسعارها.

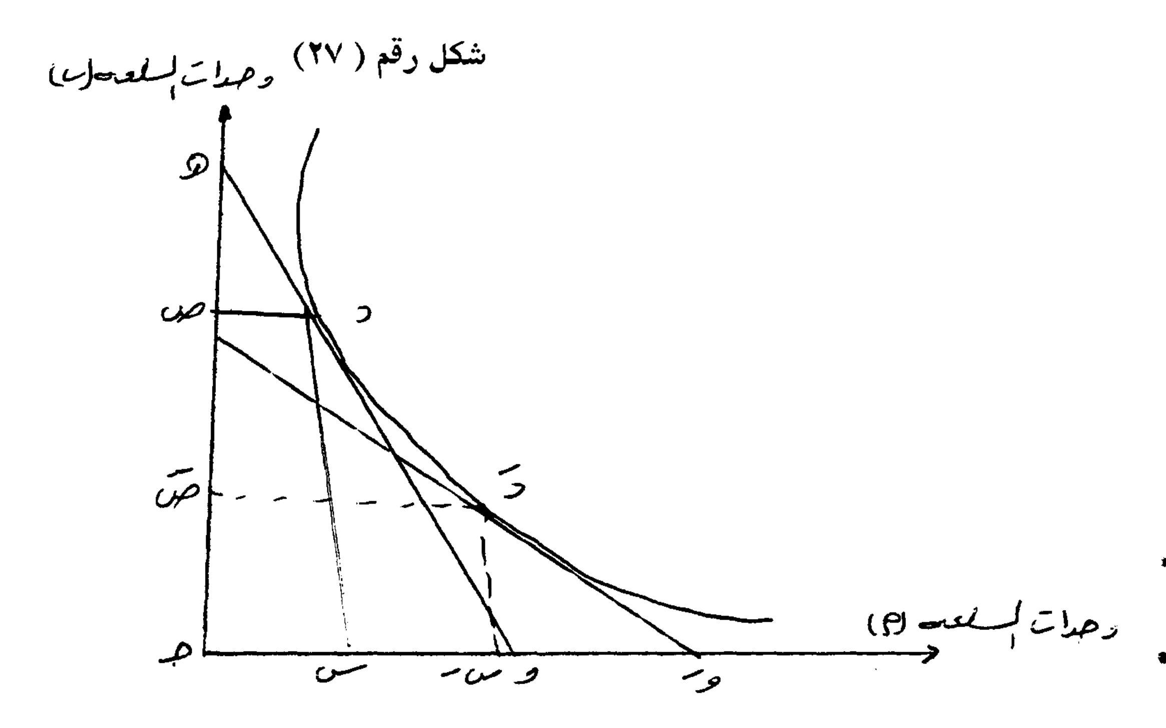
أما إذا تغيرت الأسعار فإن انحدار خط السعر سيتغير وبالتالي فإن نقط التماس ستختلف مواضعها وتتكون منحنيات دخل استهلاك جديدة ترسم خطي التغير في أسعار كلا السلعتين.

٦- تأثير الاستبدال : Substitution Effect

يحدث تأثير الاستبدال عندما يكون التغير النسبي في أسعار السلع بطريقة لا تضر أو تفيد المستهلك ولكن تجعله مضطراً لإعادة ترتيب مشترواته تبعاً للأسعار الجديدة

ومن الرسم التالي(شكل رقم ٢٧) نجد أن نقطة التوازن د بحيث يشتري الكمية (ج س) من السلعة أو (و ج س) من السلعة ب وذلك على أساس أن السلعة ب منحت معونة خفضت سعرها بطريقة صناعية عن السعر الحقيقي لها. فإذا فرض وتوقفت هذه المعونة فإن السعر النسبي للسلعة ب سيرتفع وسيصبح سعر السلعة بوحدات من :

أ جـ و   جـ و
ـــ بدلاً من ـــ
جـ هـ   جـ هـ



شكل رقم (٢٧)

أما إذا أردنا تعويض المستهلك عن رفع سعر السلعة ب بأن خفضت الضريبة المفروضة على السلعة أ فيمكنه في هذه الحالة زيادة الأستهلاك من السلعة أ بحيث يمكن أن يعود إلى نفس درجة الإشباع أو أن يبقى توازنه على نفس منحنى السواء.

وعلى ذلك يمكن أن نقول أن سعر السلعة ب قد ارتفع ولكن الفرصة المتاحة للمستهلك للحصول على وحدات من السلعة أ قد زادت هي الأخرى من ج س إلى ج سَ. وهذه الزيادة كانت كافية لتعويض المستهلك عن ارتفاع سعر السلعة ب ويطلق على ذلك تغير تعويضي **Compensation**

Variation في الــدخل الحقيقـــي للمســـتهلك مـــن وحـــدات الســـلعة أ مقـــداره س سَ.

وهــذا التعــويض كــاف لإزالــة الــتغير في ظروفــه الناجمــة عــن الارتفــاع في السـعر النسـبي للسـعلة ب. وسـيبقى عنـد نفـس الوضـع علـى جـدول تفضـيله علـى نفس منحنى السواء وعوض عن ارتفاع سعر السلعة ب بزيادة دخله.

ونتيجـــة لهـــذه الـــتغيرات ينـــتج تـــأثير اســـتبدالي Substitution Effect فقــد تغــيرت الأســعار النســبية لكــل مــن الســلعة أ والســلعة ب ولكــن الــتغير التعويضي في الدخل جعل مركز المستهلك على ما هو عليه.

وعلــى الــرغم مــن أن المســتهلك بقــى علــى نفــس منحنــى الســواء فإنــه أصــبح علــى نقطــة أخــرى عليــه. فبــدلاً مــن أن توازنــه كــان عنــد النقطــة د، فــإن هذا الانتقال من د إلى دَ على منحنى السواء يمثل تأثير استبدالي.

فاســتبدال الســلعة أ التــى أصــبحت الآن أكثــر رخصــاً بالســلعة ب الــتي أصــبحت الآن مرتفعــة الســعر ولكــن نتيجــة للــتغير التعويضــي في الــدخل لم يــتغير مركــزه. ويمكــن التعــبير عــن التــأثير الاســتبدالي بــالتحرك علــى منحنــى الســواء بحيــث أن أي تغــير يكــون قــد حــدث في الــدخل الحقيقــي للمســتهلك نتيجة للتغير في الأسعار يتم تعويضه بتغير في دخله النقدي.

الباب الرابع

نظرية الإنتاج Production Theory

مقدمة :

سبق وأن أشرنا إلى أن الإنتاج هو خلق المنفعة أو خلق السلع والخدمات التى تشبع الحاجات حيث يتطلب إنتاج أى سلعة من السلع تعاون أو تضافر عنصرين أو أكثر من عناصر الإنتاج (الأرض – العمل – رأس المال – التنظيم) . فمن الصعب أن نتصور أن إنتاج سلعة من السلع يتم بعنصر واحد من عناصر الإنتاج المذكورة . ومثال ذلك إنه من غير المنطقى أن تنتج الأرض وحدها سلعة القطن بدون الحاجة إلى تضافر عناصر أخرى مثل العمال والألات وغيرها . وخلاصة ذلك أن إنتاج معظم السلع إن لم يكن كلها يتطلب تعاون عنصرين أو أكثر من عناصر الإنتاج ، ومع زيادة الحاجات وتعددها الأمر الذى أدى إلى ضرورة إنتاج سلع وخدمات بكميات كبيرة كان لابد من ضرورة الجمع والتضافر بين عناصر الإنتاج الأربعة لتحقيق هذه الرغبات من خلال أستغلال الموارد المحدودة بكفاءة إقتصادية .

١– مفهوم دالة الإنتاج : Production Function

تعنى دالة الإنتاج العلاقة بين المدخلات والمخرجات ، حيث تحدد أقصى كمية ممكنة من الإنتاج الممكن الحصول عليها من قدر معين من المدخلات أو عناصر الإنتاج ، أو تحديد أقل توليفة ممكنة من المدخلات أو عناصر الإنتاج ، أو تحديد أقل توليفة ممكنة من المدخلات لإنتاج الكمية المستهدفة من المخرجات ،وعلى الرغم من إنه من الممكن عدم استخدام المدخلات

بكفاءة فإن مفهوم الدالة يفترض أن المنشأة تعمل بكفاءة تؤدى إلى الحصول على كمية الإنتاج القصوى من المدخلات .

وتتحدد دوال الإنتاج وفقاً للأسلوب الإنتاجى المتاح ، ذلك أن العلاقة بين المدخلات والمخرجات فى أى نظام إنتاجي تعتبر دالة فى المستوى الفنى الذى تتبعه المنشأة والذى يشمل الألات والمعدات ، العمالة ، ومستلزمات الإنتاج وغيرها من الموارد الأخرى المستخدمة فى الإنتاج ، ويؤدى أى تطوير فى التكنولوجيا المستخدمة فى الإنتاج مثل استخدام الكمبيوتر فى الرقابة على الإنتاج والذى يؤدى إلى إنتاج نفس القدر من المخرجات بكميات أقل من المدخلات إلى ظهور دوال إنتاجية جديدة ، وكذلك يتم تطوير دوال الإنتاج نتيجة لتدريب العاملين بالمنشأة والتى تؤدى إلى زيادة كفاءة استخدام عنصر العمل .

كما تبين دالة الإنتاج العلاقة بين كل من الناتج وموارد الإنتاج المختلفة المشتركة فى العملية الإنتاجية ، كما تبين كمية الإنتاج المتوقع الحصول علية إذا أستخدم فى إنتاجه كميات معينة من موارد الإنتاج بمعنى أنها تبين التغيرات التى تطرأ على الناتج كلما تغيرت كمية ونوعية موارد الإنتاج .

ويمكن التعبير عن الدالة الإنتاجية بصور متعددة ، قد تكون حسابية أو هندسية أو جبرية . فعندما تكون فى الصورة الحسابية أى فى صورة جدول حسابى تمثل أحد خاناته وحدات المورد المستخدم والخانة الأخرى تمثل كمية الإنتاج المتحصل عليها والمقابلة لكل عدد معين من وحدات المورد . وهاتان الخانتان تمثلان دالة إنتاجية أو علاقة بين مورد الإنتاج – الإنتاج .

كما يمكن التعبير عن الدالة الإنتاجية هندسياً ، أى بواسطة رسم بيانى ، حيث يمثل المحور الأفقى وحدات مورد الإنتاج المتغير المستخدم ، والمحور الرأسى يمثل كمية الإنتاج .

كذلك يمكن تصوير دالة الإنتاج جبرياً على شكل معادلة جبرية مثل : ص = د (س) . وهى تعنى أن (ص) دالة فى (س) ، أى أن لكل قيمة من (س) توجد قيمة مطابقة لها من (ص) حيث (س) تمثل منتج واحد)

ك = أ $س_1$ + ب $س_2$

ك = أ$س_1$ $س_2$

حيث أ، ب تمثل ثوابت المعادلة أو معالم النموذج الاقتصادية .

ويمكن وضع دالة الإنتاج فى صورة دالة أسيه على غرار دالة كوب دوجلاس كالأتى :-

ك = ج $س_1^{أ}$ $س_2^{ب}$

حيث : ح ثابت المعادلة ويدل على مستوى الفن الأنتاجى السائد $س_1$ ، $س_2$ تدل على عناصر الإنتاج أ ، ب مثل المعالم وهى تبين مردودات الحجم وهى عبارة عن النسبة التى يزيد بها الناتج الكلى على أثر زيادة كمية عناصر الإنتاج .

والدالات الإنتاجية التى تمثل العلاقة بين عامل إنتاجي واحد والإنتاج عندما تكون بعض العوامل ثابتة يمكن أن نطلق عليها الدالات الإنتاجية للمدى القصير **Short Run** أما الدالات الإنتاجية التى تمثل علاقة إنتاجية تتغير فيها وحدات جميع الموارد (لاتوجد موارد ثابتة) فيطلق عليها الدالات الإنتاجية للمدى الطويل **Long run** .

٢- الخواص الأساسية لدالة الإنتاج :

تتسم دالة الإنتاج بعدة خصائص عامة نذكر أهمها فيما يلى :

أولاً : أن دالة الإنتاج تعبر عن علاقة فنية بين المدخلات والمخرجات أى أن دالة الإنتاج ما هى إلا تعبيراً رياضياً عن الظواهر الفنية .

ثانياً : أن دالة الإنتاج دالة مستمرة وهذا يتأتى من قابلية الكميات المنتجة وعناصر الإنتاج المستخدمة للتجزئة إلى وحدات متناهية فى الصغر وتبدو هذه الخاصية مقبولة من الناحية الرياضية للحصول على شكل متصل لدالة الإنتاج)

ثالثاً : قابلية دالة الإنتاج للتكيف ، ويرجع ذلك إلى قابلية عناصر الإنتاج للإحلال)

رابعاً : أن دالة الإنتاج عبارة عن دالة موجبة القيم وهذا راجع إلى إنه من غير المعقول أن يكون الناتج الكلى سالباً حتى فى حالة التوقف عن الإنتاج طالما كان الناتج الحدى موجباً)

خامساً : تخضع دالة الإنتاج لقانون تناقص الغلة ، ويوضح الأقتصادى الفرنسى الشهير هنرى جبيتون أن قانون تناقص الغلة يتطبق على كافة الأنشطة الإنتاجية سواء كانت زراعية أو صناعية أو خدمية)

سادساً : تتأثر دالة الإنتاج شأنها فى ذلك شان دالة التكاليف بعنصر الزمن فالمنتج يكون غير قادر على تعديل عملياته الإنتاجية أو شكل سلعته فى الحال من أجل تكييف وضعه مع التغير فى أسعار الموارد الإنتاجية أو مع التغير فى الطلب على منتجاته .

وحتى يمكن التعرف على الخواص الأساسية للدالة الإنتاجية لابد من معرفة النظام الأنتاجى الذى يشمل عنصرين من عناصر الإنتاج أو مدخلين ومنتج أو مخرج واحد ، فإذا أفترضنا إنه يمكن استخدام المدخلين (أ) ، (ب) لإنتاج المنتج (ص) ، من أمثلة المدخلين المشار إليهما العمالة ورأس المال أو الطاقة ومستلزمات الإنتاج ، أما المنتج (ص) فقد يكون سلعة مثل التلفزيون ، سفن الشحن ، أو أى سلعة أخرى ، كذلك من الممكن أن تكون (ص) خدمة مثل الخدمات الصحية ، الخدمات التعليمية والبنوك وغير ذلك من الخدمات الأخرى

ويمكن التعبير عن دالة الإنتاج لنظام الإنتاج المذكور على النحو التالى :-

ص = د (أ ، ب)

ويوضح الجدول التالى (رقم ٩) كميات الإنتاج المكن إنتاجها من المنتج (ص) بأستخدام توليفات مختلفة من المدخلين (أ) ، (ب) .

جدول رقم (٩)

العلاقة بين المدخلين (أ) ، (ب) والمنتج (ص) .

المدخل أ / المدخل ب	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠
١	٥	١٥	٣٥	٤٧	٥٥	٦٢	٦١	٥٩	٥٦	٥٢
٢	١٢	٣١	٤٩	٥٨	٦٦	٧٢	٧٧	٧٥	٧٤	٧١
٣	٣٥	٤٨	٥٩	٦٨	٧٥	٨٢	٨٧	٩١	٨٩	٨٧
٤	٤٨	٥٩	٦٨	٧٧	٨٤	٩١	٩٦	٩٩	١٠٢	١٠١
٥	٥٦	٦٧	٧٦	٨٥	٩٢	٩٩	١٠٤	١٠٨	١١١	١١٣
٦	٥٥	٧٢	٨٣	٩١	٩٩	١٠٧	١١٢	١١٧	١٢٠	١٢٢
٧	٥٣	٧٣	٨٩	٩٧	١٠٤	١١١	١١٧	١٢٢	١٢٥	١٢٧
٨	٥٠	٧٢	٩١	١٠٠	١٠٧	١١٤	١٢٠	١٢٤	١٢٧	١٢٩
٩	٤٦	٧٠	٩٠	١٠٢	١٠٩	١١٦	١٢١	١٢٥	١٢٨	١٣٠
١٠	٤٠	٦٧	٨٩	١٠٣	١١٠	١١٧	١٢٢	١٢٦	١٢٩	١٣١

ويوضح كل عنصر (رقم) فى الجدول الكمية القصوى من (ص) الممكن إنتاجها بتوليفة معينة من عنصرى الإنتاج (أ) ، (ب) ، حيث يتبين من الجدول مثلاً أن استخدام وحدتين من المدخل (ب) وثلاث وحدات من المدخل (أ) يؤدى إلى إنتاج (٤٩) وحدة من المنتج (ص) ، وكذلك فإن استخدام (٥) وحدات من المدخل (ب) ، (٥) وحدات أخرى من المدخل (أ) ينتج عنها إنتاج (٩٢) وحدة من المنتج (ص) ، كما أن استخدام (٤) وحدات من (ب) و (١٠) من (أ) تؤدى إلى إنتاج (١٠١) وحدة من المنتج (ص) ، وهكذا بالنسبة لبقية العناصر الأخرى المبينة بالجدول .

وتوضح دوال الإنتاج نوعين من العلاقات بين المدخلات والمخرجات الأولى هى العلاقة بين المخرجات والتوليفات المختلفة من المدخلات ويعرف هذا النوع من علاقات الإنتاج بعوائد

السعة لنظام الإنتاج حيث تتم التفرقة عادة فى التحليل الأقتصادى بين المدى الطويل والمدى القصير وفقاً لقدرة الوحدة الإنتاجية على تغير عناصر الإنتاج ويعرف المدى الطويل بأنه ذلك المدى الذى يمكن للمنشأة فيه تغيير كميات ونوعيات كافة المدخلات المستخدمة فى الإنتاج . أما المدى القصير فهو ذلك المدى الذى لا يمكن للمنشأة خلاله تغيير على الأقل عنصر واحد من المدخلات . وعلى هذا فإن عوائد السعة تتصل بتحليل الإنتاج فى المدى الطويل .

ويلعب مفهوم عوائد السعة دوراً كبيراً فى أقتصاديات الإنتاج ، حيث تؤثر عوائد السعة المثلى للمنشأة على مستوى الأرباح المكن تحقيقه . كما أنها تؤثر عوائد ، كما أنها تؤثر كذلك على طبيعة المنافسة فى صناعة معينة وعلى هذا فإنها تعتبر أحد العوامل التى تحدد الأرباح المتوقعة للاستثمار فى قطاع أقتصادى معين حيث أن :

(٩٢) وحدة من المنتج (ص) ، كما أن استخدام (٤) وحدات من (ب) و (١٠) من (أ) تؤدى إلى إنتاج (١٠١) وحدة من المنتج (ص) . وهكذا بالنسبة لبقية العناصر الأخرى المبينة بالجدول .

أما العلاقة الثابتة فهى تلك التى تكون بين الإنتاج أو المخرجات من حيث كميات الإنتاج الممكن الحصول عليها نتيجة لتغير مستوى استخدام عنصر واحد من عناصر الإنتاج مع بقاء باقى المدخلات الأخرى على ما هى عليه . ويستخدم اصطلاح إنتاجية عنصر الإنتاج وكذلك مصطلح العائد على عنصر الإنتاج للتعبير عن " العلاقة بين الكميات المستخدمة من أحد المدخلات أو عنصر الإنتاج وكميات الإنتاج وتعتبر إنتاجية عنصر الإنتاج الأساس الذى يعتمد عليه فى الوصول إلى التوليفة المثلى لعناصر الإنتاج أو المدخلات أو نسب هذه المدخلات لبعضها البعض والإنتاج الممكن تحقيقه أو بعبارة أخرى فإنه يمكن القول بأن إنتاجية عنصر الإنتاج يمكن الاعتماد عليها فى قياس كفاءة استخدام عناصر الإنتاج ، وحيث أن فهم المقصود

بالإنتاجية الحدية يساعد على استيعاب المقصود بعوائد السعة فإننا سنبدأ بتحليل هذه العلاقة أولاً .

٣- الإنتاجية المادية لعناصر الإنتاج :

٣-١ الإنتاج الكلى والمتوسط الحدى :

Total , Average and Marginal Production

١- الإنتاج الكلى Total Production

يشير الإنتاج الكلى إلى قياس المخرجات الكلية الناتجة عن إستخدام كميات معينة من عناصر الإنتاج .

ويستخدم مفهوم الإنتاج الكلى لوصف العلاقة بين المخرجات أو الإنتاج عند المستويات المختلفة لأحد عناصر الإنتاج فى المدى القصير ، فإذا أفترضنا أن جدول رقم (١٠) يشير إلى نظام إنتاجي معين يشمل عنصرى الإنتاج (أ) وهى الموارد الرأسمالية ، (ب) والذى يشير إلى العمالة أو الموارد البشرية ، فإذا أفترضنا أن الموارد الرأسمالية ثابتة ولا يمكن تغييرها فى المدى القصير عند مستوى وحدتين مثلاً فإنه يلاحظ أن دالة الإنتاج في المدى القصير يمثلها العامود (٢) فى الجدول ، فعند تثبيت الموارد الرأسمالية عند وحدتين فإن كمية الإنتاج الكلى سوف تعتمد على العمالة المستخدمة ، فعند استخدام وحدة واحدة من عنصر العمل فإن الإنتاج الكلى فى هذه الحالة يساوى (١٥) وحدة ، وتؤدى زيادة الوحدات المستخدمة من العمالة مع ثبات الوحدات المستخدمة من رأس المال إلى زيادة الإنتاج الكلى والذى يبلغ أقصاه (٧٣) وحدة عند إستخدام (٧) وحدات من عنصر العمل ، ثم يبدأ الأنتاج الكلى بعد ذلك فى التناقص عند

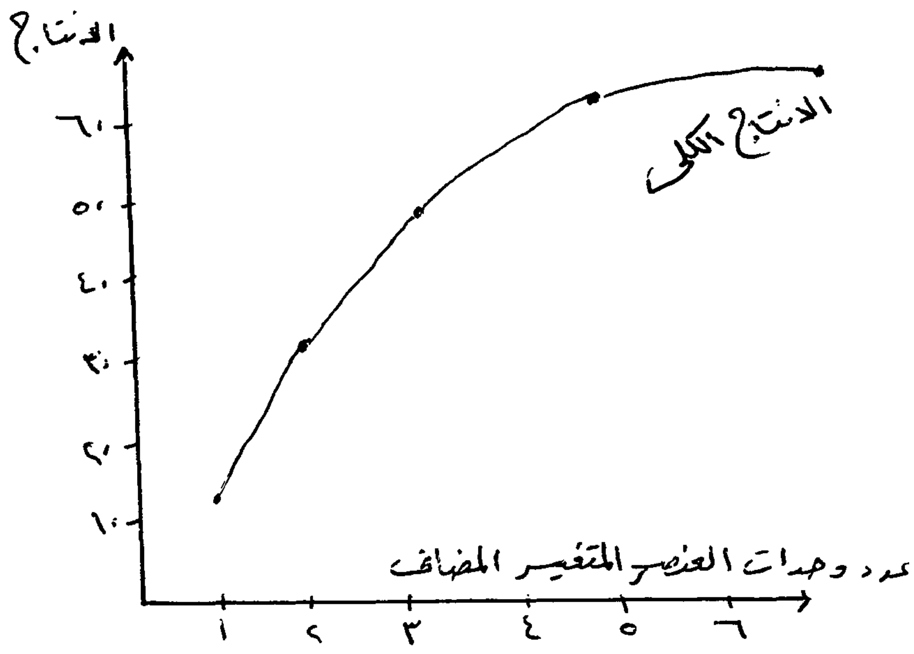
إستخدام عدد أكبر من وحدات العمل فعند استخدام (٨) وحدات مـن عنصـر العمـل أنخفـض الإنتاج الكلى إلى (٧٢) وحدة وهكذا بالنسبة للوحدات المتتالية المستخدمة من عنصر العمل .

ويمكن التعبير عن العلاقة بين الإنتاج الكلى لأحد عناصر الإنتاج مع بقاء الكمية المستخدمة من عناصر الإنتاج الأخرى ثابتة بالعلاقة الدالية التالية

ص = د (ب/أ = ٢)

حيث توضح هـذه العلاقـة كميـة الإنتـاج مـن المنـتج (ص) التـى يمكـن الحصـول عليهـا عنـد المستويات المختلفة من العنصر (ب) أو عنصر العمل ، مع بقاء عدد وحـدات الموارد الرأسماليـة عند وحدتين .

ويوضح الشكل رقم (٢٨) الإنتاج الكلى لأحد عناصر الإنتاج مـع بقـاء عناصـر الإنتـاج الأخـرى ثابتة فى المدى القصير .



الشكل رقم (٢٩)

20
15
الإنتاج المتوسط
10
الإنتاج الحدي
5
عدد وحدات العنصر المتغير المضاف
0
1 2 3 4 5 6 7 8 9 10
-5

ويوضح الجدول رقم (١٠) كيفية حساب الإنتاج المتوسط والإنتاج الحدي

جدول رقم (١٠)

الإنتاج الكلي والإنتاج المتوسط

والإنتاج الحدي لعنصر العمل *

المدخلات من عنصر العمل	الإنتاج الكلي	الإنتاج المتوسط	الإنتاج الحدي
١	١٥	١٥	+١٥
٢	٣١	١٥,٥	+١٦
٣	٤٨	١٦	+١٧
٤	٥٩	١٤,٧٥	+١١
٥	٦٧	١٣,٤	+٨
٦	٧٢	١٢	+٥
٧	٧٣	١٠,٤	+١
٨	٧٢	٩	-١
٩	٧٠	٧,٨	-٢
١٠	٦٧	٦,٧	-٣

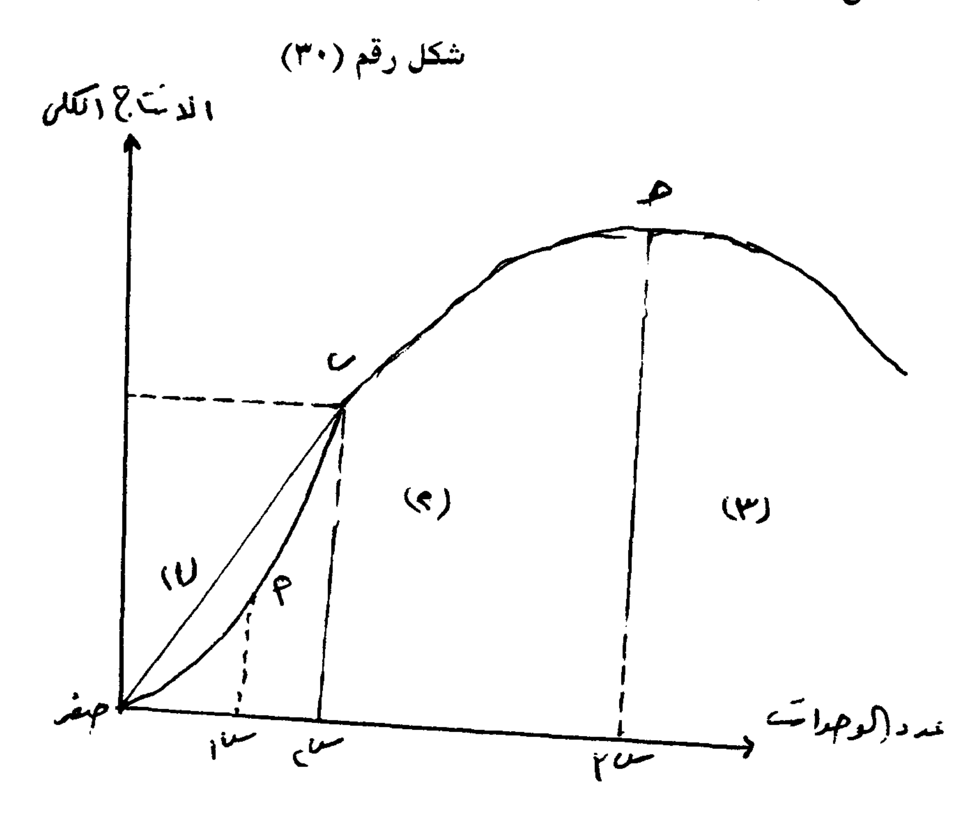
بفرض أن الموارد الرأسمالية ثابتة عند مستوى وحدتين أنظر العامود رقم (٢) جدول رقم (٩).

ويوضح الشكل رقم (٢٩) العلاقة بين الإنتاج الكلي والإنتاج المتوسط والإنتاج الحدي. وذلك وفقاً للبيانات الموضحة بالجدول رقم (١٠).

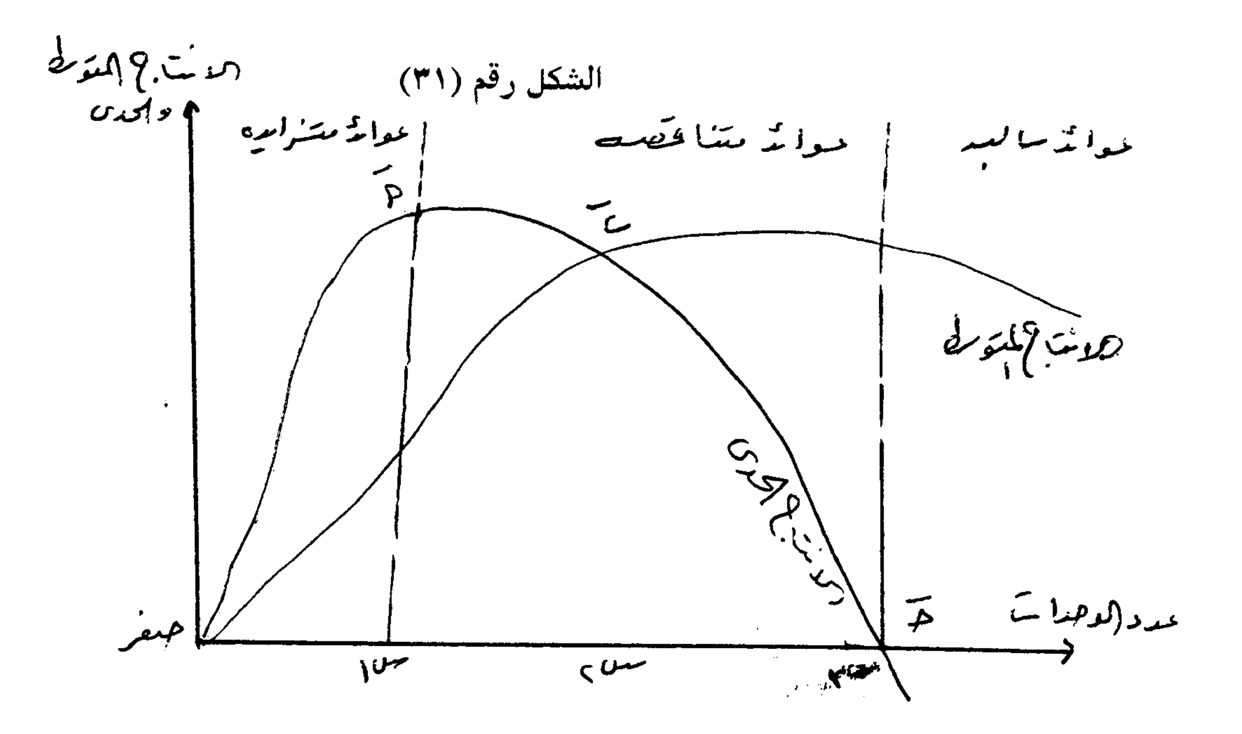
ويلاحظ من الشكل (٣٠) أن هناك ثلاث نقاط مهمة هي النقاط (أ)، (ب)، (جـ) فتوضح النقطة (أ) نقطة انقلاب منحنى الإنتاج الكلي من الزيادة بمعدلات متزايدة إلى الزيادة بمعدلات متناقصة.

كذلك فإن الإنتاجية الحدية شكل رقم (٣١) تصل أقصاها عند هذه النقطة ثم تأخذ بعد ذلك في التناقص. أما النقطة الثانية (ب) فتشير إلى الإنتاج الكلي الذي يتساوى عنده الإنتاج المتوسط مع الإنتاج الحدي، كما أن الإنتاج المتوسط يبدأ في التناقص بعد النقطة (ب) أي أنه عند النقطة (ب) يبلغ الإنتاج المتوسط أقصاه ثم يبدأ بعد ذلك في التناقص. أما النقطة الثالثة (جـ) فهي النقطة التي يصل عندها الإنتاج الكلي إلى أقصى مستوى ممكن كما أن الإنتاج الحدي عند هذه النقطة يساوي صفراً.

شكل رقم (٣٠)



الشكل رقم (٣١)



٤- الحالات المختلفة للدالة الإنتاجية :

تتخذ دالة الإنتاج عدة حالات من أهمها ما يلي :

١. دالة الإنتاج ذات العلاقة الثابتة :

في هذا النوع من دالات الإنتاج يزداد الإنتاج بنفس المقدار كلما أضيفت كمية جديدة من عامل الإنتاج المتغير ذات نسبة ثابتة وذلك كما هو مبين بالجدول رقم (١١). وفي هذا النوع من الدالات يقال أن معدل الزيادة في المنتج يكون ثابت **Constant return** ومقداره عشر وحدات مقابل كل زيادة تحصل في العامل المتغير. وهذه الدالة تعني وجود نسبة ثابتة بين عامل الإنتاج المستخدم وحجم الناتج، وذلك كما هو موضح بالجدول رقم (١١).

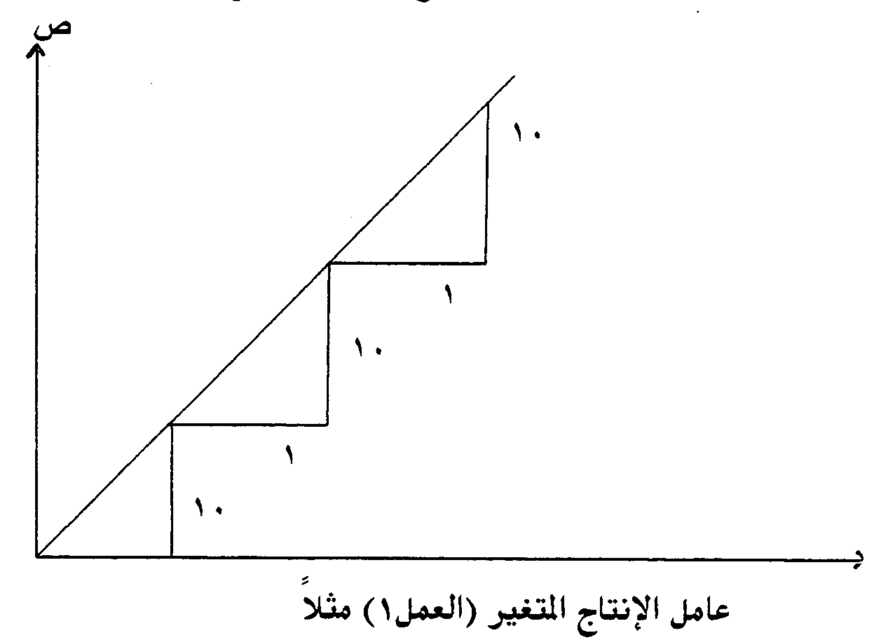
دالة الإنتاج واستمرار معدل الزيادة

عامل الإنتاج المتغير	الناتج	الزيادة
١	١٠	١٠
٢	٢٠	١٠
٣	٣٠	١٠
٤	٤٠	١٠
٥	٥٠	١٠

ولزيـاد الإيضـاح يمكـن وضـع هـذا الجـدول في شـكل بيـاني كمـا هـو مـبين بالرسم البياني (الشكل رقم ٣٢).

ويوضـح هـذا الشـكل أن الزيـادة في عامـل الإنتـاج المـتغير ثابتـة ومقـدارها وحـدة واحـدة وأن مقـدار الزيـادة في النـاتج عشـر وحـدات وأن هـذه الزيادة مستمرة شكل رقم (٣٢).

العلاقة الثابتة بين عامل الإنتاج المتغير والناتج



عامل الإنتاج المتغير (العمل١) مثلاً

٢- دالة الإنتاج ذات العلاقة المتزايدة :

في هذا النوع من الدالات نجد أنه كلما أضيفت وحدة واحدة إضافية من عامل الإنتاج المتغير إلى عوامل الإنتاج الثابتة ينتج عنها زيادة في الناتج تفوق الزيادة التي حققتها الوحدة السابقة عليها. أي أن الزيادة في حجم الناتج أسرع من زيادة عامل الإنتاج المستخدم.

وفي هذا النوع من الدالات يقال أن هناك غلة متزايدة وذلك كما هو مبين بالجدول رقم (١٢). حيث تكون نسبة الزيادة آخذة في الازدياد المستمر، ولذا تستمر المنشأة في الإنتاج وينتقل إلى مرحلة أخرى دون تردد.

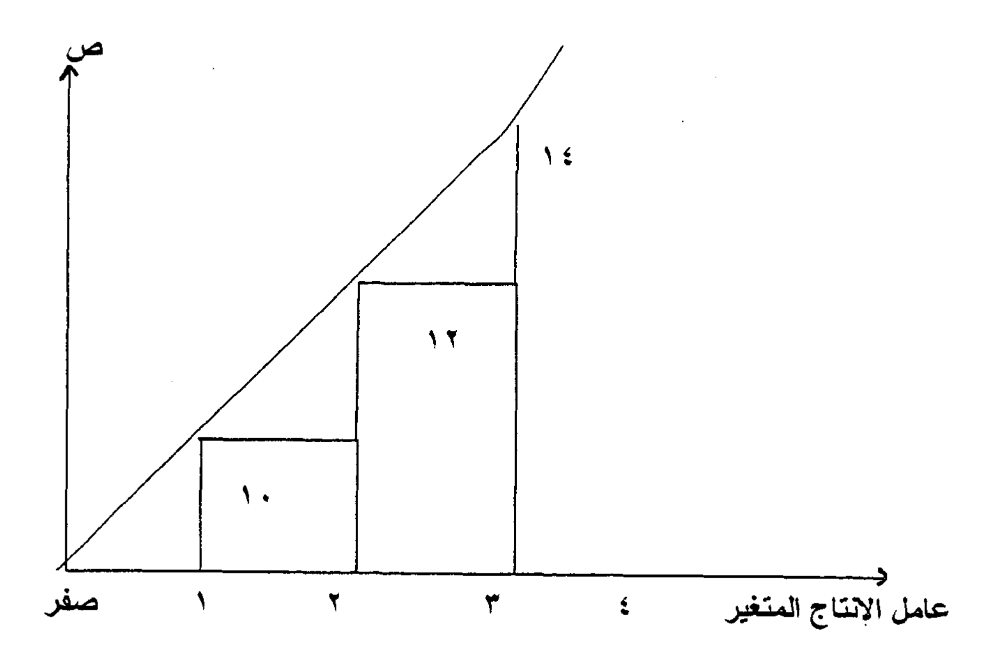
جدول رقم (١٢)

العلاقة المتزايدة بين العامل المتغير والناتج

عامل الإنتاج المتغير	الناتج	الزيادة
١	١٠	١٠
٢	٢٢	١٢
٣	٣٦	١٤
٤	٥٣	١٧

وباستخدام مفهوم الانحدار (الميل) كما هو مبين في الشكل البياني رقم (٣٣)، حيث يوضح حالة تزايد الغلة، فكلما أضيفت وحدات جديدة من عامل الإنتاج فإن مقدار الزيادة في الناتج تكون أكبر نسبياً من سابقتها. وهكذا فإن حدة ميل صعود المنحنى يزداد عمقاً كلما أضيفت وحدات جديدة من عامل الإنتاج كما هو مبين في الشكل رقم (٣٣).

العلاقة المتزايدة بين عامل إنتاجي متغير واحد والإنتاج الكلي



ويلاحظ أن استمرار المنشأة في الإنتاج عند زيادة هذه العلاقة يحقق له مزيد من الإنتاج حيث أن نسبة الزيادة أخذة في الازدياد باستمرار. وتحدث هذه العلاقة المتزايدة في المنشأة عادة في بداية عملية الإنتاج إذ تزداد كمية الإنتاج في البداية بنسبة أكبر عند إضافة وحدات جديدة من عامل الإنتاج المتغير.

٣- دالة الإنتاج ذات العلاقة المتناقصة :

في هذا النوع من العلاقة تكون الزيادة المحققة في الناتج عند إضافة وحدة جديدة من عامل الإنتاج أقل من الزيادة التي حققتها الوحدة السابقة. وينطبق هذا على قانون النسب المتناقصة في الإنتاج.

أي أن الزيادة في كمية الناتج أقل من الزيادة المحققة في عامل الإنتاج المتغير المستخدم في العملية الإنتاجية، وفي هذه الحالة إذا أضفنا وحدات متتالية ومتساوية من عامل الإنتاج المتغير إلى العامل الثابت فإنه عند نقطة معينة سوف تتلاشى الزيادات في الإنتاج، وإضافة أي وحدات بعدها ربما تسبب في نقص كمية الإنتاج الكلي.

ويوضح الشكل البياني رقم (٣٤) العلاقة المتناقصة بين العامل الإنتاجي المتغير والناتج الكلي، كما يوضح نفس العلاقة الجدول رقم (١٣) التالي :

جدول رقم (١٣)

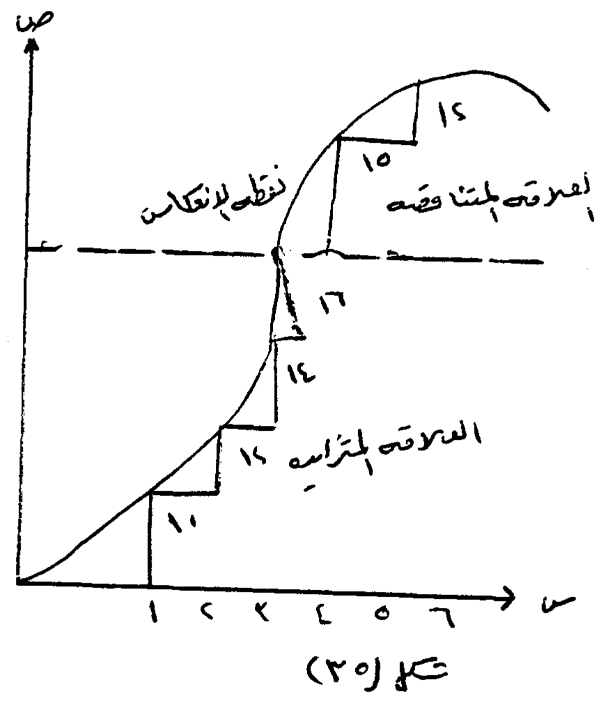
العلاقة المتناقصة بين العامل الإنتاجي المتغير والناتج الكلي

عامل الإنتاج المتغير	الناتج	معدل الزيادة
١	١٠	١٠
٢	١٨	٨
٣	٢٤	٦
٤	٢٩	٥
٥	٣٢	٣

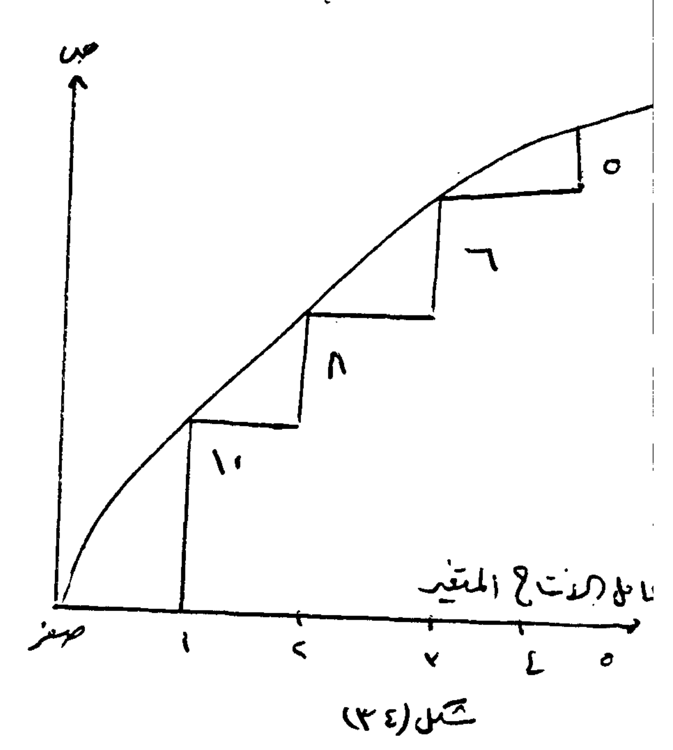
٤-دالة الإنتاج ذات العلاقة المتزايدة - المتناقصة :

عـادة مـا توجـد دالات إنتـاج تشـمل مـرحلتي تزايـد وتنـاقص الغلـة، ومثـل هـذا النـوع مـن الـدالات هـو التقليـدي الـذي يـدرس كمـا أن هـذه الـدالات كـثيراً مـا توجـد في المراجـع والدراسـات الاقتصـادية. ويمكـن توضـحيها كمـا في الشـكل البيـاني رقـم (٣٥)، ويلاحـظ فيـه أن الغلـة المتزايـدة تبـدأ مـن الوحـدة الأولى حتـى الوحـدة الثالثـة حيـث يكـون منحنـى النـاتج الكلـي محـدباً بالنسـبة للمحـور الأفقـي حتـى الوحـدة الثالثـة وبعـدها وحتـى الوحـدة السادسـة تتحقـق الغلـة المتناقصـة، ولـو أن الغلـة الكليـة تزيـد في مجملـها ولكنهـا تزيـد بنسـب متناقصة. ويوضح الشكل البياني التالي هذه العلاقة. شكل رقم (٣٥) .

دالة إنتاجية طبيعية تمثل مرحلتي غلة متزايدة ومتناقصة لعامل متغير



شكل (٣٥)



شكل (٣٤)

٥- العلاقة بين الإنتاج الكلي ومتوسط الإنتاج والإنتاج الحدي :

حيث أن الإنتاج الحدي هو مقياس لمعدل التغير في الإنتاج الكلي نتيجة لإضافة وحدات متتالية من عنصر إنتاجي إلى باقي عناصر الإنتاج الثابتة، فإن العلاقة بين الإنتاج الكلي والإنتاج الحدي تأخذ أحد الأشكال الآتية :

(١) يكون الإنتاج الحدي موجباً عندما يكون الإنتاج الكلي متزايداً.

(٢) يكون الإنتاج الحدي صفراً عندما يكون الإنتاج الكلي ثابتاً.

(٣) يكون الإنتاج الحدي سالباً عندما يكون الإنتاج الكلي متناقصاً.

كما أنه يمكن استنباط العلاقات الآتية بين متوسط الإنتاج والإنتاج الحدي. وهذه العلاقات تأخذ أحد الصور الآتية :

(١) الإنتاج الحدي يكون أكبر من متوسط الإنتاج عندما يكون متوسط الإنتاج متناقصاً.

(٢) الإنتاج الحدي يكون أقل من متوسط الإنتاج عندما يكون متوسط الإنتاج متناقصاً.

(٣) الإنتاج الحدي يكون مساوياً لمتوسط الإنتاج عندما يكون متوسط الإنتاج ثابتاً.

وهذا يرجع إلى أنه لكي يزداد متوسط الإنتاج عند إضافة وحدات متتالية من العنصر الإنتاجي المتغير فإن الإنتاج الحدي للوحدة المضافة يجب أن يكون أكبر من متوسط الإنتاج للوحدة السابقة ويمكن توضيح هذه العلاقة في الصور الآتية :

(١) عندما يكون الإنتاج الحدي أكبر من متوسط الإنتاج، فإن متوسط الإنتاج يكون متزايداً.

(٢) عندما يكون الإنتاج الحدي أصغر من متوسط الإنتاج، فإن متوسط الإنتاج يكون متزايداً.

(٣) عندما يكون الإنتاج الحدي مساوياً لمتوسط الإنتاج، فإن متوسط الإنتاج يكون عند حده الأقصى.

٦- مرونة الإنتاج : Elasticity of Production

تشير مرونة الإنتاج إلى الزيادة النسبية للإنتاج مقارنة بالزيادة النسبية في عدد وحدات العامل الإنتاجي المستخدم في العملية الإنتاجية وتحسب كما يلي :

مرونة الإنتاج = التغير النسبي في الإنتاج / التغير النسبي في وحدات المورد المضاف.

$$\text{مرونة الإنتاج} = \frac{\Delta \text{ص}}{\text{ص}} \div \frac{\Delta \text{س}}{\text{س}} = \frac{\Delta \text{ص}}{\text{ص}} \times \frac{\text{س}}{\Delta \text{س}} =$$

$$\frac{\Delta \text{ص}}{\Delta \text{س}} \times \frac{\text{س}}{\text{ص}}$$

وتتضح العلاقة بين منحنى الإنتاج الكلي ومرونة الإنتاج في الشكل البياني الذي يوضح الحالات المختلفة للدالة الإنتاجية فهي أكبر من واحد صحيح في بداية العملية الإنتاجية إلى أن يبلغ منحنى متوسط لإنتاج أقصى قيمة له. وعند هذه النقطة تكون مرونة الإنتاج مساوية للواحد الصحيح وبعد هذه النقطة وعندما يتناقص منحنى الإنتاج المتوسط ويتزايد الإنتاج الكلي بمعدل متناقص تكون مرونة الإنتاج أقل من واحد صحيح. وعندما يصل الإنتاج الكلي أقصى

أما إذا بلغت مرونة الإنتاج الصفر فإنها تشير إلى أن الإنتاج الكلي بلغ أقصى ما يمكن وأن استخدام أي وحدات أخرى إضافية من الموارد سينتج عنها خسارة للمنشأة لأنه لـن يتحقـق أي زيادة في الإنتاج الكلي.

٧-قانون تناقص الغلة

وينص هذا القانون على أنـه كلمـا اسـتخدمنا وحـدات متتاليـة مـن العنصـر الإنتـاجي المتغير مع كمية ثابتة من العناصر الإنتاجية الأخرى فأن الناتج الكلي يتزايد في البداية بمعدل متزايد ثم يتزايد في أخر الأمر بكميات متناقصة.

وهناك عدة فروض عامة يجـب توافرهـا لظهـور ظـاهرة الغلـة المتناقصـة وهـذه يمكـن إجمالها في الآتي :

١. يجب أن تكون وحدات العنصر الإنتاجي المتغير المضاف متساوية ومتجانسة ومتتابعة.
٢. أن تكون الفترة الإنتاجية ثابتة ومحددة.
٣. أن تكون المعرفة والخبرة الفنية ثابتة أي تبقى على ما هـي لا يعتريهـا تغـير أو تقـدم أي بمعنى أن يبقى المستوى التكنولوجي دون تغير.

وتوضح منحنيات الإنتاج الكلي والمتوسط والحدي في الشكل السابق رقم (٣١) الخاصـية المعروفة بقانون تناقص الغلة أو تناقص الإيرادات. وقد تمت ملاحظة واشتقاق هذا القانون علـى ضوء استخدام العمل في الإنتاج مع ثبات عناصر الإنتاج الرأسماليـة كـالآلات والمعـدات والمبـاني والإنشاءات، وقد أوضحت الدراسات التطبيقية تعزيز وصحة الاعتقاد في هذا القانون.

ولتوضيح المقصود بهذا القانون فإذا افترضنا وجود خط إنتاج لتجميع السيارات مثلاً فإذا تم استخدام عامل واحد لتشغيل هذا الخط فإن الإنتاج من السيارات التي يمكن إنتاجها من توليفة الموارد المشار إليها والتي تشمل الآلات والعامل تكون صغيرة.

وفي الحقيقة فإن كمية الإنتاج هذه سوف تكون أقل من الكمية الممكن الحصول عليها باستخدام وحدات أقل من المعدات الرأسمالية، بسبب عدم كفاءة استخدام عامل واحد لتشغيل خط إنتاج متكامل لإنتاج السيارات. حيث كان من الممكن استخدام هذا العامل في تجميع السيارات بعيداً عن خط الإنتاج.

وعندما يتم إضافة عدد أخر من العمال لتشغيل خط الإنتاج مع بقاء الطاقة الإنتاجية للخط المذكور ثابتة فإن الإنتاج الكلي سوف يتزايد بسرعة، مما يعني زيادة كفاءة استخدام الآلات والمعدات والعمالة، ويرجع هذا إلى تزايد الإنتاجية الحدية لعنصر العمل، وترجع هذه الزيادة في الإنتاجية الحدية إلى تطبيق مبدأ التخصص وتقسيم العمل .

إلا أنه تجد الإشارة إلى أن الزيادة المتتالية للإنتاجية الحدية للعمل لن تستمر إلى الأبد ولكنها تستمر خلال مدى معين لعدد الوحدات المستخدمة من عنصر العمل حيث أنه كما يتضح من الجدول رقم (١٠) فإن العامل الأول الذي يتم استخدامه يؤدي إلى زيادة الإنتاج الكلي من صفر إلى (١٥) وحدة أي أن الإنتاجية الحدية للعامل المذكور تبلغ (١٥) وحدة، وعند استخدام عامل أخر فإن الإنتاج الكلي يرتفع إلى (٣١) وحدة أي أن الإنتاجية الحدية للعامل الثاني تبلغ (١٦) وحدة، أي أن الإنتاجية الحدية للعامل الثاني أكبر من الإنتاجية الحدية للعامل الأول، وعند إضافة العامل الثالث فإن الإنتاج الكلي يرتفع إلى (٤٨) وحدة ومن ثم فإن

الإنتاجية الحدية لهذا العامل تساوي (١٧) وحدة إلا أنه مع استمرار استخدام عدد اكبر من العمال فإن الزيادة في الإنتاج الكلي سوف تكون بمعدل متناقص وذلك بسبب تناقص الإنتاجية الحدية لكل عامل إضافي يتم استخدامه. وينطبق هذا على العامل الرابع والخامس والسادس والسابع حيث يضيف كل منهم إلى الإنتاج الكلي كمية أقل من التي يضيفها العامل السابق، حيث أنه بينما يضيف العامل الرابع (١١) وحدة للإنتاج الكلي، فإن العامل الخامس يضيف (٨) وحدات فقط، وهكذا حتى العامل السابع والذي تصل إنتاجيته وحدة واحدة، ثم تصبح الإنتاجية الحدية لكل عامل مضاف سالبة وعندئذ فإن الإنتاج الكلي يأخذ في التناقص.

ويحدث هذا على سبيل المثال في حالة خط تجميع السيارات فإن زيادة عدد العمال إلى عدد معين مع ثبات الطاقة الإنتاجية لخط التجميع يؤدي إلى تعطيل العمال لبعضهم البعض بسبب عدم وجود فراغ كاف للحركة منهم أثناء الإنتاج.

كما يلاحظ من الجدول رقم (١٠) فإن الإنتاجية الحدية السالبة لعنصر العمل تحدث عندما يتم استخدام العامل الثامن مع بقاء الكمية المستخدمة من الآلات والمعدات عند وحدتين فقط، فإن الإنتاج الكلي ينخفض من (٧٣) إلى (٧٢) وحدة أي أن الإنتاجية الحدية للعامل الثامن تساوي (-١)، وهكذا بالنسبة للعاملين التاسع والعاشر واللذين تبلغ إنتاجيتهما الحدية (-٢)، (-٣) وحدات على التوالي.

٨-المراحل الثلاثة للإنتاج :

لقد ميز الاقتصاديون بين ثلاثة مراحل للدالة الإنتاجية وذلك كما يتضح من الشكل رقم (٣١) وتتميز المرحلة الأولى بزيادة نسبة الأصول الثابتة إلى عدد العمال .

وتبدأ المرحلة الأولى من نقطة الأصل في الشكل المذكور حتى (س٢)، وتتميز الدالة الإنتاجية في هذه المرحلة بزيادة الإنتاج بمعدلات متزايدة مع زيادة استخدام عنصر العمل،

وذلك من نقطة الأصل حتى النقطة (س١) ثم بعد ذلك يزيد الإنتاج بمعدلات متناقصة من النقطة (س١) حتى النقطة (س٢).

أما المرحلة الثانية فأنها تبدأ من (س٢) حتى (س٣) وتتسم هذه المرحلة بانخفاض الإنتاجية الحدية للوحدات المتتالية التي يتم استخدامها من عنصر العمل، وتستمر هذه المرحلة حتى يصل الإنتاج الكلي إلى أقصاه أو إلى أقصى كمية ممكنة من الإنتاج يمكن الحصول عليها من الالات والمعدات والعمالة، كما تبلغ الإنتاجية الحدية لعنصر العمل عندما يبلغ الإنتاج الكلي أقصاه صفراً.

أى أن هذه المرحلة تشير إلى تناقص الغلة او تناقص العائد على عنصر العمل، كما أن هذه المرحلة تتسم بزيادة الإنتاج الكلي بمعدلات متناقصة.

وتتسم المرحلة الثالثة والتي تبدأ من النقطة (س٣) وما بعدها يتناقص الإنتاج الكلي، وذلك بسب الإنتاجية الحدية السالبة للوحدات المتتالية من عنصر العمل التي يتم استخدامها بعد (س٣).

ويلاحظ أنه يكون من غير المنطقي للمنشأة أن تقوم بالإنتاج في المرحلة الأولى أو المرحلة الثالثة. فبالنسبة للمرحلة الثالثة فإنه لن يكون من المنطقي الإنتاج فيها بسبب تناقص الإنتاج الكلي والذي يرجع إلى الإنتاجية الحدية السالبة لعنصر العمل، ومن ثم فإنه يمكن زيادة الإنتاج الكلي باستخدام وحدات أقل من العمل، ولهذا فإنه حتى وإن كانت تكلفة استخدام العمل صفراً فإن المنشأة لن تحقق أقصى أرباح ممكنة إذا تم الإنتاج في المرحلة الثالثة.

وكذلك فإن الإنتاج في المرحلة الأولى يكون أيضاً غير منطقي وذلك بسبب وفرة المتاح من عناصر الإنتاج الثابتة بالنسبة لعنصر العمل، ومن ثم فإن الإنتاجية الحدية لعناصر الإنتاج الثابتة تكون سالبة وعلى هذا فإنه يمكن زيادة الإنتاج باستخدام وحدات أقل من عناصر الإنتاج الثابتة، أو من الممكن زيادة الإنتاج بزيادة عدد الوحدات المستخدمة من عنصر العمل حتى يحدث التوزان بين عناصر الإنتاج الثابتة وعنصر الإنتاج المتغير المضاف، ولن يتحقق هذا إلا في المرحلة الثانية.

٩- أهمية قانون تناقص الغلة وعلاقته ببعض النظريات الاقتصادية

تبدو أهمية هذا القانون في مجالات ثلاثة هي نظرية النفقة ونظرية القيمة ونظرية التوزيع.

ففي مجال نظرية النفقة نجد أن تناقص الغلة يؤدي إلى زيادة النفقة أي أن زيادة كمية أحد العناصر المشتغلة بإنتاج سلعة معينة واقتران هذه الزيادة بنقص ناتجه الحدي والمتوسط يؤدي إلى زيادة نفقة الإنتاج الحدية والمتوسطة.

أما من ناحية علاقة قانون الغلة المتناقصة بنظرية القيمة أو الثمن فقد تعتبر تكلفة الإنتاج من أهم العوامل التي تحدد ثمن السلعة أي قيمتها فإذا زادت تكاليف إنتاج سلعة ما أدى ذلك إلى ارتفاع ثمنها والعكس صحيح. فلو فرض أن إنتاج السلعة كان خاضعاً لقانون الغلة المتناقصة، فمعنى ذلك أن أي زيادة في الكميات المستخدمة من العنصر الإنتاجي المتغير ينتج عنها بالتالي تناقص في الإنتاج الكلي، ويؤدي هذا بالتالي إلى زيادة تكاليف الإنتاج. وهذا يؤدي إلى ارتفاع ثمن السلعة مما يؤثر على اقتصاديات المشروع.

وأخيراً نجد أن قانون تناقص الغلة يؤثر أيضاً على نظرية التوزيع وهي النظرية التي تهتم ببيان القوى التي تؤثر على تحديد أنصبة عناصر الإنتاج المختلفة من الناتج الكلي أي النظرية التي تبين العوامل التي تحكم تحديد مستوى الأجور والريع والفوائد والأرباح فنصيب كل عنصر يتوقف على ناتجه الحدي. فإذا كان الناتج الحدي للعمل مرتفعاً فإن هذا يؤدي إلى ارتفاع مستوى الأجور. أما إذا زاد عدد العمال بسبب زيادة السكان واقترن ذلك بتناقص الناتج الحدي للعمل فإن هذا يؤدي إلى انخفاض مستوى الأجور وهكذا بالنسبة لسائر عناصر الإنتاج.

١٠- تأثير عنصر الزمن على الإنتاج :

ولاستيعاب دور الزمن في الإنتاج وتأثيره على التكاليف فإن الاقتصاديون يفرقون بين ثلاث فترات زمنية. حيث تعرف الفترة الأولى بالمدى اللحظي أو متناهي الصغر للزمن بحيث أن الإنتاج خلال هذه الفترة يظل ثابتاً. أما الفترة الثانية والتي تعرف بالمدى القصير فإن المنشأة تتمكن من خلالها من تغيير عناصر الإنتاج المتغير كالعمالة ومستلزمات الإنتاج ولكنها لا تستطيع تغيير عناصر الإنتاج الثابتة كالمباني والآلات والمعدات. أما الفترة الثالثة والتي تعرف بالمدى الطويل فإن المنشأة خلال هذه الفترة تكون قادرة على تغيير كافة عناصر الإنتاج سواء المتغيرة أو الثابتة. وواضح أن الفترة الزمنية للمدى الطويل أطول من الفترة الزمنية للمدى القصير والمدى المتناهي الصغر.

لاستيعاب هذه المفاهيم يلاحظ أنه في حالة إحدى مصانع الصلب والتي تستغل طاقتها الإنتاجية بنسبة ٧٠٪. فإذا حدث وارتفع الطلب فجأة على الصلب بسبب الخروج الفجائي لإحدى الوحدات المنافسة من الإنتاج بسبب بعض الظروف الطارئة. فإن هذا المصنع لن يستطيع الاستجابة الفورية لتلبية الطلب المتزايد على الصلب. حيث أن هذه الاستجابة تحتاج إلى

مراجعة سوق الطلب على الصلب قبل زيادة الطلب.وكذلك مراجعة المخزون من الإنتاج والمواد الخام، ثم محاولة تشغيل الأفران الغير مستعملة وإعادة تنظيم ساعات العمل وتدبير الاحتياجات الإضافية من مستلزمات الإنتاج اللازمة لزيادة الإنتاج لتلبية الطلب المتزايد على منتجات المصنع، وخلال هذه الفترة التي يتم فيها الترتيب لزيادة الإنتاج فإن الإنتاج يظل ثابتاً عند المستوى الذي كان عليه قبل زيادة الطلب، وعلى هذا فإنه خلال هذه الفترة متناهية القصر فإن الإنتاج يظل ثابتاً.

وبمرور الوقت فإن المصنع المشار إليه يبدأ في زيادة الإنتاج وفقاً للطلب المتزايد حيث أنه يمكن للمصنع زيادة هذا الإنتاج بزيادة عدد ساعات العمل أو تعيين عمال جدد وزيادة معدل استغلال الطاقة وتعرف عوامل الإنتاج الممكن تغييرها في المدى القصير بعناصر الإنتاج المتغير (**Variable factors**) وعلى هذا فإن المدى القصير يشير إلى الفترة الزمنية التي يستطيع خلالها المصنع تغيير الإنتاج بتغيير عناصر الإنتاج المتغيرة.

وبفرض أن الزيادة في الطلب من المتوقع أن تستمر لفترة زمنية أطول لمدة عامين أو ثلاثة مثلاً فإن المصنع المشار إليه قد يفكر في زيادة الطاقة الإنتاجية والتي تحدث عندما تزيد عناصر الإنتاج الثابتة (**Fixed factors**) كالمباني والآلات والمعدات كالأفران وخلافه، ويلاحظ أن عناصر الإنتاج الثابتة لا يمكن تغييرها في المدى القصير بسبب طول الفترة اللازمة لإنشاء المباني وتركيب الآلات وكذلك قد تحول بعض التشريعات دون هذا التوسع في المدى القصير.

وعلى هذا فإن الإنتاج الكفء لا يحتاج فقط إلى العمالة المدربة ومستلزمات الإنتاج المناسبة وإنما يحتاج كذلك إلى الوقت. وبالنسبة لعنصر الوقت قد تم التمييز بين ثلاث فترات زمنية عند تحليل الإنتاج والتكاليف. ويمن تلخيص هذه الفترات الزمنية على النحو التالي :

أ) الفترة القصيرة جداً ويطلق عليها أحياناً فترة السوق أو فترة اللحظة **Momentary run** وفيها يكون حجم الإنتاج ثابتاً نتيجة لعدم إمكانية تغيير أي من عوامل الإنتاج.

ب) الفترة القصيرة **The Short Run** وفيها يمكن تغيير حجم الإنتاج نتيجة لإمكانية تغيير بعض العوامل الإنتاجية المتغيرة مثل المواد الخام والأيدي العاملة. إلا أن طول هذه الفترة يكون غير كافياً لإحداث تغيير في الآلات والمباني وخلافه. ومن الملاحظ أن المشروع يهدف إلى تعظيم كمية الإنتاج في المدى القصير، فالمشروع يعيش حياته الإنتاجية يوم بيوم خاصة في ظل سوق المنافسة الكاملة حيث يوجد عدد كبير وصغير الحجم من المشروعات الإنتاجية.

ج) الفترة الطويلة : **The Long Run** وفيها يمكن تغيير حجم ونمط الإنتاج نتيجة تغيير كل عوامل الإنتاج. ففي الفترة الطويلة تصبح كل عناصر الإنتاج متغيرة.

١١- تأثير التقدم التكنولوجي على الإنتاج

لقد أدى التطور التكنولوجي الذي شهدته الدول الصناعية المتقدمة إلى ظهور العديد من السلع التي لم تكن معروفة من قبل ويكفي ما يشهده مجالا الاتصالات كل يوم من ظهور سلع جديدة، وحتى بالنسبة للسلع المعروفة فإن مجالات إنتاجها قد شهدت كذلك تطوراً تكنولوجياً أدى إلى ظهور سلع جديدة أخذت تحل تدريجياً محل السلع القديمة مثل الساعات الرقمية وأجهزة الحاسب الآلي والألياف الصناعية والمختلطة بالألياف الطبيعية وغير ذلك من السلع الأخرى.

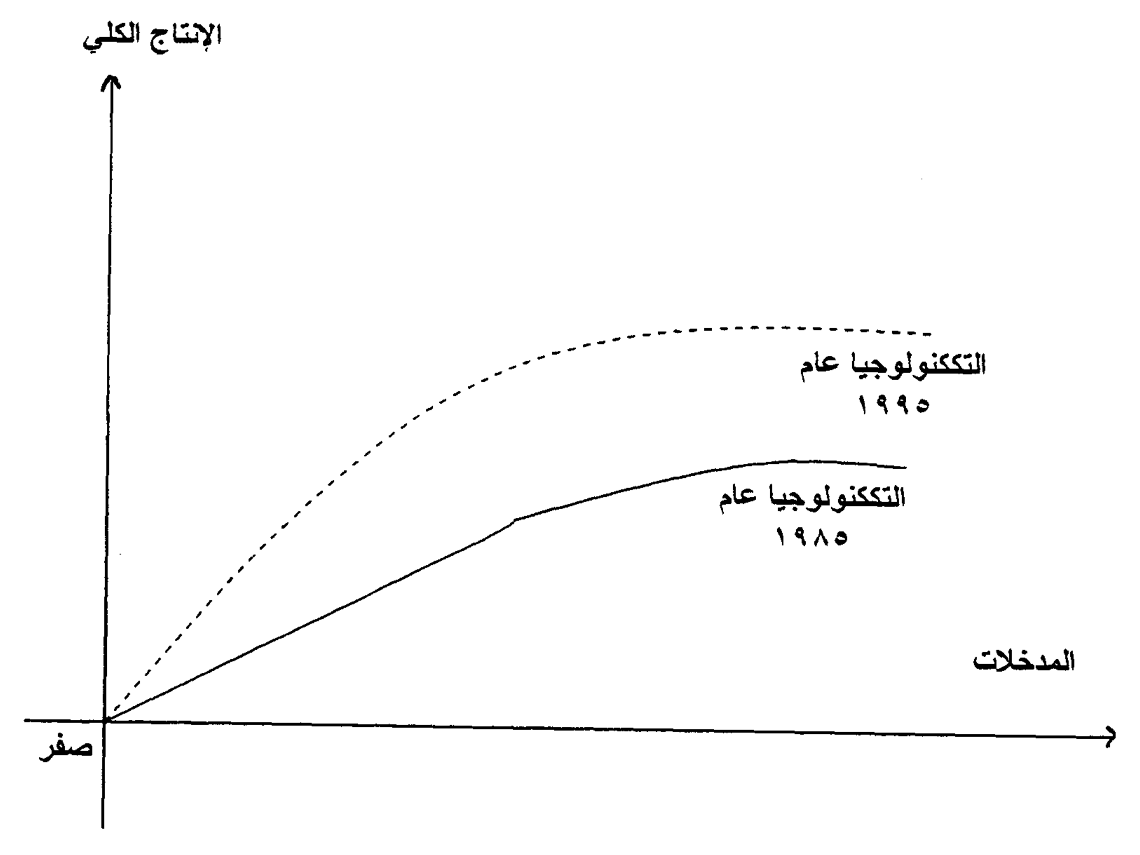
ويشير التغير التكنولوجي إلى التغير في التكنولوجيا التي تؤدي إلى ظهور منتجات حديثة، وتطوير المنتجات القديمة وكذلك تغيير أساليب الإنتاج.

ويحدث التغير التكنولوجي عندما تتطور العلوم الهندسية وتطبيقاتها مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج باستخدام نفس الكمية من المدخلات، أو بمعنى أخر زيادة كفاءة استخدام المدخلات، واستخدام قدراً أقل من المدخلات لإنتاج نفس الكمية من المخرجات، أي أن التطور التكنولوجي يحدث عندما تتغير دالة الإنتاج ويفرق الإقتصاديون في هذا الصدد بين التغير التكنولوجي الذي يؤدي إلى ظهور منتجات جديدة أو تطوير المنتجات القديمة، والتغير التكنولوجي الذي يؤدي إلى إدخال أساليب إنتاجية جديدة أو تطوير الأساليب الإنتاجية القائمة ومن أمثلة هذا النوع الأول من التغير الذى طرأ على الأساليب الإنتاجية أو التكنولوجية المستخدمة في صناعة أجهزة الحاسبات الإليكترونية الشخصية والتي أدت إلى زيادة سرعة هذه الحاسبات في العمليات الحسابية بمعدل ١٥٪ سنوياً لمدة ثلاث عقود.

ويوضح الشكل رقم (٣٦) كيف يؤدي التغير التكنولوجي إلى انتقال منحنى الإنتاج الكلي إلى أعلى، حيث يبين المنحنى الأسفل في الشكل المذكور دالة الإنتاج عام ١٩٨٥ بينما يوضح المنحنى الأعلى دالة الإنتاج عام ١٩٩٥، ويوضح هذا الشكل أن التطور التكنولوجي أدى إلى زيادة معدل إنتاج الوحدة من المدخلات بنسبة ٥٠٪، فمثلاً الوحدة الأولى كانت تنتج (٢٠٠٠) وحدة وفقاً لدالة الإنتاج عام ١٩٨٥ ارتفع إنتاجها إلى ٣٠٠٠ وحدة وفقاً لدالة الإنتاج عام ١٩٩٥ أي أن معدل إنتاج الوحدة من المدخلات زاد بنسبة ٥٠٪.

وعلى هذا فإنه يمكن التعبير عن التطور التكنولوجي بانتقال منحنى الإنتاج الكلي إلى أعلى. شكل رقم (٣٦) .

التغير التكنولوجي



ولكن هناك سؤالاً يفرض نفسه في هذا الصدد، وهو هل يمكن أن يحدث تراجع في التكنولوجيا ؟ بحيث يؤدي هذا إلى انتقال منحنى الأشغال الكلي إلى أسفل، أن الإجابة على هذا السؤال في دول اقتصاد السوق تكون بالنفي، ذلك أن الأساليب التكنولوجية المتخلفة تقوم المنشآت أو الوحدات الإنتاجية دائماً باستبدالها واستخدام التقنيات الحديثة التي تؤدي إلى تخفيض التكاليف وزيادة الأرباح. ومن ثم فإن الوحدات الإنتاجية في سعيها المستمر والدائم إلى زيادة قدرتها الإنتاجية في السوق وزيادة أرباحها تقوم باستمرار بالبحث عن الأساليب التكنولوجية الجديدة لاستخدامها بدلاً من الأساليب المتخلفة.

وعلى الرغم من هذا فإنه قد يحدث تراجع في التكنولوجيا وذلك عند استخدام الوحدات الإنتاجية أساليب تكنولوجيا تؤدي إلى زيادة معدلات التلوث البيئي مما يؤدي إلى تراجع الإنتاج بسبب تغيير نوعية الموارد الإنتاجية وخاصة الأرض والمياه. ومن ثم فإنه إذا تم إلزام هذه الوحدات بإتباع أساليب تكنولوجية صديقة للبيئة فإن هذا يؤدي إلى القضاء على التراجع التكنولوجي واستمرار التطور التكنولوجي.

الباب الخامس

نظرية التكاليف الإنتاجية

Costs of Production

مقدمة :

تمثل نظرية النفقة أهمية كبيرة في دراسة علم الاقتصاد، وذلك لأن تفسير القيم النسبية للسلع المختلفة لا يمكن تحقيقه إلا في ضوء معرفة النفقات المتعلقة بهذه السلع. كما أن نفقة إنتاج السلعة يؤثر تأثيراً واضحاً في تحديد عرض السلعة الذي يؤثر بدوره في تحديد ثمن السلعة أو قيمتها النسبية. كما تؤثر تكاليف أو نفقات الإنتاج في قرار المنشأة حيث تعتبر الوسيلة الأساسية لتوجيه الموارد الإنتاجية. كما أن تحليل النفقة الإنتاجية في المدى القصير يختلف عنه في المدى البعيد.

١. مفهوم وأنواع النفقات أو التكاليف الإنتاجية :

يقصد بنفقة إنتاج سلعة ما يكلفه إنتاج هذه السلعة ويمكن أن نفرق، في هذا الصدد، بين نفقة الإنتاج النقدية ونفقة الإنتاج الحقيقية.

ويقصد بنفقة الإنتاج النقدية، وهي نفقة الإنتاج بالمعنى الجاري المستخدم في أوساط أرباب الأعمال، المبالغ النقدية المنفقة في الإنتاج، أي التي دفعت فعلاً للآخرين مقابل خدمات عوامل الإنتاج.

ويقصد بنفقة الإنتاج الحقيقية ليس فقط المبالغ التي دفعت مقابل المستلزمات المستخدمة في الإنتاج، بل الموارد الحقيقية التي استخدمت في إنتاج السلعة، أي يقصد بها

خدمات العمل ورأس المال والأرض المستخدمة في إنتاج السلعة. ويمكن أيضاً أن نعبر عن هذه النفقة الحقيقية بالسلع التي كان يمكن لهذه الموارد أن تنتجها لو لم تستخدم في إنتاج السلع موضوع الدراسة. وهو ما يعرف "بنفقة الاختيار".

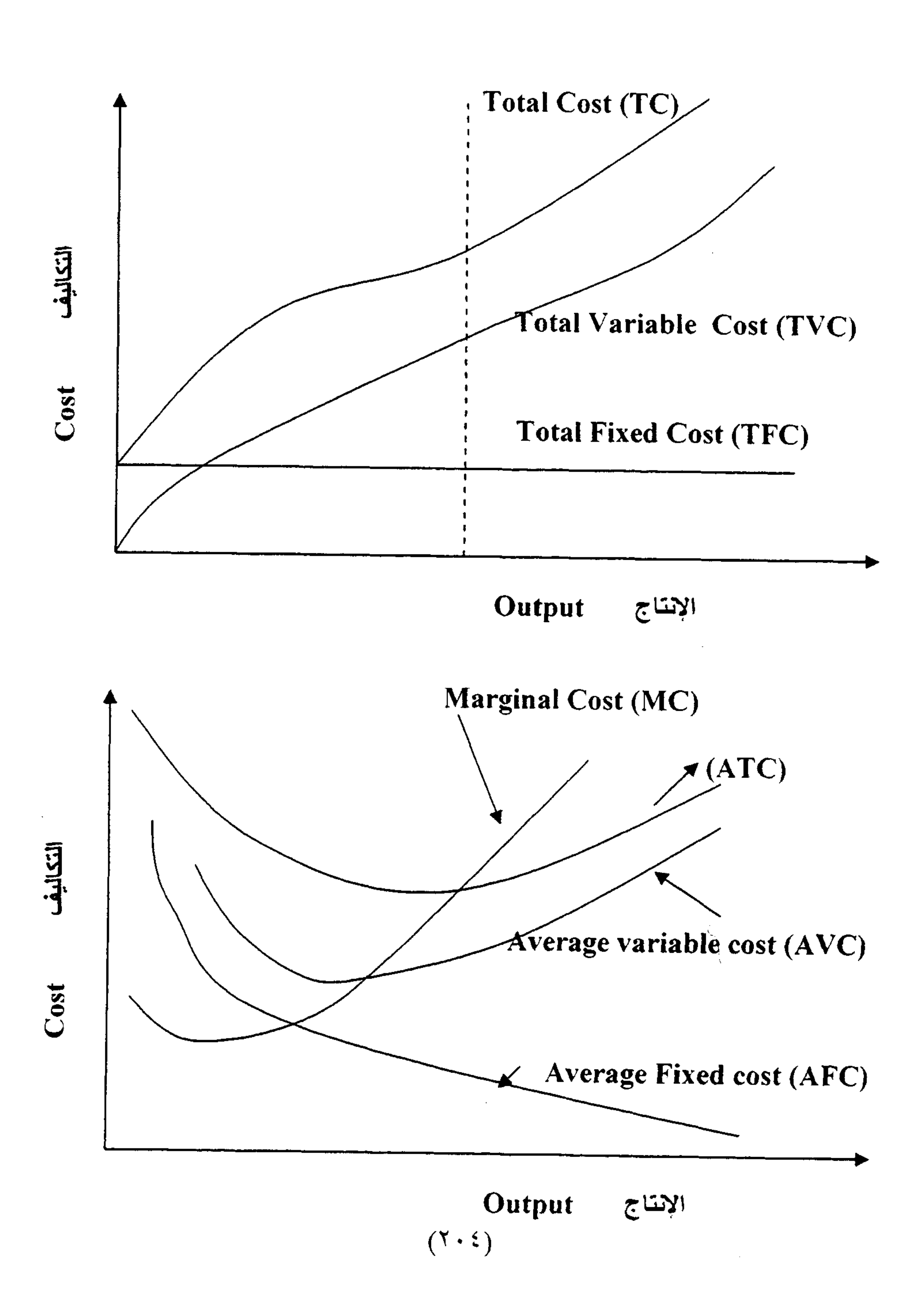
والتكاليف هي مقدار ما يدفع نظير خدمات عوامل الإنتاج. وتؤثر التكاليف بصفة عامة في قرار المنشأة. فالتكاليف تمثل دليل اختيار بين توليفات الموارد المختلفة والتي يمكن استخدامها كمؤشر لترجيح بديل على أخر.

وهناك بصفة عامة نوعان من التكاليف أحدهما يطلق عليه التكاليف أو النفقات المتغيرة **Variable Costs** والآخر يطلق عليه التكاليف أو النفقات الثابتة **Fixed Costs**. وبصفة عامة فالتكاليف المتغيرة ترتبط بالإنتاج وهي تمثل المدفوعات لعوامل وخدمات عوامل الإنتاج المتغيرة ومثال هذا النوع ما يدفع من أجور الأيدي العاملة وغيرها.

أما التكاليف الثابتة فهي لا ترتبط بالإنتاج، وهي تلك المدفوعات التي تقوم الوحدة الإنتاجية بدفعها سواء أنتجت أم لم تنتج. ومن أمثلة ذلك الضرائب العقارية، إيجار الأرض، والفائدة على رأس المال المستثمر وغيرها.

وتختلف هذه المفاهيم بين المدى الطويل والمدى القصير. ففي المدى القصير تكون الطاقة الإنتاجية ثابتة وكذلك عدد الوحدات الإنتاجية في كل منشأة. بيد أنه في المدى الطويل تكون الطاقة الإنتاجية متغيره وكذلك فكل وحدة لها مرونة كاملة (أو حرية كاملة) في الخروج أو الدخول إلى حلبة الإنتاج، وبذلك يكون عدد الوحدات الإنتاجية متغيرة، إذا ففي المدى الطويل تكون كل التكاليف متغيرة وذلك لأن كل الموارد متغيرة.

وبداهة سوف يختلف منحنى التكاليف الكلية باختلاف مراحل الإنتاج فمنحنى التكاليف الكلية هو خط مستقيم في حالة الإنتاجية الثابتة. ويأخذ شكل منحنى في حالة الإنتاجية المتناقصة والمتزايدة على التوالي. شكل رقم (٣٧) و (٣٨).



وقد لا يفيد كثيراً في التخطيط للمنشأة الأخذ بهذه المؤشرات الإجمالية ويكون من الأجدى التعرف على ما يسمى بتكلفة الوحدة المنتجة Per Unit Cost. فيمكن اشتقاق متوسط التكاليف الثابتة Average Fixed Cost (A F C)، ومتوسط التكاليف المتغيرة Average Variable Cost (A V C)، ومتوسط التكاليف الكلية (A T C) Average Total Cost والتكاليف الحدية (M C) Marginal Cost. وهذه المتوسطات جميعها تندرج تحت مفهوم المتوسط، ويمكن حساب كل منها بالقسمة المباشرة على مستوى الإنتاج المقابل أي :

$$AFC = \frac{TFC}{Y} \; ; \; AVC = \frac{TVC}{Y}$$

$$ATC = AFC + AVC = \frac{TC}{Y}$$

ويوضح الشكل البياني السابق طبيعة هذه العلاقات. أما التكاليف الحدية M C فهي مقدار التغير في التكاليف نتيجة إنتاج وحدة واحدة إضافية من الناتج. وهي بمثابة تكاليف أي وحدة من عنصر الإنتاج مقسوماً على الغلة الحدية لهذه الوحدة أي :

$$MC = \frac{dTC}{dY}$$

٢-تكاليف الإنتاج في المدى القصير .

(أ) التكاليف الكلية الثابتة والمتغيرة :

إذا نظرنا إلى وحدة إنتاجية تقوم بإنتاج كميات معينة من إحدى السلع (ك) وذلك باستخدام بعض المدخلات من رأس المال والعمل ومستلزمات الإنتاج، وتقوم هذه الوحدة بشراء احتياجاتها من المستلزمات المشار إليها بالأسعار السائدة في السوق، ولما كانت تلك الوحدة تهدف إلى تحقيق أقصى قدر ممكن من الأرباح فإنها تقوم عادة بالاهتمام بالتكاليف التي تتحملها للحصول على المدخلات المذكورة، حيث يقوم المحاسبون بحساب التكاليف الكلية التي تقوم الوحدة بتحملها عند كل مستوى من مستويات الإنتاج (ك).

ويوضح الجدول رقم (١٤) التكاليف الكلية (ت. ك) اللازمة لإنتاج الكميات المشار إليها من المنتج، وبالنظر إلى العمودين (١) ، (٤) فإنه يلاحظ أن زيادة التكاليف الكلية نتيجة لزيادة كمية الإنتاج، وهذا الأمر مقبول لأن الزيادة في الإنتاج تتطلب زيادة كمية المدخلات، وبالتالي قيمة هذه المدخلات، فمثلاً تنفق الوحدة (١١٠) جنيه لإنتاج وحدتين من المنتج، بينما تنفق (١٣٠) جنيه لإنتاج (٣) وحدات وهكذا.

ولتحقيق أقصى قدر ممكن من الأرباح فإن مديري المنشأة أو الوحدة يجب أن يكونوا متأكدين من أنه قد تم تحمل أدنى قدر ممكن من التكاليف للحصول على مستلزمات الإنتاج مثل الوقود وغيره من مستلزمات الإنتاج الأخرى، وأن الوحدة تتبع أحدث الأساليب التكنولوجية في الإنتاج، هذا بالإضافة إلى حسن اتخاذ القرارات الأخرى التي تتخذها الإدارة، ونتيجة لجهود الإدارة فإن التكاليف الثابتة والمتغيرة تمثل أدنى قدر ممكن من التكاليف اللازمة لإنتاج المستويات المختلفة من الإنتاج الموضحة في الجدول.

(١) التكاليف الثابتة : Fixed Costs

يوضح العمودين (٢) ، (٣) بالجدول رقم (١٤) تقسيم التكاليف الكلية إلى تكاليف ثابتة وتكاليف متغيرة.

وتشير التكاليف الثابتة والتي يشار إليها أحياناً بالتكاليف غير المباشرة أو التكاليف الفارقة (Sunk Costs) إلى أجور المباني وأجور استخدام الآلات والمعدات والفائدة على القروض، ومرتبات الموظفين الدائمين وهكذا.

وتقوم الوحدة بتحمل تكلفة هذه البنود حتى وإن توقفت عن الإنتاج تماماً، كما أن قيمة هذه البنود تظل ثابتة عند المستويات المختلفة من الإنتاج، وعلى هذا فإن العمود رقم (٢) يوضح أن قيمة التكاليف الثابتة لم تتغير عن (٥٥) جنيه.

(٢) التكاليف المتغيرة : Variable Costs

يوضح العمود رقم (٣) بجدول رقم (١) التكاليف المتغيرة والتي تتغير بتغير مستوى الإنتاج، وتشمل هذه التكاليف المواد الخام وأجور العمالة غير المستديمة وتكاليف الطاقة وغير ذلك من عناصر التكلفة التي ترتبط مباشرة بالإنتاج. وعلى هذا فإن قيمة هذه التكاليف تكون صفراً إذا لم تقم الوحدة بالإنتاج أي أن التكاليف المتغيرة يمكن النظر إليها على أنها ذلك الجزء من التكاليف الكلية التي تتغير بتغير مستوى الإنتاج، وعلى هذا فإن الزيادة في التكاليف الكلية عند زيادة الإنتاج تعادل الزيادة في التكاليف المتغيرة، لأن التكاليف الثابتة لا تتغير بتغير مستوى الإنتاج، ولهذا فإن قيمة هذه التكاليف يتم استبعادها عند حساب الزيادة في التكاليف الكلية عند زيادة الإنتاج، فمثلاً تزيد التكاليف الكلية بمبلغ ٢٥ جنيه عند زيادة الإنتاج من وحدة واحدة إلى وحدتين، وتساوي هذه الزيادة قيمة الزيادة في التكاليف المتغيرة.

ويمكن تلخيص المفاهيم الثلاثة للتكاليف على النحو التالي :

أ- التكاليف الكلية والتي تمثل الحد الأدنى من التكاليف التي تتحملها الوحدة لإنتاج كمية معينة من الإنتاج، وتزيد هذه التكاليف بزيادة كمية الإنتاج.

ب- التكاليف الثابتة والتي تمثل تلك التكاليف التي تتحملها الوحدة حتى وأن توقفت عن الإنتاج نهائياً، ولا تتغير قيمة هذه التكاليف بتغير كمية الإنتاج.

ج- التكاليف المتغيرة والتي تشير إلى التكاليف التي تتغير بتغير كمية الإنتاج، وتشمل هذه التكاليف تكلفة مستلزمات الإنتاج الأجور وتكلفة الوقود والفوائد وباقي البنود الأخرى التي تتغير بتغير كمية الإنتاج.

وتعبر المعادلة التالية عن العلاقة بين المفاهيم الثلاثة للتكاليف :

ت ك = ت ث + ت م

حيث تشير :

ت ك = إلى التكاليف الكلية.

ت ث = إلى التكاليف الثابتة.

ت م = إلى التكاليف المتغيرة

جدول رقم (١٤) التكاليف الثابتة والمتغيرة والكلية

الكمية	التكاليف الثابتة	التكاليف المتغيرة	التكاليف الكلية	التكاليف الحدية
(ك)	ت. ث جنيه	ت.م جنيه	ت ك	ت ح
(١)	(٢)	(٣)	(٤)	(٥)
صفر	٥٥	صفر	٥٥	
١	٥٥	٣٠	٨٥	٣٠
٢	٥٥	٥٥	١١٠	٢٥
٣	٥٥	٧٥	١٣٠	٢٠
٤	٥٥	١٠٥	١٦٠	٣٠
٥	٥٥	١٥٥	٢١٠	٥٠
٦	٥٥	٢٢٥	٢٨٠	٧٠

(ب) تعريف التكاليف الحدية : Definition of Marginal Cost

يعتبر مفهوم التكاليف الحدية واحداً من أهم المفاهيم المستخدمة في علم الاقتصاد، وتشير التكاليف الحدية إلى الزيادة في التكاليف الكلية عند زيادة كمية الإنتاج بوحدة واحدة، فإذا كانت تكلفة الإنتاج (١٠٠٠) وحدة من إحدى السلع هو (١٠,٠٠٠) جنيه زادت إلى (١٠,١٥) جنيه عند إنتاج (١٠٠١) وحدة فإن التكاليف الحدية لإنتاج الوحدة الإضافية من السلعة تساوي (١٥) جنيه.

ويوضح العمود رقم (٥) حساب التكاليف الحدية وفقاً لبيانات جدول رقم (١٤) حيث تم الحصول على التكاليف الحدية بطرح التكاليف الكلية بالعمود رقم (٢) من التكاليف الكلية للكمية السابقة للإنتاج. وعلى هذا فإن للتكاليف الحدية لإنتاج الوحدة الأولى هى ٣ جنيه (٨٥ – ٥٥). أما التكاليف الحدية للوحدة الثانية فتبلغ ٢٥ جنيه (١١٠ – ٨٥) وهكذا.

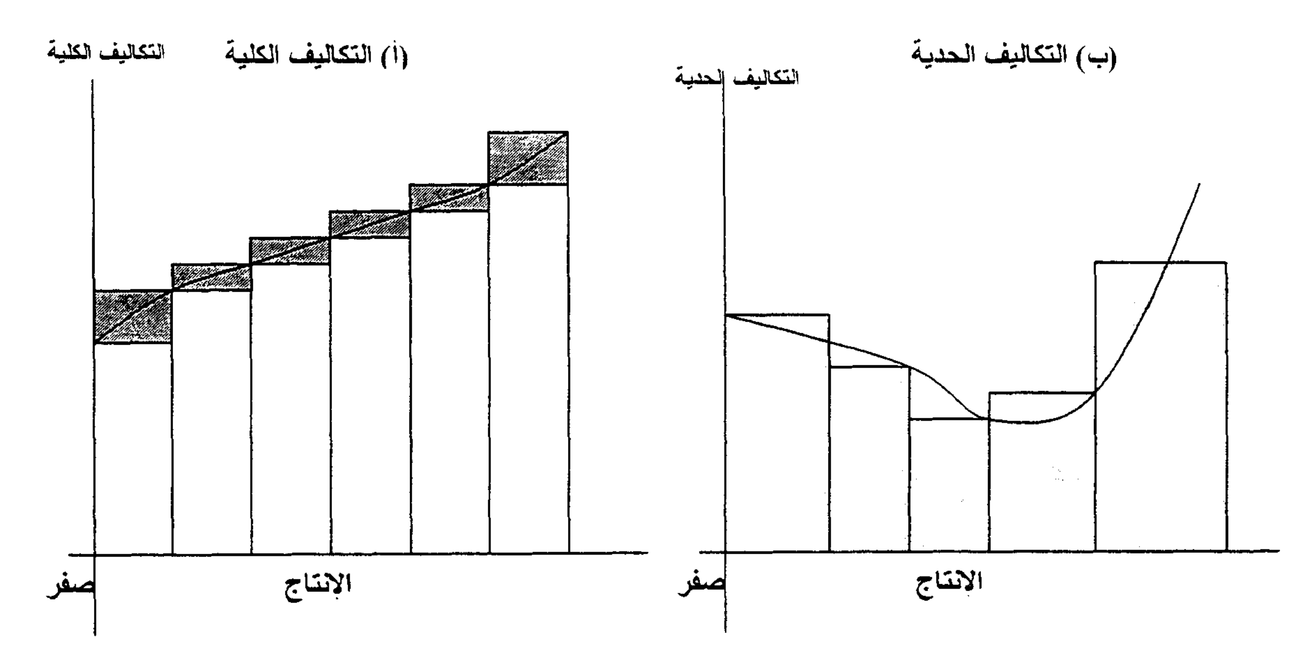
ويمكن حساب التكاليف الحدية من التكاليف المتغيرة، وذلك بطرح التكاليف المتغيرة بالعمود رقم (٣) جدول رقم (١) من التكاليف المتغير لكمية الإنتاج السابقة، ويرجع هذا إلى أن الزيادة في التكاليف المتغيرة نتيجة لزيادة الإنتاج تساوي دائماً الزيادة في التكاليف الكلية.

(ج) التمثيل البياني للتكاليف الحدية Marginal Cost in Diagrams

يوضح الشكل رقم (٣٩) التكاليف الكلية والتكاليف الحدية، حيث أن التكاليف الكلية ترتبط بالتكاليف الحدية بنفس الطريقة التي يرتبط فيها الإنتاج الكلي بالإنتاج الحدي، والمنفعة الكلية بالمنفعة الحدية كما سبق وأن أوضحنا من قبل.

وقد أوضحت الدراسات التطبيقية لمعظم الأنشطة الإنتاجية إلى أن منحنى التكاليف الحدية في المدى القصير يأخذ شكر حرف (U) في اللغة الإنجليزية، ويشير هذا الشكل إلى تناقص التكاليف الحدية في المستويات الأولى من الإنتاج حتى يصل إلى أقل قيمة ممكنة ثم يأخذ بعد ذلك في الارتفاع. وتوضح المساحات المظللة في القسم (ب) من الشكل رقم (٣٩) التكاليف الحدية للوحدات المتتالية المضافة للإنتاج .

شكل رقم (٣٩) التكاليف الكلية والتكاليف الحدية



(ج) التكاليف المتوسطة: : Average Costs

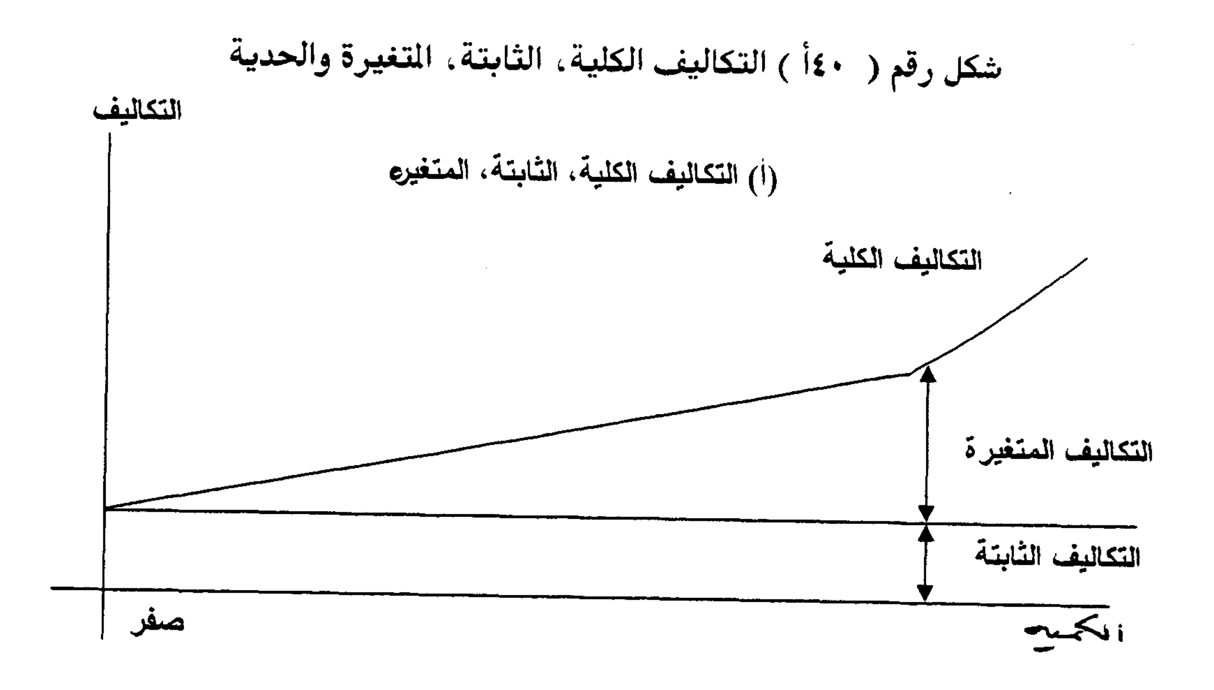
يعتبر مفهوم التكاليف المتوسطة أحد المفاهيم المهمة عند تحليل التكاليف، حيث أن مقارنة متوسط تكاليف الوحدة من الإنتاج بسعر بيعها يمكن من التعرف على الربح المحقق، وتحسب التكاليف المتوسطة بقسمة التكاليف الكلية على عدد الوحدات المنتجة وذلك كما يوضحه العمود رقم (٦) بالجدول رقم (١٥) ويتم حساب التكاليف المتوسطة بالمعادلة التالية :

$$\text{التكاليف المتوسط} = \frac{\text{التكاليف الكلية}}{\text{كمية الإنتاج}} = \frac{\text{ت ك}}{\text{ك}}$$

ووفقاً لبيانات العمود رقم (٦) المذكور فإنه عندما يتم إنتاج وحدة واحدة، فإن التكاليف المتوسطة وقدرها (٨٥ ÷ ١ = ٨٥) تساوي التكاليف الكلية الموضحة بالعمود رقم (٤) وعندما يزيد الإنتاج إلى وحدتين فإن التكاليف تصبح (٥٥) جنيه (١١٠ ÷ ٢)، ويلاحظ أنه في المستويات الأولى من الإنتاج تأخذ التكاليف المتوسطة في الانخفاض حتى تصل إلى أدنى قيمة وقدرها (٤٠) جنيه عندما تكون عدد وحدات الإنتاج (٤) وحدات وبعدها تأخذ التكاليف المتوسطة في الارتفاع ببطء.

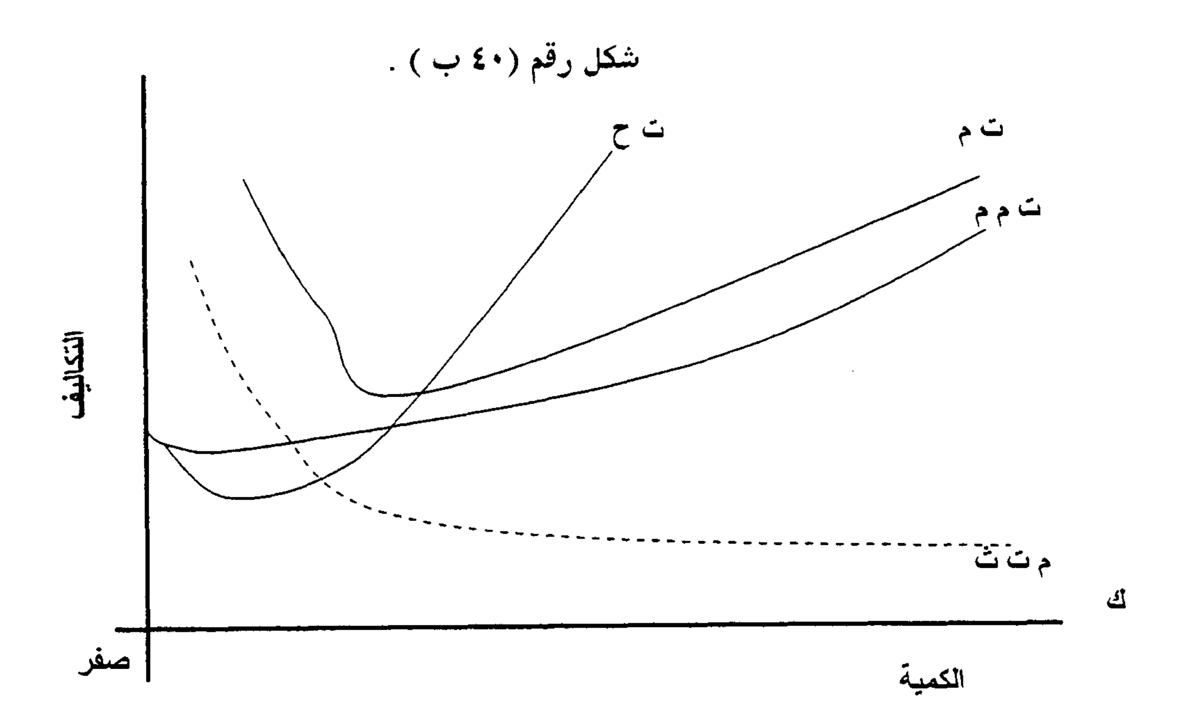
ويوضح الشكل رقم (٤٠) الرسم البياني لبيانات جدول رقم (١٥) حيث يوضح القسم (أ) من الشكل المذكور منحنى التكاليف الكلية، والمتغيره والثابتة للمستويات المختلفة من الإنتاج، ويوضح القسم (ب) من الشكل المذكور التكاليف المتوسطة الكلية ومتوسط التكاليف المتغيرة ومتوسط التكاليف الثابتة وكذلك التكاليف الحدية، ويوضح القسم (أ) كذلك سلوك منحنى التكاليف الكلية والمتغيرة مع ثبات التكاليف الثابتة.

شكل رقم (٤٠أ) التكاليف الكلية، الثابتة، المتغيرة والحدية



(ب) التكاليف المتوسطة والحدية

شكل رقم (٤٠ ب) .



١) التكاليف المتوسطة الثابتة والمتغيرة :

Average , Fixed and Variable Costs

كما أنه يمكن تقسيم التكاليف الكلية إلى تكاليف ثابتة وتكاليف متغيرة، فإن التكاليف المتوسطة الكلية تنقسم كذلك إلى تكاليف متوسطة ثابتة وتكاليف متوسطة متغيرة، وحيث أن التكاليف الثابتة لا تتغير بتغير مستوى الإنتاج فإن متوسط التكاليف الثابتة تأخذ في الانخفاض كلما زاد الإنتاج ويقترب من المحور الأفقي ولكن لا يقطعه بزيادة الإنتاج إلى ما لا نهاية.

٢) التكاليف المتوسطة الدنيا Minimum Average Cost

يلاحظ من القسم (ب) من الشكل رقم (٤٠) أن منحنى التكاليف الحدية يقطع منحنى التكاليف المتوسطة عندما تكون هذه التكاليف المتوسطة أقل ما يمكن، وهذا يعني أنه إذا كانت التكاليف الحدية أقل من التكاليف المتوسطة فإن هذه التكاليف تكون متناقصة أي أنه إذا كانت تكلفة الوحدة الأخيرة من الإنتاج أقل من الوحدة الأخيرة السابقة فإن التكاليف المتوسطة (شاملة الوحدة الأخيرة) تكون أقل قبل إضافة هذه الوحدة الأخيرة من الإنتاج، ولهذا فإن منحنى التكاليف المتوسطة يجب أن يكون متناقص، وعلى هذا فإنه إذا كان منحنى التكاليف أسفل منحنى التكاليف المتوسطة فإن هذه التكاليف الحدية المتوسطة يجب أن تكون متناقصة.

أما إذا كان منحنى التكاليف الحدية أعلى من منحنى التكاليف المتوسطة فإن هذا يشير إلى أن تكلفة الوحدة الأخيرة من الإنتاج تكون اكبر من تكاليف الوحدات السابقة، وعلى هذا فإن متوسط تكاليف الوحدة شاملاً الوحدة الأخيرة من الإنتاج أكبر من متوسط تكاليف الوحدة قبل إضافة الوحدة الأخيرة من الإنتاج، وعلى هذا فإنه عندما يكون منحنى التكاليف الحدية أعلى من منحنى التكاليف المتوسطة فإن منحنى التكاليف المتوسطة يجب أن يكون متزايداً.

وأخيراً فإنه عندما تتساوي التكاليف الحدية مع التكاليف المتوسطة، أي عندما تتساوى تكلفة إنتاج الوحدة الأخيرة مع التكاليف المتوسطة للوحدات السابقة، فإن التكاليف المتوسطة بعد زيادة الإنتاج بالوحدة الأخيرة وعندئذ فإن منحنى التكاليف المتوسطة يكون مفرطحاً عندما تتساوى التكاليف المتوسطة مع التكاليف الحدية.

ولاستيعاب العلاقة بين التكاليف الحدية والتكاليف المتوسطة فإنه يجب دراسة وفهم القسم (ب) من الشكل رقم (٤٠) وبيانات جدول رقم (١٥) جيداً، ويلاحظ من بيانات الجدول المذكور أنه بالنسبة للوحدات الثلاث الأولى من الإنتاج فإن التكاليف الحدية تكون أقل من التكاليف المتوسطة ولهذا فإن هذه التكاليف تتناقص وتتساوى التكاليف الحدية مع التكاليف المتوسطة عندما يكون مستوى الإنتاج ٤ وحدات. ثم بعد ذلك تزيد التكاليف الحدية عن التكاليف المتوسطة ومن ثم تتزايد التكاليف المتوسطة.

ويمكن تلخيص ما سبق بالإشارة إلى أنه عندما تكون التكاليف الحدية أقل من التكاليف المتوسطة فإن هذا يؤدي إلى تناقص التكاليف المتوسطة. أما إذا كانت التكاليف الحدية أكبر من التكاليف المتوسطة فإن هذا يؤدي إلى تزايد التكاليف المتوسطة. وعندما تكون التكاليف المتوسطة أقل ما يمكن فإن التكاليف الحدية تساوي التكاليف المتوسطة.

جدول رقم (١٥) حساب التكاليف المتوسطة

والحدية من التكاليف الكلية

الكمية	التكاليف الثابتة	التكاليف المتغيرة	التكاليف الكلية	التكاليف الحدية	متوسط تكاليف الوحدة	متوسط التكاليف الثابتة	متوسط التكاليف المتغيرة
(١)	(٢)	(٣)	(٤)	(٥)	(٦)	(٧)	(٨)
صفر	٥٥	صفر	٥٥	٣٠	ما لا نهاية	ما لا نهاية	غير محدد
١	٥٥	٣٠	٨٥	٢٥	٨٥	٥٥	٣٠
٢	٥٥	٥٥	١١٠	٢٠	٥٥	٢٧,٥	٢٧,٥
٣	٥٥	٧٥	١٣٠	٣٠	٤٣	١٨,٣	١٨,٣
٤	٥٥	١٠٥	١٦٠	٤٠	٤٠	١٣,٧	٢٦,٣
٥	٥٥	١٥٥	٢١٠	٥٠	٤٢	١١,٠	٣١,٠
٦	٥٥	٢٢٥	٢٨٠	٧٠	٤٦,٧	٩,٢	٣٧,٥
٧	٥٥	٣١٥	٣٧٠	٩٠	٥٢,٩	٧,٩	٤٥,٠
٨	٥٥	٤٢٥	٤٨٠	١١٠	٦٠,٠	٦,٩	٥٣,١
٩	٥٥	٥٥٥	٦١٠	١٣٠	٦٧,٧	٦,١	٦١,٧
١٠	٥٥	٧٠٥	٧٦٠	١٥٠	٧٠,٥	٥,٥	٧٠,٥

٢- العلاقة بين كمية الناتج ونفقة الإنتاج :

توجد علاقة بين الكمية التي ينتجها المشروع وبين نفقة إنتاج الوحدة أو متوسط النفقة وتتلخص هذه العلاقة في أنه إذا زادت كمية الناتج ينخفض متوسط النفقة ويستمر في الانخفاض حتى يبلغ هذا أدنى مستوى ثم يعود إلى الارتفاع ولكن لماذا يحدث هذا ؟ تتوقف الإجابة إلى الطريقة التي تمت بها الزيادة في الإنتاج.

١) فإذا كانت الزيادة تمت عن طريق الزيادة في نطاق المشروع أو حجمه بحصوله على آلات جديدة أو زاد في المبانى بحيث ترتب على ذلك زيادة طاقته الإنتاجية فإن الانخفاض في متوسط نفقة الإنتاج يرجع إلى مزايا الإنتاج الكبير. ويستمر هذا الانخفاض حتى يبلغ المشروع حجمه الأمثل فتصل كفاءته الإنتاجية أقصاها فينخفض متوسط النفقة إلى أدنى حد ممكن.

بعد هذا الحد إذا استمر المشروع في التوسع يبدأ متوسط النفقة في الارتفاع نتيجة قيود الإنتاج المتغير. ولما كان المنظم لا يستطيع أن يغير طاقته الإنتاجية إلا في الأجل الطويل. لهذا يرجع انخفاض النفقة المتوسطة ثم ارتفاعها بعد حد معين في المدة الطويلة إلى مزايا الإنتاج الكبير وقيوده.

٢) إذا كانت الزيادة في الإنتاج ترجع إلى زيادة عدد العمال، أو المواد الأولية مع بقاء حجم المشروع على ما هو عليه. وهو ما يحدث في المدة المتوسطة حيث لا يستطيع المنظم أن يغير من الطاقة الإنتاجية لمشروعه فإن التغير في متوسط النفقة يرجع إلى تأثير قانون الغلة المتناقصة. فقد سبق أن بينا أنه إذا زادت كمية أحد العناصر مع بقاء كمية العناصر الأخرى ثابتة فإن الناتج الحدي أو الناتج المتوسط يزيد أولاً ثم يثبت وبعد ذلك يتناقص، وهذا هو ما يفسر لنا التغير في كمية الناتج والتغير في نفقة الإنتاج في الحالة التي نحن بصددها حيث ترجع زيادة الناتج إلى زيادة بعض العناصر المتغيرة

(عدد العمال أو كمية المواد الأولية) مع بقاء كمية العناصر الأخرى ثابتة فمرحلة تزايد الناتج المتوسط ليست في الواقع إلا مرحلة تناقص متوسط النفقة المتغيرة، ومرحلة تناقص الناتج المتوسط ليست في الواقع إلا مرحلة تزايد متوسط النفقة المتغير ومرحلة ثابت الناتج المتوسط هي مرحلة ثبات متوسط النفقة المتغيرة.

وتعتبر العلاقة بين الإنتاج والتكاليف واضحة وبسيطة، حيث أنه عند كل مستوى من مستويات الإنتاج فإنه على الوحدة أو المنشأة أن تختار توليفة من المدخلات تؤدي إلى تخفيض قيمة تكاليف الإنتاج إلى اقل ما يمكن، حيث إن اختيار هذه التوليفة من المدخلات تؤدي إلى زيادة أرباح المنشأة. وعند حساب تكاليف التوليفة المشار إليها فإنها تبدوا كما في الجدول

جدول رقم (١٦) حساب التكاليف الكلية من بيانات الإنتاج وتكاليف المدخلات

الإنتاج	آلات ومعدات (آلة)	عدد العمال	إيجار الآلة (جنيه)	أجر العامل (جنيه)	التكاليف الكلية (جنيه)
(١)	(٢)	(٣)	(٤)	(٥)	(٦)
صفر	١٠	صفر	٥,٥	٥	٥٥
١	١٠	٦	٥,٥	٥	٨٥
٢	١٠	١١	٥,٥	٥	١١٠
٣	١٠	١٥	٥,٥	٥	١٣٠
٤	١٠	٢١	٥,٥	٥	١٦٠
٥	١٠	٣١	٥,٥	٥	٢١٠
٦	١٠	٤٥	٥,٥	٥	٢٨٠
٧	١٠	٦٣	٥,٥	٥	٣٧٠
٨	١٠	٨٥	٥,٥	٥	٤٨٠
٩	١٠	١١١	٥,٥	٥	٦١٠
١٠	١٠	١٤١	٥,٥	٥	٧٦٠

ويمكن حساب تكاليف الإنتاج من بيانات الإنتاج والمدخلات وذلك وفقاً لما توضحه بيانات جدول رقم (١٦)، فإذا قام أحد الأشخاص باستئجار عدد (١٠) آلات لمدة عشر سنوات بواقع (٥,٥) جنيه للآلة. كما أنه قام باستئجار بعض العمال بأجر يومي قدره (٥) جنيه للعامل لإنتاج إحدى السلع فإن ذلك سيتم توضيحه من خلال

الأعمدة الثلاثة الأولى من الجدول السابق حيث يبين الجدول أن دالة إنتاج السلعة أو العلاقة بين كمية الإنتاج وتوليفة المدخلات التي تستخدم في الإنتاج أن تكلفة استخدام الآلات تعتبر ثابتة لأنها مستأجرة كما سبقت الإشارة لمدة عشر سنوات، ولذلك فإن المستأجر يتحمل القيمة الايجارية لهذه الآلات حتى وأن توقف عن الإنتاج. أما قيمة الأجور وتكلفة استخدام العمالة فتعتبر تكاليف متغيرة لارتباط هذه العمالة بالإنتاج حيث تبلغ قيمة هذه التكاليف صفراً إذا لم يكن هناك إنتاج، وتزيد بزيادة الإنتاج.

ويمكن حساب تكاليف إنتاج ثلاث وحدات مثلاً من السلعة والتي تستخدم في إنتاجها الآلات المتاحة والتي تبلغ قيمتها الايجارية (٥٥) جنيه و (١٥) يوم عمل بتكلفة قدرها (٧٥) جنيه، وبهذا فإن التكاليف الكلية تبلغ (١٣٠) جنيهاً، ويمكن حساب تكاليف إنتاج بقية مستويات الإنتاج الموضحة بالجدول بنفس الطريقة.

٤-العلاقة بين منحنيات الإنتاجية ومنحنيات التكاليف :

يمكن من خلال تحليل دالتي الإنتاج والتكاليف الإشارة إلى النقاط الهامة الآتية :

١) أن منحنى الناتج الحدي يقطع منحنى الناتج المتوسط عندما يكون هذا الأخير عند نهايته العظمى.

٢) كلما كان الناتج الحدي متزايد كلما كان منحنى الناتج الحدي أعلى من منحنى الناتج المتوسط وهي مرحلة تزاد الغلة. وعندما يبدأ الناتج الحدي في التناقص خاصة بعد تقاطعه مع منحنى الناتج المتوسط معلناً بذلك بداية مرحلة تناقص الغلة يكون منحنى الناتج الحدي أسفل منحنى الناتج المتوسط.

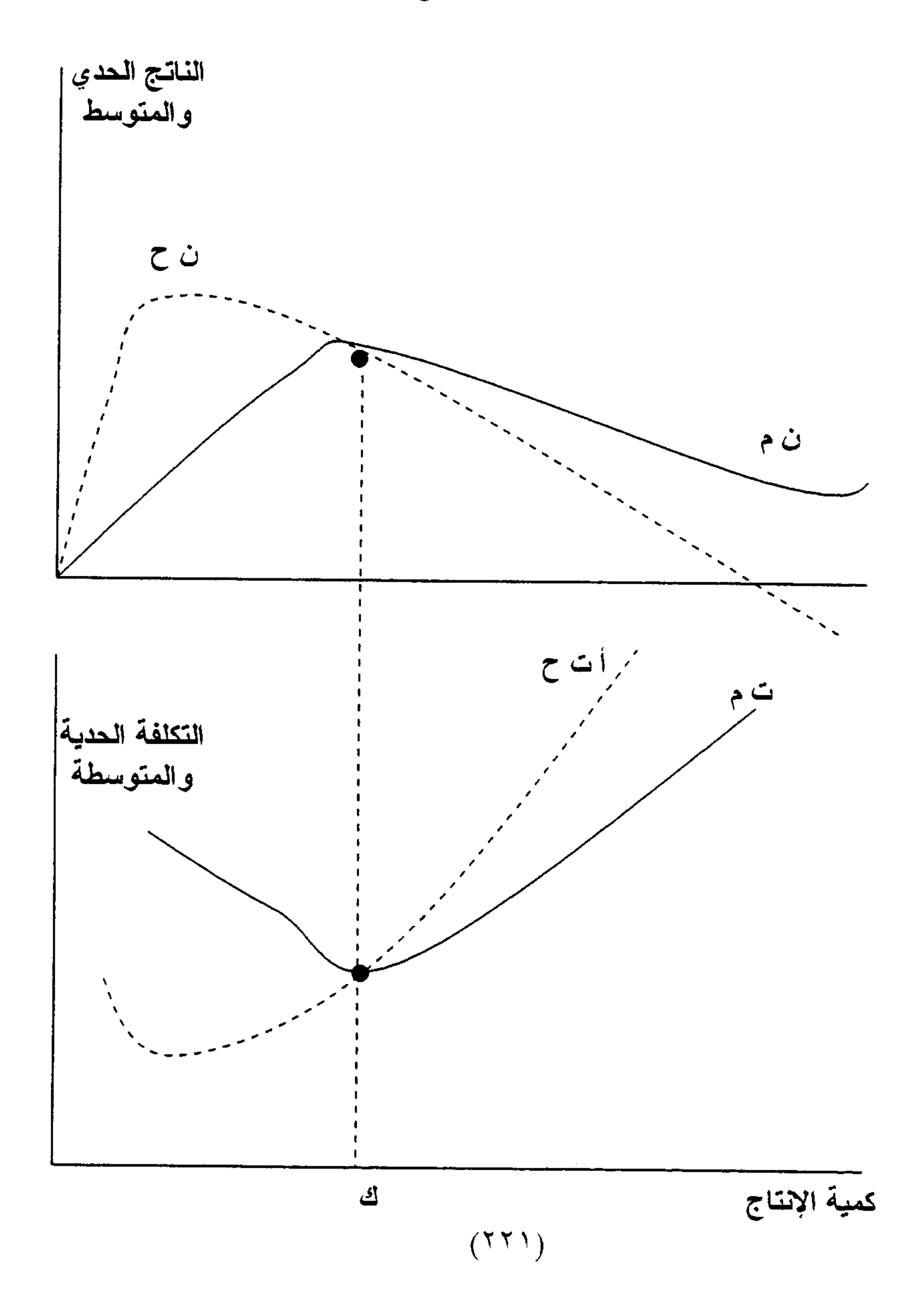
٣) عندما يكون الناتج الحدي متزايد فإن منحنى التكاليف الحدية يكون هابطاً وهذا يتحقق نتيجة أن إنتاج كل وحدة إضافية من الناتج يتطلب تكاليف حدية أقل فأقل وبالتالي يتسبب انخفاض التكلفة الحدية في انخفاض متوسط التكاليف الإجمالية. إلا أن منحنى التكلفة الحدية يكون أسفل منحنى متوسط التكاليف الإجمالية ومتوسط التكاليف المتغيرة.

٤) عندما يبدأ قانون تناقص الغلة في السريان على الناتج الحدي فإن منحنى التكلفة الحدية يبدأ في الارتفاع إلى أن يتقابل مع منحنى متوسط التكاليف الإجمالية وابتداء من هذه النقطة يكون منحنى التكلفة الحدية أعلى من منحنى متوسط التكاليف الإجمالية ومتوسط التكاليف المتغيرة.

كما أن ارتفاع التكلفة الحدية باستمرار يتسبب في تزايد متوسطي التكاليف الإجمالية والمتغيرة. وهذا يعني أن كميات أكبر من عناصر الإنتاج المتغيرة تكون مطلوبة من أجل زيادة الإنتاج بوحدة إضافية واحدة.

ومما سبق يتضح أن منحنيات التكاليف ما هي إلا معكوس منحنيات الإنتاجية. وترتيباً على ذلك فإن حجم الإنتاج الذي يتقاطع عنده منحني الناتج الحدي والناتج المتوسط هو نفس حجم الإنتاج الذي يتحقق عنده أيضاً تقاطع منحنى التكلفة الحدية ومتوسط التكاليف الإجمالية ويمكن توضيح ذلك بيانياً في الرسم التالي : (شكل رقم ٤١) .

العلاقة بين منحنيات الإنتاج والتكاليف

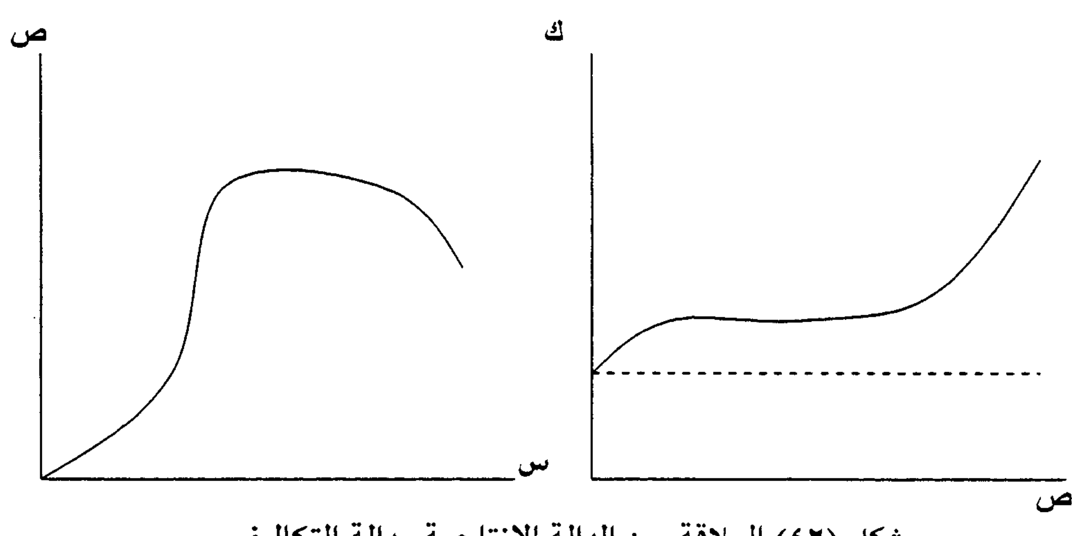


٥-العلاقة بين الدالة الإنتاجية ودالة التكاليف :

لتوضيح العلاقة بين شكل الدالة الإنتاجية وشكل دالة النفقات (أو التكاليف) فإنه يمكن التعبير عن التكاليف الكلية "ك" كدالة في التغير في الكميات المنتجة - أي أن دالة النفقات تكون :

ك = فم (ص١، ص٢، ٠٠٠، صم) حيث (ك) تمثل التكلفة بينما (ص١، ٠٠٠، صم) هي النواتج المختلفة

ويعرف هذا النوع من الدالة بالنوع البسيط كما يوجد نوع أخر من الدوال يعرف بأسم الدوال لمركبة **Functional** - وبذلك نجد أنه من المعادلة السابقة توجد علاقة بين الدالة الإنتاجية ودالة التكاليف - ويمكن أن نقول أن دالة التكاليف يمكن اشتقاقها من الدالة الإنتاجية - بحيث نجد أن معدل التغير في التكاليف يكون متناقص في مقابل المرحلة التي يكون فيها معدل التغير في الإنتاج متزايد والعكس صحيح - وفي شكل (٤٢) توضيح لهذه الفكرة.



شكل (٤٢) العلاقة بين الدالة الإنتاجية ودالة التكاليف

فتجد في هذا الشكل أن المنطقة ذات الإنتاجيات الحدية المتزايدة يقابلها منطقة في منحنى التكاليف ذات تكلفة حدية متناقصة وبالعكس ـ ومنحنى التكاليف السابق رسمه يوضح دالة التكاليف في المدى القصير حيث توجد تكاليف ثابتة .

٣- مرونة التكاليف :

تعبر عن مدى استجابة أو حساسية التكاليف الكلية الإجمالية (ت) للتغيرات التي تطرأ على حجم الإنتاج (ك). وتقاس هذه المرونة بقسمة التغير النسبي في التكاليف على التغير النسبي في حجم الإنتاج.

$$\text{مرونة التكاليف} = \frac{\text{التغير النسبي في التكاليف الكلية الإجمالية}}{\text{التغير النسبي في حجم الإنتاج}}$$

$$\text{كما أن مرونة التكاليف} = \frac{\text{التكلفة الحدية}}{\text{التكلفة المتوسطة}}$$

وتبين قيمة مرونة التكاليف مرحلة الغلة التي يمر بها الإنتاج وذلك على الوجه التالي :

١) إذا كانت القيمة أقل من الواحد الصحيح يكون الإنتاج خاضعاً لمرحلة تزايد الغلة حيث تكون التكلفة الحدية أقل من التكلفة المتوسطة مما يعني أن الناتج الحدي أكبر من الناتج المتوسط. ومعنى ذلك أنه في مرحلة تزايد الغلة تستطيع المنشأة الحصول على زيادة في الإنتاج بنسبة معينة مقابل زيادة في التكاليف بنسبة أقل.

٢) إذا كانت قيمة مرونة التكاليف تساوي الواحد الصحيح يكون الإنتاج خاضعاً لمرحلة ثبات الغلة حيث تكون التكاليف الحدية = التكلفة المتوسطة كما يكون الناتج الحدي مساوياً للناتج المتوسط. وهذا يعني أنه في استطاعة المنشأة الحصول على زيادة بنسبة معينة في الإنتاج مقابل زيادة بنفس النسبة في التكاليف.

٣) إذا كانت المرونة أكبر من الواحد الصحيح يكون الإنتاج خاضعاً لمرحلة تناقص الغلة وبالتالي تكون التكلفة الحدية أعلى من التكلفة المتوسطة ويكون الناتج المتوسط أعلى من الناتج الحدي. وهذا يعني أن نسبة الزيادة في الإنتاج أقل من نسبة الزيادة في التكاليف.

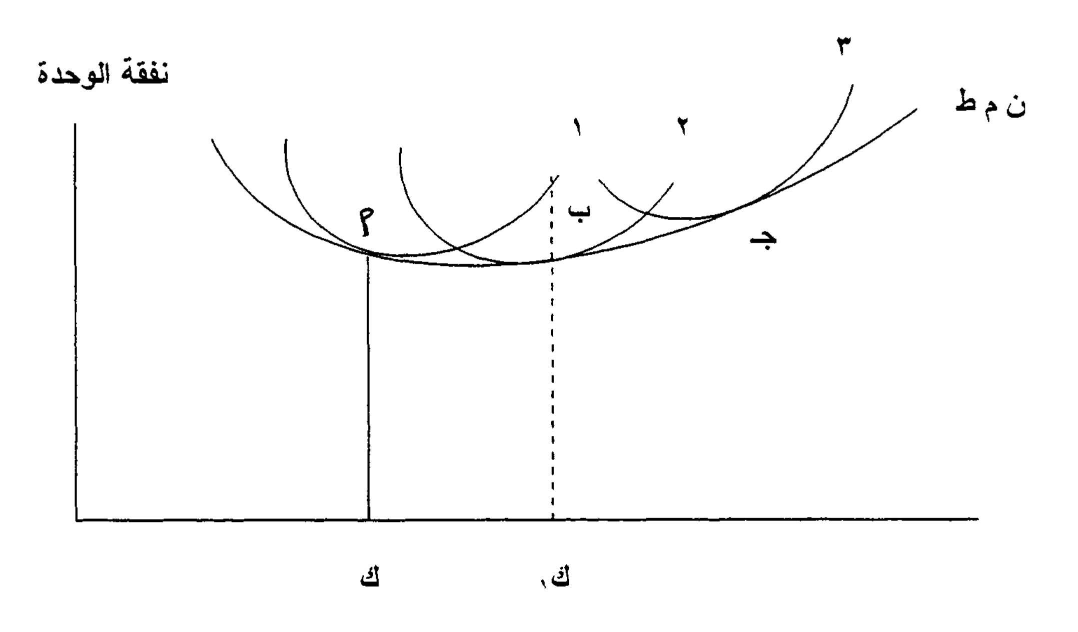
٧- دالة التكاليف في الأجل الطويل :

ذكرنا أن الأجل القصير لا يسمح بتعديل حجم المنشأة ولا الطاقة الإنتاجية بها، بل يسمح فقط بزيادة استخدام العوامل المتغيرة في حالة زيادة الإنتاج. وأوضحنا أن ذلك يعني اتجاه النفقات إلى التزايد. واستمرار الطلب على منتجات المنشأة يسمح لها في الأجل الطويل بتغيير طاقتها الإنتاجية أي بزيادة العوامل الثابتة حتى تقلل من التكلفة .

ويعني هذا أن النفقات في الأجل الطويل لن تميل إلى الارتفاع السريع أو ستكون أبطأ في ميلها إلى الارتفاع حيث يعمل المنتج على إيجاد أفضل توليفة **Combination** لعوامل الإنتاج بحيث تكون التكلفة أقل ما مكن.

غير أن تغير الطلب يجعله يعمل في ظروف أجل قصير مرة أخرى، مما يدفعه إلى تعديل الطاقة بما يتناسب والحجم الجديد من الإنتاج. وبهذا يصل إلى أقل نفقة مكنة. وعلى هذا نجد أن منحنى النفقة طويلة الأجل يمثل أدنى نقاط في منحنيات النفقة قصيرة الأجل وعلى هذا فهو منبسط عن منحنى النفقة قصيرة الأجل.

الشكل رقم (٤٣) النفقة المتوسطة في الأجلين القصير والطويل



١ ، ٢ ، ٣ ن م ق : نفقة متوسطة في الأجل القصير

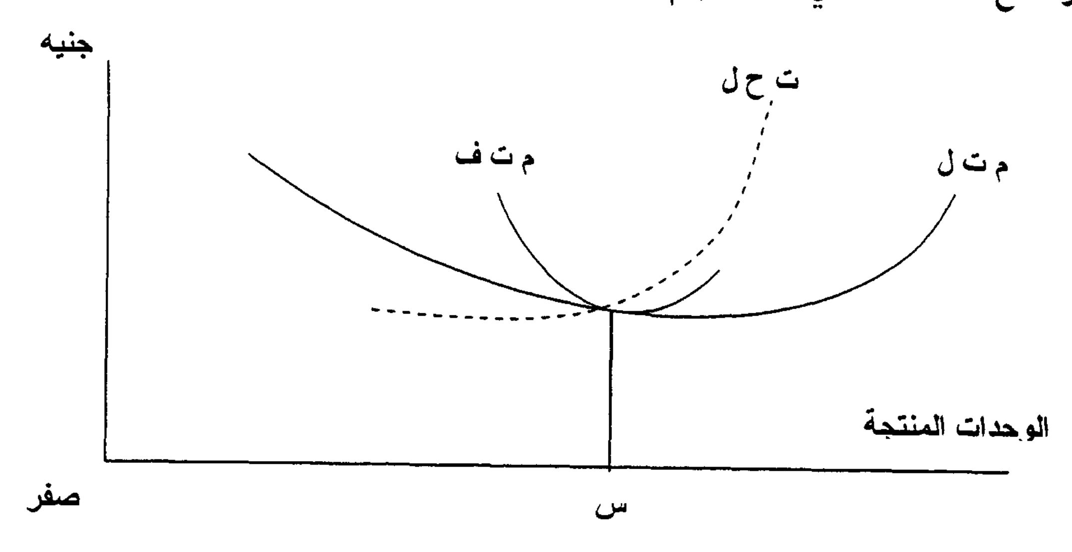
ن م ط : نفقة متوسطة في الأجل الطويل

كان المنتج يقوم بإنتاج الكمية في (ك) في الأجل القصير بأقل تكلفة، غير أن زيادة الإنتاج إلى (ك١) أدت إلى زيادة التكلفة على منحنى (ن م ق$_1$)، مما يدفعه إلى تعديل طاقته الإنتاجية. وهذه الطاقة الإنتاجية الجديدة تتناسب مع حجم إنتاجه الجديد أي (ن م ق$_2$). ولو افترضنا زيادة الطلب، فإنه في الأجل القصير لا يستطيع أن يعدل من طاقته الإنتاجية ومعنى هذا أن منحنى (ن م ق$_1$) يمثل منحنى أجل قصير أيضاً، فيعدل من طاقته الإنتاجية لينتقل إلى (ن م ق$_2$). وعليه نجد أن النفقة المتوسطة طويلة الأجل ترتبط مع منحنيات النفقة قصيرة الأجل في نقاط تمثل أدنى تكلفة بالنسبة لحجم الإنتاج أي نقطة أ ، ب ، ج في الشكل السابق .

٧-١ التكاليف الحدية في المدى الطويل :

Long Run Marginal Cost

هي عبارة عن التغير الذي يحدث في التكاليف الكلية نتيجة لزيادة الإنتاج الكلي بوحدة واحدة من الوحدات المنتجة عندما يتوفر للوحدة الإنتاجية الوقت الكافي لتغير من حجمها أي طاقتها الإنتاجية، ويرتبط منحنى التكاليف الحدية للمدى الطويل (ت ج ل) بمنحنى متوسط التكاليف في المدى الطويل (م ت ل) بنفس العلاقة التى تربط بين منحنى متوسط التكاليف في المدى القصير (م ت ن) ومنحنى التكاليف الحدية في المدى القصير (ت ح ق) وتتضح هذه العلاقة في الشكل رقم (٤٤).



يلاحظ من الشكل رقم (٤٤) أن منحنى التكاليف الحدية في المدى الطويل (ت ح ل) يقطع منحنى متوسط التكاليف في المدى الطويل (م ت ل) عن حده الأدنى، وبالتالي فعندما يكون منحنى (م ت ل) متناقصاً فإن منحنى (ت ح ل) يقع أسفلة أى يكون أقل منه وعندما يكون منحنى (م ت ل) متزايد فإن منحنى (ت ح ل) يقع أعلى منه أى يكون أكبر منه

الباب السادس

نظرية الأسواق وتكوين الثمن

Price and Market Theory

١. مفهوم الأسواق وأشكالها

يؤثر شكل السوق على الطريقة التي تتحدد بها أسعار السلع والخدمات، وعلى الكميات المنتجة من مختلف هذه السلع والخدمات، وكذلك نصيب كل عنصر من عناصر الإنتاج التي أسهمت في العملية الإنتاجية. فعندما يكون مصدر العرض الكلي لسلعة أو خدمة ما منتجاً واحداً، فأن الكمية المنتجة وكذلك السعر الذي تباع به هذه السلعة أو الخدمة يختلفان اختلافاً كبيراً عما إذا كان العرض الكلي مصدره عدد كبير من المنتجين يتصرف كل منهم بطريقة مستقلة عن الأخر ـ كما أن طبيعة سوق عناصر الإنتاج تؤثر على الأسعار السائدة لعناصر الإنتاج وهذه بدورها تؤثر على تكاليف إنتاج السلع التي ساهمت في عمليات إنتاجها.

ويتكون السوق من مجموعة من البائعين والمشترين على اتصال وثيق فيها بينهم حتى أن تبادل السلع والخدمات يأخذ مكانه بينهم. ويوجد عدد كبير من الأسواق يتم فيه تبادل السلعة أو الخدمة المنتجة، وهذه الأسواق قد تكون متصلة ببعضها أو قد تكون معزولة كلياً أو جزئياً عن البعض الأخر. وتتوقف الدرجة التي تختلف بها الأشكال المتعددة للأشواق على مدى تأثير كل من البائع أو المشتري على السعر السائد في السوق. وتتوقف درجة الاختلاف على العوامل الرئيسية الأتية :

١) درجة تجانس السلعة أو الخدمة المنتجة.

٢) عدد البائعين في السوق.

٣) عدد المشترين في السوق.

٤) درجة التعاون أو الاستقلال بين البائعين والمشترين.

وتنقسم الأسواق إلى مجموعتين هما :

الأولى : وتشمل الأسواق التي لا يكون للبائع أو المشتري أ ي تحكم في الأسعار التي يتقاضاها أو يدفعها ويطلق على هذه المجموعة المنافسة التامة.

الثانية : وتشمل كل الأسواق الأخرى والتي يكون فيها للبائع أو المشتري أو كليهما تأثير على الأسعار التي يتعاملون بها، وتعرف هذه المجموعة بالمنافسة غير التامة.

٢- أسواق المنافسة الكاملة : Atomistic Competition

تعتبر المنافسة الكاملة نظاماً مثالياً قلما يوجد في الواقع. ولذلك يلجأ الاقتصاديون عند دراستهم للأثمان إلى افتراض حالة تتوافر فيها شروط المنافسة الكاملة وعلى الرغم من أن هذه الحالة لا تتحقق أصلاً إلا أن افتراضها له أهمية كبرى في توضيح الحقائق التي تتحدد بموجبها أثمان السلع والخدمات المختلفة في السوق.

أ) شروط المنافسة الكاملة .

ويتميز سوق المنافسة الكاملة بالخصائص الآتية :

١) وجود عدد كبير من البائعين والمشترين.

٢) تجانس السلع موضع التعامل.

٣) حرية الدخول والخروج من السوق مكفولة لجميع البائعين والمشترين.

٤) حرية انتقال عناصر الإنتاج من استخدام إلى أخر.

٥) توافر العلانية التامة.

٦) عدم وجود نفقات نقل كبيرة تحدث فروق في أسعار البيع التي يعرضها البائعون.

ب- نتائج المنافسة الكاملة :

إذا اكتملت شروط المنافسة الكاملة يترتب عليها عدة نتائج منها :

١. سلطة البائع الفرد في تحديد الثمن :

سبق أن ذكرنا أن العرض الفردي يعتبر في ظل المنافسة الكاملة مجرد شيء ضئيل في بنيان العرض الكلي، وعلى ذلك فالبائع الفرد لا يستطيع أن يؤثر في العرض الكلي لا بالزيادة ولا بالنقصان، لأن العرض الفردي عديم المرونة بالنسبة للعرض الكلي.

ولذلك فإن البائع الفرد لا يمكن أن يؤثر في الثمن في ظل المنافسة الكاملة لأن الثمن يعتبر مستقلاً عنه ولا يتوقف على تصرفه، بل يتوقف على تصرف مجموع البائعين، لأنهم هم الذين يجدون في مجموعهم العرض الكلي ومن هنا يتضح أن المشروع الفردي لا أثر له في الثمن في نظام المنافسة الكاملة.

فإذا زاد البائع الفرد الثمن ولو زيادة طفيفة فإن المشترين ينصرفون عنه إلى غيره من البائعين وذلك لأن الطلب على البائع الفرد لا نهائي المرونة في المنافسة الكاملة نظراً لتجانس سلعته مع سلعة غيره من المنتجين أي أن سلعة أي بائع تعتبر بديلاً كاملاً عن سلعة البائع الأخر.

٢- خصائص الثمن في المنافسة الكاملة

يتحدد الثمن في ظل المنافسة الكاملة عند تلاقي العرض والطلب ونقطة التلاقي هذه هي وحدها التي تحقق التوازن بين الكمية المعروضة والكمية المطلوبة، وهي وحدها التي تحدد ثمن التوازن وهذا الثمن له عدة خصائص منها :

أ) وحدة الثمن.

ب) الثمن في المنافسة الكاملة هو ثمن التوازن.

ج) ثمن التوازن يحقق أكبر كمية من المبيعات.

(أ) وحدة الثمن :

تتميز المنافسة الكاملة بوحدة الثمن، ومعنى وحدة الثمن أنه لا يمكن أن يوجد في وقت واحد، وفي سوق واحدة، عدة أثمان لسلعة واحدة أي لابد من توافر وحدة الزمن، ووحدة السوق، ووحدة السلعة لتوفر وحدة الثمن.

فإذا لم يكن الزمن واحد، وصادفنا عدداً من الأثمان لسلعة واحدة فإن ذلك لا تعتبر خروجاً عن فكرة وحدة الثمن مثل ذلك الأثمان المختلفة للسلعة الواحدة في البورصة مثل ثمن الافتتاح وثمن الاقفال وما بينهما من أثمان، ولا خروج في ذلك عن وحدة الثمن لانعدام وحدة الزمن.

وتفسر وحدة الثمن في ظل المنافسة الكاملة بحرية الدخول والخروج وحرية التنقل داخل السوق وتجانس السلعة ومرونة الطلب على المشروع الفردى فإذا حدث ورغب أحد البائعين في بيع سلعة بثمن أعلى مما يبيع به الآخرون فإن المشترين ينصرفون عنه إلى الآخرين مما يجبره على خفض ثمنه. ومن الناحية الأخرى لا يكون هناك مبرر لأي منتج أي يبيع بثمن أقل من ثمن السوق.

(ب) الثمن في حالة المنافسة الكاملة هو ثمن التوازن .

فالثمن في حالة المنافسة الكاملة هو الثمن الذي يحقق التوازن بين الكمية المعروضة والكمية المطلوبة. فإذا حدث وارتفع الثمن الفعلي أو انخفض عن ثمن التوازن فإن هذا البعد لا يمكن أن يكون إلا مؤقتاً إذ تعمل القوة التلقائية على إعادة الثمن الفعلي إلى مستوى التوازن، أي إلى المستوى الذي يحقق المساواة بين الكمية المطلوبة والكمية المعروضة.

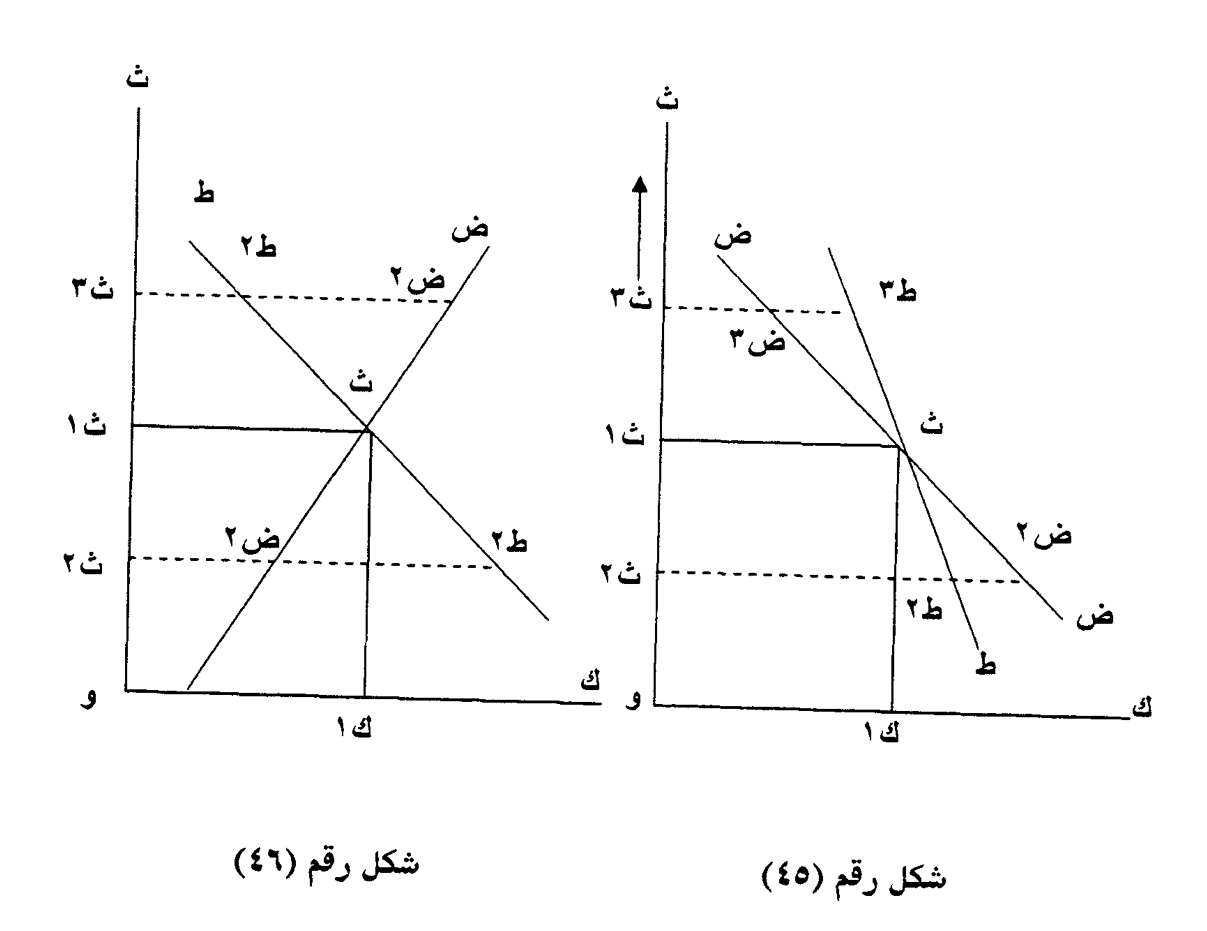
(جـ) ثمن التوازن الذي يحقق أكبر كمية ممكنة من المبيعات

ذكرنا أن ثمن التوازن هو الذي يوازن بين العرض والطلب أي هو الذي يحدد الكمية المبيعة. ويلاحظ أنه يتم عند ثمن التوازن أكبر كمية يمكن بيعها، بحيث لو ارتفع الثمن أو انخفض عند مستوى التوازن لانخفضت الكمية المبيعة.

لأنه لو ارتفع الثمن عن ثمن التوازن على الرغم من ارتفاع الكمية المعروضة في هذه الحالة وإذا انخفض الثمن عن ثمن التوازن فإن هذا الانخفاض يخفض الكمية المعروضة. ولما كانت الكمية المبيعة تتحدد بأقل الكميتين المعروضة والمطلوبة فإن انخفاض الكمية المعروضة (رغم ارتفاع الكمية المطلوبة) يخفض الكمية المبيعة.

ج- توازن السوق التنافسية :

لتحديد الأثمان في السوق التنافسية لابد من منحنى عرض السوق ومنحنى طلب السوق حيث أن الثمن يتحدد بتقاطع المنحنيان. ويبين الشكل (٤٥) الشكل البياني العادي للعرض والطلب بالنسبة للسوق التنافسية. فالتوازن يحدث عند نقطة تقاطع المنحنيان عند النقطة ت حيث تمثل $ث_١$، $ك_١$ تمثل ثمن وكمية التوازن.



شكل رقم (٤٦)

شكل رقم (٤٥)

ويجب مراعاة اختبار استقرار هذا التوازن للسوق التنافسية لكي نلاحظ ما إذا كانت نقطة التوازن هذه يمكن أن يكون لها صلة مباشرة بأية مواقف سوق حقيقية، أي إذا ما كانت هناك أية ميكانيكية تشد الأثمان والنواتج التنافسية لتتمشى مع مستوياتها التوازنية.

نفترض أنه لسبب ما انخفض ثمن السوق تحت ثمن التوازن، وليكن إلى ث٢. في هذه الحالة ستفوق الكمية المطلوبة، الكمية المعروضة بالقدر ط٢ ـ ض٢، ويمكننا أن نتوقع أن يرتفع

الثمن إلى أعلى نحو ثمن التوازن. وبنفس الطريقة فإن ثمناً مثل ث٣، الذي يكون فوق مستوى التوازن، سينتقل إلى أسفل في هذا الموقف إذن. يعطي التوازن على الأقل مظهراً بالاستقرار الذي يمكن للتحليل الديناميكي أن تفسيره .

ولكن لا يستتبع ذلك أن نقطة توازن العرض والطلب، ستكون مستقرة دائماً. وعلى العكس، من السهل أن نجد حالة حيث يعمل الجهاز في الاتجاه الخاطئ، والشكل رقم (٤٦) يصور هذا الموقف. هنا، عندما ينخفض الثمن إلى ث٢، تحت ثمن التوازن، فإن العرض سيفوق الطلب (بالكمية ض٢ ـ ط٢)، ومن ثم ينتقل الثمن إلى أسفل .

وفي العرض السابق لتوازن السوق ذكرنا أن تلاقي العرض والطلب (وعدم تحقيق أرباح غير عادية) أدى إلى ظهور سعر التوازن وكمية التوازن ـ ولكن هل نضمن حدوث هذا التلاقي منذ البداية ؟ ـ كما أننا نعلم أن التغير في أذواق المستهلكين أو رغباتهم مستمر وبخاصة في حالة تغير الدخول حيث يؤدى ذلك إلى تغير منحنى الطلب كما أن الاختراعات والاكتشافات الفنية قد تغير منحنى العرض. فهل إذا تحقق توازن معين في سوق معينة ـ ثم حدث خلل فى هذا الاتزان (لانتقال منحنى الطلب أو العرض أو كلاهما فإن السوق يعود إلى التوازن مرة ثانية ؟ وموضوع استقرار السوق يعالج مثل هذه التساؤلات فنقول أن السوق مستقرة **Stable** متى عادت إلى حالة التوازن بعد أي خلل يصيب هذا التوازن ونقول أن السوق غير مستقرة **Unstable** إذا لم تعد حالة التوازن .

ولكن متى تكون السوق مستقرة ومتى تكون غير مستقرة ؟ وللإجابة على هذا التساؤل نعرض بإيجاز لنوعين رئيسيين من استقرار السوق هما :

(أ) التوازن في الأجل القصير

(١) الاستقرار الساكن

أن الخلل الاقتصادي الذي قد يصيب التوازن ينجم عنه حدوث بعض العمليات التعادلية Adjustment Process فمثلاً إذا كان السعر في السوق أقل من سعر التوازن فأن إحدى العمليات التعادلية قد تتمثل في أن بعض المشترين يضاربون بدرجة أعلى رغبة منهم في الحصول على السلعة. وتحليل الاستقرار الساكن يتجنب معالجة العمليات التعادلية في زمن معين ولكنه يهتم فقط بنوعية واتجاه العمليات التعادلية وهل هي في اتجاه التوازن مرة ثانية أم تنحرف بالسوق بعيداً عنه.

والواقع أن العامل الأساسي في تحديد استقرار السوق من عدم استقرارها هو افتراض أساسيين حيث تقوم فكرة استقرار السوق على أساهما، ويرجع الفرض السلوكي الأول إلى العالم والرز Walras، بينما يرجع الفرض السلوكي الثاني للعالم مارشال، وفي ضوء كل تحليل لكل من الفرضين يتحدد استقرار السوق متى تكون مستقرة ومتى لا تكون، وفيما يلي تفصيل هاتين النظريتين :

(أ) استقرار السوق عند والرز Walrasian Stability

يفترض والرز أن سلوك البائعين والمشترين تجاه التوازن في السوق ينعكس أساساً في تحكمهم في الأسعار أي أن العمليات التعادلية عندما ترجع أساساً إلى رفع أو خفض في الأسعار سعياً وراء التوازن وفي الشكل (٤٧) يمكن أن نوضح فكرة والرز عن استقرار السوق .

فهو يعتقد إنه إذا ساد سعر معين وليكن ($ع_١$) أقل من سعر الاتزان ($ع_*$) فإنه ينجم عنه ما يمكن تسميته فائض الطلب (أ ب) وقد يكون فائض الطلب هذا موجباً وسالباً حسب السعر فنجد أن فائض الطلب عند السعر ($ع_١$) كان موجباً (أ ب) بينما نجد أن فائض الطلب عن السعر ($ع_٢$) كان سالباً (جـ د) وفائض الطلب يمكن تعريفه في المعادلة التالية :

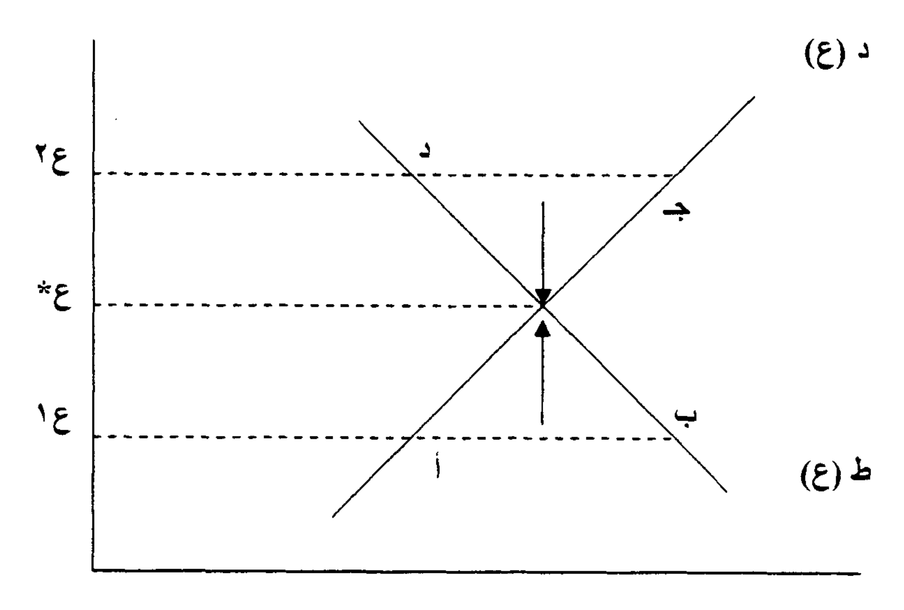
فائض الطلب = ى (ع) = ط (ع) ر ع (ع) (١)

أي الفرق بين الطلب والعرض. ويرى والرز أن السوق تكون مستقرة إذا كانت العلاقة بين التغير في السعر وفائض الطلب سالبة أى أن زيادة السعر ينجم عنها انخفاض في فائض الطلب، أو بعبارة أخرى فأن التفاضل الأول لفائض الطلب (ى (ع)) بالنسبة إلى السعر (ع) يكون سالباً أي :

$$\frac{\text{ى (ع)}}{\text{(ع)}} = \text{طَ (ع)} - \text{رَ (ع)} < \text{صفر} \qquad (٢)$$

$$\therefore \text{طَ (ع)} < \text{رَ (ع)} \qquad (٣)$$

ومن المعادلة نستنتج أن السوق تكون مستقرة (في حالة السكون) عند والرز إذا كان انحدار منحنى الطلب أقل من انحدار العرض، طبيعي أن الحالة العادية حينما يكون انحدار الطلب سالباً وانحدار العرض موجباً تكون السوق مستقرة في ضوء نظرية والرز. أما إذا كان منحنى العرض أيضاً سالب الانحدار فأن السوق تكون مستقرة عند والرز إذا كان منحنى العرض أكثر انحداراً Steeper من منحنى الطلب وعلى ذلك فإنه في ضوء فرض والرز فأن الشكل (٤٧) فهو يوضح سوقاً غير مستقرة.

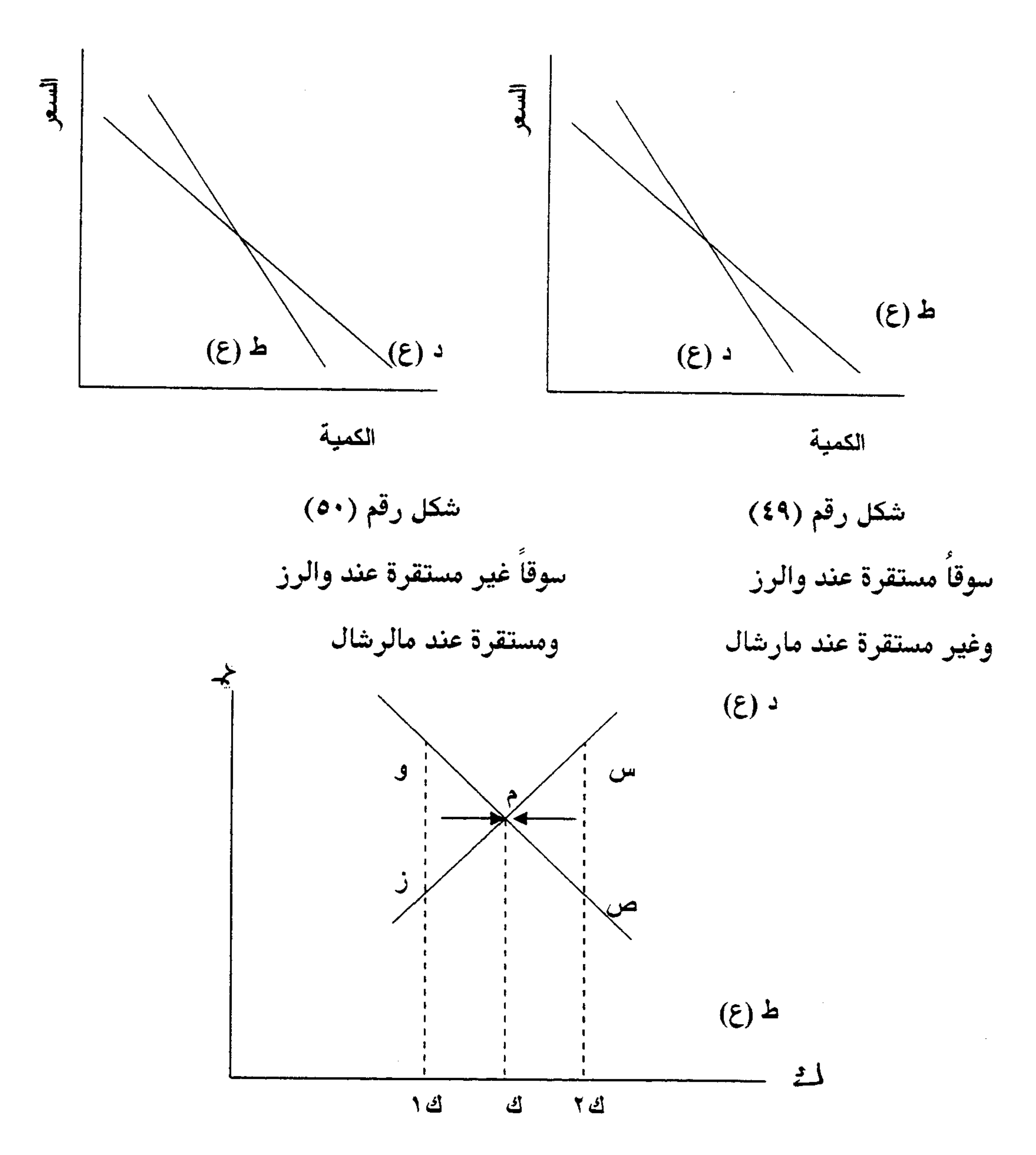


شكل رقم (٤٧) : استقرار السوق عند والرز

(ب) استقرار السوق عند مارشال : Marshallian Stability

أما مارشال فإنه يفترض أن سلوك البائعين والمشترين تجاه الاتـزان في السـوق يـنعكس أساسـاً في تحكمهـم في الكميـة أي أن العمليـات التعادليـة **Adjustment Process** ترجـع أساساً إلى تغيير في الكميات سعياً وراء الاتـزان، ففـي الشـكل (٤٨) إذا كانـت الكميـة المنتجـة (ك١) فأن المقدار (و ز) تعبر عما أسماه مارشال فائض الطلـب السـعري **Excess Demand Price** والذي قد يكون موجباً أو سالباً حسب الكمية موضوع التحليل، وفائض الطلب السـعري (س "ك") هـو الفـرق بـين الطلـب (كدالـة عكسـية **Inverse Function** في الكميـة) ودالـة العرض (كدالة عكسية أيضاً في الكمية) أي أن :

فائض الطلب السعري = س (ك) = ط$^{-1}$ (ك) − ر$^{-1}$ (ك)



شكل رقم (٤٩)
سوقاً مستقرة عند والرز
وغير مستقرة عند مارشال

شكل رقم (٥٠)
سوقاً غير مستقرة عند والرز
ومستقرة عند مالرشال

شكل رقم (٤٨) استقرار السوق عند مارشال

ويرى مارشال أن السوق تكون مستقرة إذا كانت العلاقة بين فائض الطلب السعري

وبين التغير في الكمية سالباً، ويتحقق هذا الشرط في الحالة العادية، أي عندما يكون منحنى العرض موجباً ومنحنى الطلب سالباً، وهذه الحالة يتحقق فيها استقرار التوازن سواء في "نظرية والرز ونظرية مارشال" ولكن إذا كان منحنى العرض سالباً الانحدار ـ فإنه يلزم أن يكون انحدار منحنى الطلب أكبر من انحدار منحنى العرض وذلك لأن التفاضل الأول لفائض الطلب السعري يلزم أن يكون سالباً أي أن :

$$\frac{\text{د س (ك)}}{\text{د (ك)}} = \text{ط}^{-1}\text{(ك)} - \text{ر}^{-1}\text{(ك)} < \text{صفر} \qquad (٤)$$

$$\therefore \frac{١}{\text{ر(ع)}^{-1}} - \frac{١}{\text{ط (ع)}^{-1}} < \text{صفر} \qquad (٥)$$

$$\text{أي ر (ع)} < \text{ط (ع)} \qquad (٦)$$

وعلى ذلك فأن شكل (٤٩) يمثل سوقاً غير مستقرة عند مارشال وشكل (٥٠) يمثل سوقاً مستقرة عند مارشال، وإذا تساءلنا أي من النظريتين تتفوق على الأخرى فأنه تصعب الإجابة عن هذا التساؤل ذلك أن أحوال السوق تخضع لعوامل كثيرة وتلزم دراسات تطبيقية في كل مجال سعياً وراء الفرض السلوكية الأقرب إلى الواقع في كل حالة فردية.

(أ) التوازن في الأجل الطويل (النظرية العنكبوتية) Cobweb Theory

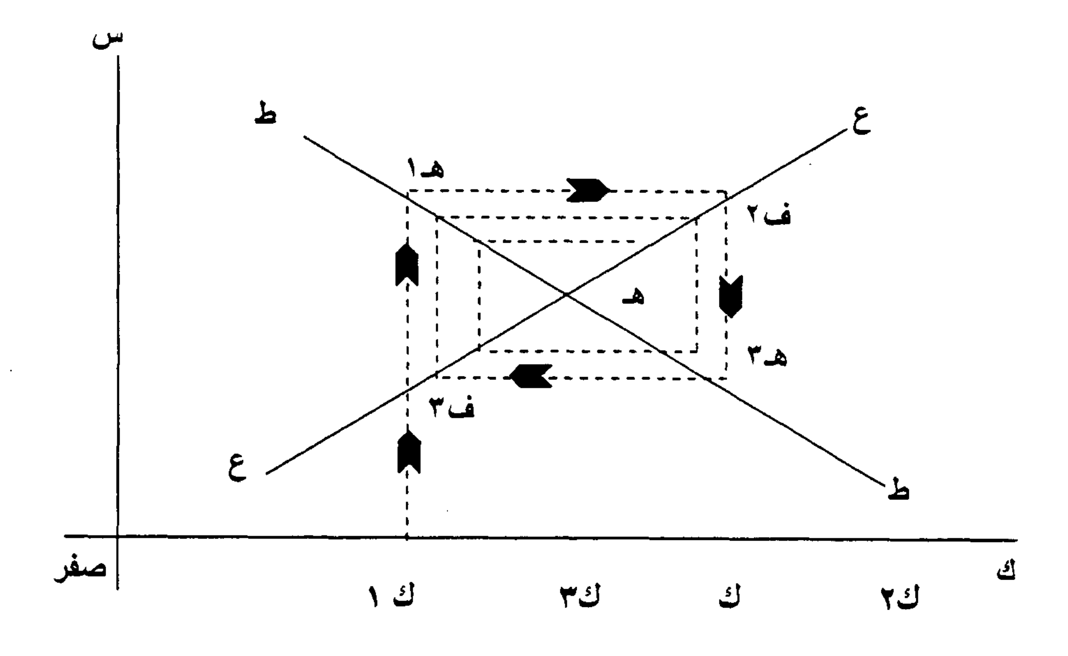
تعتبر هذه الحالة حالة شهيرة في تحليل العرض والطلب، حيث أن هذا التحليل لا يقتصر فقط على التحليل الساكن أو الاستاتيكي للعرض والطلب وإنما امتد ليشمل التحليل الديناميكي أو المتحرك ويختلف التحليل الاستاتيكي عن التحليل الديناميكي في أن التحليل الأخير على عكس التحليل الأول يأخذ عنصر الزمن أو الوقت في الاعتبار .

ولإيضاح النظرية العنكبوتية فإننا نفترض أن سوق إحدى السلع الزراعية ولتكن القمح متوازناً عند النقطة (هـ) كما في الشكل (٥١) وأن حدث في الموسم التالي فيضان أو ساءت الأحوال الجوية مما أدى إلى انخفاض الكمية المنتجة والمعروضة من القمح عن كمية التوازن (ك *)، وعند هذه الحالة فإن الطلب على السلعة يكون عند النقطة (هـ١) على منحنى الطلب مما يؤدي إلى ارتفاع السعر إلى (س١)، وعندئذ فإن منتجي القمح سوف يحاولون زيادة إنتاج القمح في السنة التالية للحصول على هذا السعر المرتفع فإذا كان الإنتاج عند النقطة (ف٢) على منحنى العرض فإن هذا يؤدي إلى زيادة الكمية المعروضة عن المطلوبة ومن ثم فإن السعر لابد وأن ينخفض إلى (س٢)، وعند هذا السعر المنخفض للقمح يقوم المنتجون بتخفيض الكميات المعروضة من القمح وذلك بإنتاج الكمية (ك٣) عند النقطة (ف٣) على منحنى العرض وعند هذه النقطة يكون الطلب أكبر من العرض مما يؤدي إلى ارتفاع السعر إلى (س٣) عند النقطة (هـ٣) على منحنى العرض وتستمر هذه الحالة والتي تكون فيها الكمية أولاً منخفضة والسعر مرتفع.

ولكن هذا السعر المرتفع في الفترة الحالية يؤدي إلى زيادة الكمية في الفترة التالية وانخفاض السعر، وهكذا فإن حركة الأسعار في الفترات الزمنية المتتالية إلى أعلى أو إلى أسفل من سعر التوازن تشابه نسيج العنكبوت.

ويلاحظ في الشكل المذكور أن المرونة السعرية لمنحنى العرض عند النقطة (هـ) أقل من مرونة الطلب، ولهذا فإن التذبذب في الأسعار يتجه إلى الاختفاء أي يتجه العنكبوت إلى نقطة التوازن (هـ) ويستمر هذا التوازن ما لم تحدث ظروف أخرى تؤدي إلى حدوث تذبذب الكميات المطلوبة والمعروضة والأسعار.

شكل رقم (٥١) النظرية العنكبوتية



٣- الثمن في ظل حالات المنافسة غير الكاملة :

(أ) الاحتكار الكامل

يقصد بالاحتكار الكامل انفراد مشروع واحد بعرض سلعة، ليس لها بديل، ومعنى ذلك أن المشروع لا يقابل أية منافسة في السوق، أي مشروع ينتج نفس السلعة أو ينتج سلعة بديلة في تلك الحالة.

وعلى ذلك فشرط الاحتكار الكامل هو اختفاء شروط المنافسة الكاملة تماماً بانفراد منتج واحد بإنتاج سلعة ليس لها بديل في السوق.

وهذه الحالة افتراضية أيضاً كحالة المنافسة الكاملة وتكون الصناعة هنا في يد مشروع واحد مع عدم وجود مشروع أخر ينتج نفس السلعة أو سلعة بديلة لها. كما تكون هناك عوائق تحد من دخول أي منتج أخر هذا النوع من الإنتاج، بالإضافة إلى أنه سيتأثر بالمعلومات الخاصة بهذه السلعة أو الخدمة، فلا يعرف أحد الكميات التي تنتج أو توزع على المناطق المختلفة وإلى غير ذلك ومن الأمثلة على الاحتكار الكامل النقل بالسكك الحديدية داخل الدولة أو مشروعات المياه والكهرباء.

وقد يكون الاحتكار من جانب الشراء، فإن فرض أن هناك مشتري واحد فإننا نكون

أمام حالة احتكار شراء والمثال على ذلك هو احتكار الحكومة لشراء الأسلحة الحديثة، أو احتكار شركة معينة لشراء محصول الدخان او البن كله.

وإذا كان الاحتكار من جانب كل من العرض والطلب سمى احتكار مزدوج، وفى هذه الحالة يوجد بائع واحد أو منتج واحد أو مستهلك أو مشتري واحد مثال ذلك اختراع أحد الأفراد لسلاح جديد. فهو لن يستطيع بيعه إلا للحكومة كما أن الحكومة لن تستطيع شراءه إلى من سواه.

كذلك يتحقق الاحتكار الكامل عندما يبلغ المنتج درجة من القوة تمكنه من أن يرفع الثمن إلى المستوى الذي يحقق له أقصى ربح حينما تكون النفقات الكلية عند أدنى حد ممكن. فالمحتكر وحده يحدد الكمية المعروضة وسلطة تحديد الثمن. غير أن سيطرة المحتكر ليست كاملة على كل عناصر السوق. فهو يسيطر على العرض ويمكنه أن يؤثر بذلك على الثمن، ولكنه لا يؤثر على الطلب وعلى ذلك فإنه لا يستطيع أن يحدد الكمية المبيعة والثمن معاً وذلك نظراً لعدم سيطرته على الطلب. فهو أما أن يحدد الكمية المبيعة، وفي هذه الحالة يترك تحديد الثمن للطلب وأما أن يحدد الثمن، وفي هذه الحالة يترك تحديد الكمية المبيعة للمشترين.

وإذا اختار المحتكر تحديد الثمن فإنه لابد أن يدخل في اعتباره،لا يحافظ منه على الإيراد الكلي وبالتالي على الربح، درجة مرونة الطلب لأن درجة مرونة الطلب تعتبر قيداً على سلطة المحتكر في تحديد الثمن. فإذا كان الطلب شديد المرونة فإن المحتكر لا يكون في صالحه رفع الثمن، لأن أي ارتفاع ولو يسير في الثمن يؤدي إلى خفض كبير في الطلب بنسبة كبيرة، بل يكون من صالح المحتكر أن ينخفض بالثمن، لأن أي انخفاض ولو يسير في الثمن يؤدي إلى ارتفاع الطلب بنسبة كبيرة.

(ب) الاحتكار المتعدد : (احتكار القلة)

عندما ينتقى شرط كثرة البائعين أو المنتجين، وكان عددهم قليل بحيث أن تصرفات

المنتج الواحد يؤثر في المنتجين الآخرين كما أن تصرفات المنتجين الآخرين تؤثر في المنتج الواحد فنكون في حالة تنافس قلة أو احتكار متعدد. وإذا كان عدد المحتكرين اثنين فقط تكون أمام حالة احتكار ثنائي.

ويهدف المحتكر، شأن المنتج في المنافسة الكاملة، إلى الحصول على أكبر ربح ممكن. ولذلك يكون عليه أن يحسب نفقة إنتاجه وإيراده. وفيما يخص نفقة الإنتاج فإن وضع المحتكر لا يختلف عن وضع المنتج في المنافسة الكاملة. فنفقة الإنتاج تعتبر مفعولاً لكمية الإنتاج. ولذلك نجد أن نفقة الإنتاج الحدية (ونفقة الإنتاج المتوسطة) تأخذ في الانخفاض ثم في الارتفاعوعلى ذلك فإن منحنى النفقة الحدية ومنحنى النفقة المتوسطة لا يختلفان في حالة الاحتكار عنهما في حالة المنافسة الكاملة.

أما فيما يخص الإيراد فإن وضعه يختلف في حالة الاحتكار عنه في حالة المنافسة الكاملة، وذلك نتيجة لاختلاف سلطة المحتكر عن سلطة المنتج الفرد في المنافسة الكاملة، ذلك أن المحتكر تكون له سلطة مجموع المنتجين في حالة المنافسة الكاملة.

والاحتكار المتعدد أو تنافس القلة ينقسم إلى أنواع :

١. احتكار متعدد تام : في حالة إذا كان المنتجون ينتجون سلعاً متجانسة تماماً بحيث لا يفرق المشتري بين أي من السلع المنتجة.
٢. احتكار متعدد غير تام : إذا كانت السلع التي ينتجها المنتجون متميزة بعضها عن بعض باختلاف المشروعات.

والسياسة التي تتبعها المشروعات في حالة الاحتكار المتعدد أما أن تكون اتفاقية أو مستقلة بمعنى أنه من المكن أن تتفق الاحتكارات مع بعضها اتفاقاً كاملاً أو جزئياً على

موضوعات كالأثمان أو مناطق التوزيع أو كمية التوزيع ومن الممكن أيضاً أن تتبع كل منها سياسة سعرية مستقلة عن المشروعات الأخرى.

وإذا نظرنا إلى الاحتكار من حيث الشراء فإننا نستطيع أن نتصور وجود مشترين اثنين فقط في السوق ويقال حينئذ أننا في حالة تنافس ثنائي في الشراء كاحتكار مشروعين كبيرين لشراء القطن وتسويقه عالميا، أما إذا زاد العدد عن اثنين كنا أمام تنافس قلة في الشراء.

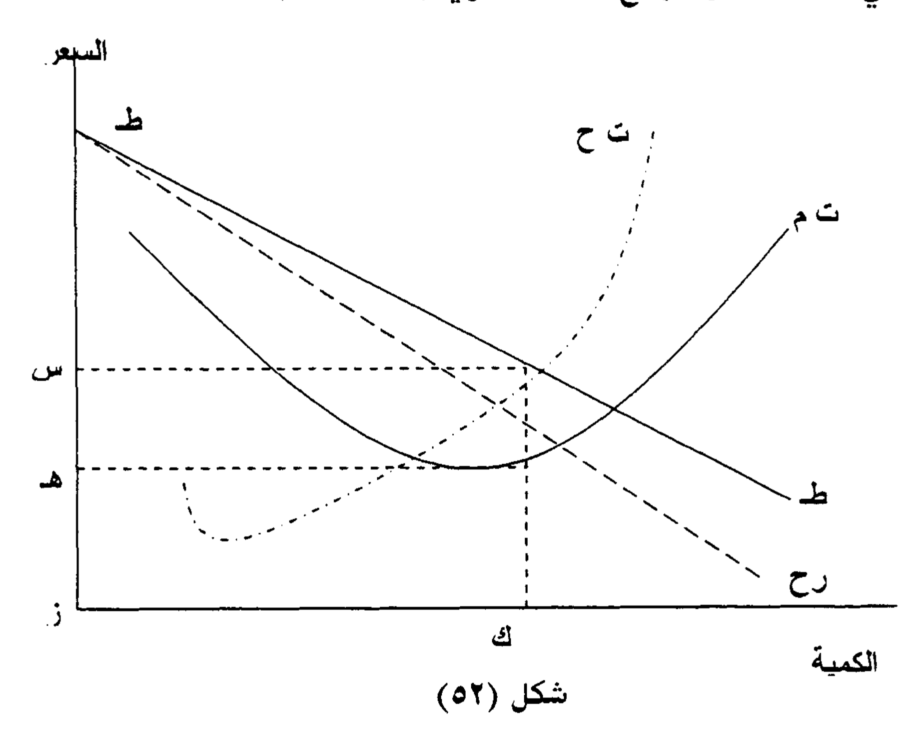
(جـ) المنافسة الاحتكارية Monopolistic Competition

تعتبر المنافسة الاحتكارية الحالة الغالبة في الاقتصاد الرأسمالي، وهذه الحالة عبارة عن مزيج من المنافسة الكاملة والاحتكار الكامل. ويتميز سوق المنافسة الاحتكارية بوجود عدد كبير نسبياً من البائعين أو المنتجين، الذي يعرضون سلعة معينة. كما يتميز بأن السلعة التي يعرضها كل بائع تكون متميزة عن سلعة بائع أخر، بمعنى أن السلع المعروضة غير متجانسة. ويمكن من خلال دراسة المنافسة الاحتكارية القول تتشابه إلى حد ما مع المنافسة الكاملة ولكنها تختلف عنها في ناحيتين، الأولى تتعلق بظروف البيع والثانية تتعلق بظروف التوازن.

(١) فيما يتعلق بظروف البيع : بينما لا يملك المشروع في ظل المنافسة الكاملة أي سلطة على السعر فأن المشروع في ظل المنافسة الاحتكارية لديه القدرة على ممارسة بعض السلطة على سعر مبيعاته، فالمنافس المحتكر يحاول تمييز إنتاجه عن إنتاج الآخرين بطريقة تجعله يبدو إلى بعض العملاء أكثر جاذبية من إنتاج المشروعات الأخرى في نفس الصناعة، ونتيجة لذلك فهم في حالة استعداد لدفع أسعار أعلى له. وعلى هذا الأساس فأن المشروع في هذه الحالة يواجه بمنحنى طلب ليس تام المرونة (كما هو الحال في المنافسة الكاملة) وإنما يكون هذا المنحنى منحدر إلى أسفل بعض الشيء مما يتيح للبائع الفردي أن يمارس درجة محدودة من التحكم في سعر منتجاته.

(٢) فيمـا يتعلـق بظـروف تـوازن المشـروع : أن المنشـآت الفرديـة في ظـل المنافسـة الاحتكارية تستطيع إجراء تعديلات في أسـعارها وكميـات ناتجهـا، فضـلاً عـن أنهـا تسـتطيع إجراء تعديلات صغيرة في الطلب على سلعها الخاصة عن طريق الإعلان أو التغـيير المحـدود في صنف منتجاتها. ويمكن للمنشأة تحقيق أقصى ربح لها بخصوص النـاتج والـثمن بإتبـاع نفس القاعدة السابق الإشارة لها شرحها بالنسبة لكل من المنافسة الكاملة والاحتكار الكامـل، والتـى عندها يمكن تحقيق تساوي بين التكلفة الحدية والإيراد الحدي.

ويوضـح الشـكل رقـم (٥٢) حالـة التـوازن هـذه، حيـث لـدينا منحنـى الطلـب (ط ط) ومرونته أقل من المرونـة التامة. لذلك فإن الإيراد الحدي لأي مستوى من المبيعات يكون أقل مـن السعر ويكون وضع منحنى الإيراد الحدي أسفل منحنى الطلب. وتحقـق المنشـأة أقصـى الأربـاح بإنتاج الكمية (ك) التي تكون التكلفـة الحديـة عنـدها مسـاوية للإيـراد الحـدي. والـربح عـن الوحدة المباعة هي (هـ س)، والأرباح الكلية تساوي (هـ س × ك).



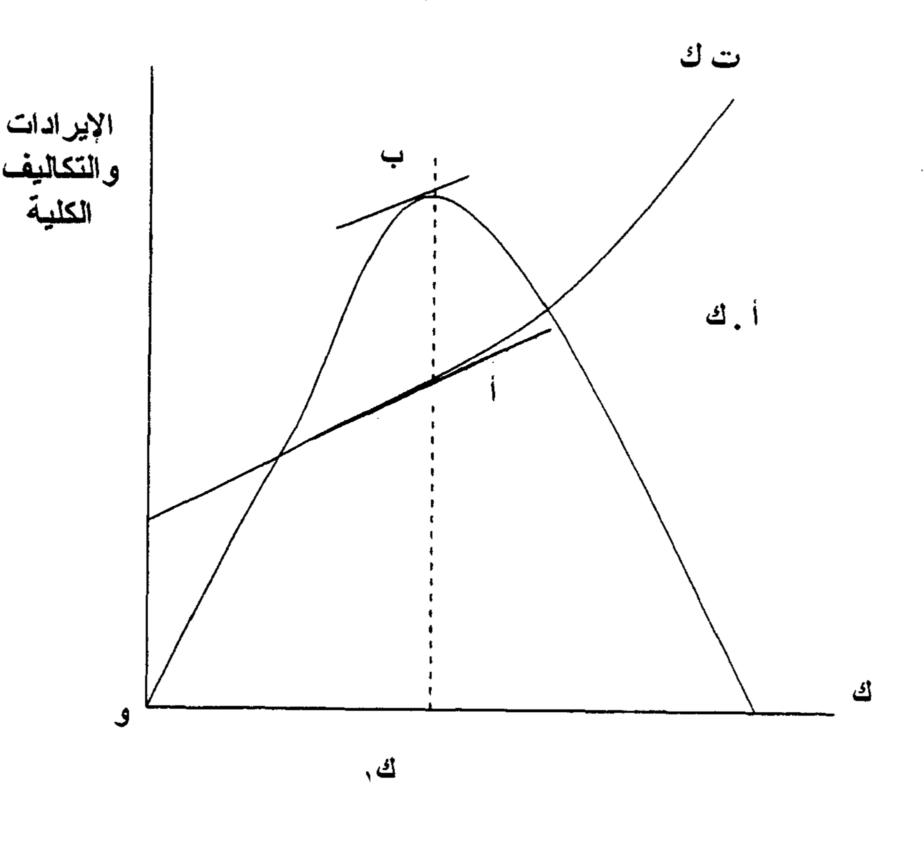
شكل (٥٢)

٤ – توازن المحتكر

(أ) توازن المحتكر باستخدام المنحنيات الكلية

يتفق كل من المحتكر والمنتج الذي يعمل تحت ظروف المنافسة الكاملة في سعيهما إلى تحقيق أكبر قدر ممكن من الربح. ولا تختلف القواعد الأساسية لتحديد كمية الإنتاج التي تعظم الربح والتي يتبعها هذان النوعين من المنتجين. ويتمثل وجه الخلاف الأساسي في شكل منحنى الإيراد الكلي الخاص بالمحتكر حيث أن هذا المنحنى يتزايد إلى حد معين ثم يأخذ في التناقص بصفة مطلقة بعد هذا الحد. ويبين الشكل رقم (٥٣) كيفية تحديد توازن المحتكر باستخدام المنحنيات الكلية (الإيراد الكلي والتكاليف الكلية).

توازن المحتكر باستخدام المنحنيات الكلية



يتضح من الرسم السابق أن المحتكر يحقق أكبر ربح ممكن عندما يبلغ الفرق بين الإيراد الكلي (أ . ك) والتكاليف الكلية (ت . ك) أقصاه، ويتحقق له ذلك عند إنتاج الحجم (و ك١) من السلعة. وعند هذه النقطة يتساوى ميل المنحنين ويقاس مقدار الربح بالمسافة (أ ب). ولما كان ميل منحنى الإيراد الكلي هو الإيراد الحدي. وميل التكاليف الكلية الإجمالية هو التكلفة الحدية فيمكن القول أن توازن المحتكر يحدث عندما ينتج الكمية من السلعة التي يتعادل عندها الإيراد الحدي مع التكلفة الحدية.

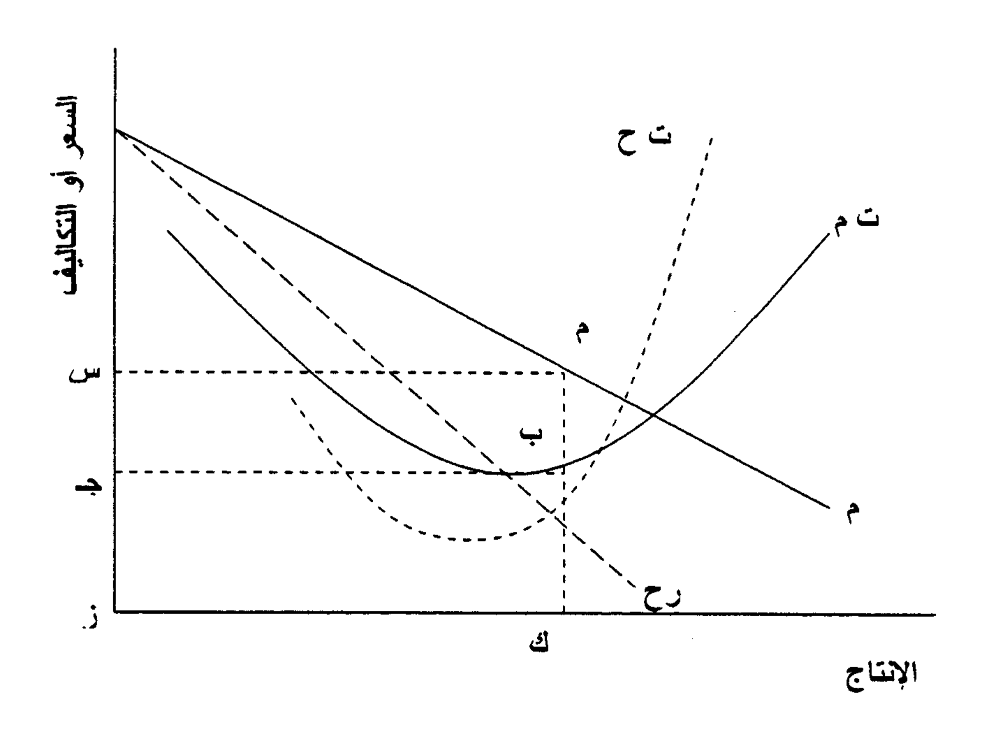
(ب) توازن المحتكر باستخدام المنحنيات المتوسطة والحدية

يمكن التركيز في هذا المجال على اختلافين أساسيين، الأول أن الحجم الإنتاجي التوازني في حالة الاحتكار يتحدد عند نقطة يكون مستوى التكاليف الحدية عندها أدنى من مستوى السعر، والثاني هو أن الإيراد المتوسط (أو السعر) عند هذا المستوى الإنتاجي يفوق التكاليف المتوسطة مما يؤدي إلى ظهور الأرباح غير العادية.

وكما ذكرنا فإن نقطة التوازن للمشروع الاحتكاري هي تلك التي يتحقق عندها تعادل التكاليف الحدية مع الإيراد الحدي حيث تتحقق معظمة الأرباح، ويمكن تصوير منحنى الطلب على إنتاج المشروع الاحتكاري (أي منحنى الإيراد المتوسط) ومنحنى الإيراد الحدي في صورة خط مستقيم، بهدف التبسيط، نحصل وفقاً للتحليل السابق على الخطين (ر م)، (ر ح)، كما في الشكل رقم (٥٤) حيث يأخذ المنحنيين (ت م)، (ت ح) في الاعتبار ليمثلان التكاليف المتوسطة والتكاليف الحدية على التوالي، وبالتالى نجد أن نقطة التوازن هي النقطة (د) وكمية التوازن هي (ك).

وعند هذه الكمية تكون التكلفة الحدية أقل من السعر بالقدر (أ و) من القروش، ويمكن تفسير الفرق بين التكلفة الحدية والسعر عند كمية التوازن بحقيقة أن التكلفة الحدية تتعادل مع الإيراد الحدي للحصول على أقصى الأرباح، ولكن الإيراد الحدي في ظل الاحتكار يكون دائماً أقل من السعر عند كافة مستويات الإنتاج.

ويلاحظ من الشكل أن الكمية (ك) ستباع بالسعر التوازني (س) للوحدة إلا أن التكلفة المتوسطة هي (جـ)، أي أن أرباح المحتكر تبلغ (س جـ)، مضروباً في الكمية (ك) أي المستطيل (أ ب جـ س) هذا بخلاف تغطيته لتكاليف الإنتاج الكلية والتي يمثلها (ب ك ز جـ). وعلى ذلك فإن إنتاج (أو بيع) كمية أكبر أو أقل من الكمية التوازنية (ك) سوف يقلل من الأرباح للمحتكر والتي هي في الواقع أرباح غير عادية.



شكل رقم (٥٤)

٥- توازن المشروع

قبل أن مناقشة توازن المشروع، يجدر أن نوضح أن هذه المناقشة تتم في ظل افتراضيين ، الأول أن المنظم أو مالك المشروع شخص رشيد يحاول أن يصل بأرباحه إلى حدها الأقصى وهذا فرض أساسي في نظرية الإنتاج وبدونه لا يمكن أن نوضح بسهولة كيفية وأسلوب توازن المشروع، والفرض الثاني من أجل التبسيط وهو أن المشروع ينتج سلعة واحدة فقط.

وبصفة عامة فإن توازن المشروع يمكن أن يحدث باستخدام إحدى طريقتين :

الأولى : طريقة الإيراد الكلي والنفقة الكلية.

الثانية : طريقة الإيراد الحدي والنفقة الحدية.

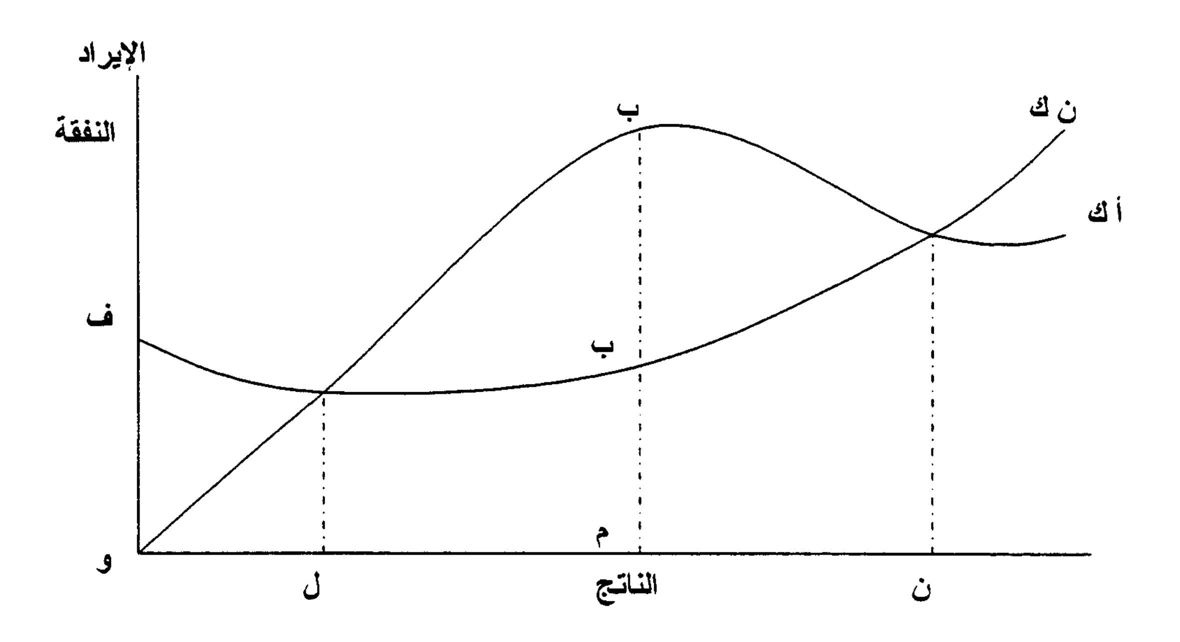
أ. توازن المشروع بطريقة الإيراد الكلي والنفقة الكلية :

يكون المشروع في حالة توازن، عندما لا يكون لديه أي دافع، سواء لزيادة أو لخفض إنتاجه، وبديهي أن انعدام الدافع لتغيير حجم الإنتاج يحدث عند المرحلة التي يصل فيها ربح المشروع إلى حده الأقصى.

فالمنظم سوف يزيد إنتاجه إذا ما اعتقد أن هذه الزيادة سوف تؤدي إلى زيادة أرباحه وسوف ينقص من إنتاجه إذا ما اعتقد أن هذا النقص سوف يؤدي إلى تجنب الخسارة أو زيادة الأرباح. ولكن المنظم سوف يتوقف عن تغيير حجم الإنتاج عند النقطة التي تحقق له أقصى ربح ممكن.

والأرباح هي الفرق بين الإيراد الكلي والنفقة الكلية والنقطة التي يصل هذا الفرق عندها إلى حده الأقصى تمثل الوضع الذي يحقق أقصى أرباح ممكنة ويكون بالتالي وضع التوازن بالنسبة للمشروع.

والرسم التالي يوضح وضع التوازن بالنسبة للمشروع : شكل رقم (٥٥)



حيث يمثل المحور الأفقي كمية الناتج ويمثل المحور الرأسي كلاً من الإيراد الكلي والنفقة الكلية ويكون منحنى النفقة الكلية (ن ك) ومنحنى الإيراد الكلي (أ ك) ونلاحظ أن منحنى النفقة الكلية (ن ك) لا يبدأ من نقطة الأصل ولكن يبدأ من النقطة (ف) وهي أعلى من نقطة الأصل، وسبب ذلك أن المشروع حتى مع عدم إنتاجه يكون عليه أن يتحمل جزءاً من النفقات الكلية للإنتاج، وهي التي ترجع لعوامل الإنتاج الثابتة.

كما نلاحظ من الرسم أنه قبل أن يصل المشروع إلى حجم الإنتاج (و ل) فإن النفقة الكلية تزيد عن الإيراد الكلي وبالتالي يحقق المشروع خسارة في المرحلة الإنتاجية قبل النقطة (ل). أما عند النقطة (ل) فإن النفقة الكلية تتساوي مع الإيراد الكلي وبذلك لا يحقق المشروع مكسباً ولا خسارة، وفي حالة استمرار المشروع في الإنتاج فإنه في المرحلة ما بين النقطة (ل) والنقطة (ن) يكون الإيراد الكلي أعلى من النفقة الكلية وبذلك يحقق مكسباً وبوصول الإنتاج إلى النقطة (ن)

تتساوى مرة أخرى النفقة الكلية مع الإيراد الكلي فلا يحقق المشروع مكسباً أو خسارة وبعد هذه النقطة تزيد النفقات الكلية عن الإيراد الكلي فيحقق المشروع خسارة.

ومعنى ذلك أن المشروع يحقق مكسباً بزيادة الإيراد الكلي عن النفقة الكلية في المرحلة الإنتاجية ما بين النقطتين (ل ، ن) وبين هاتين النقطتين تقع النقطة المثلى التي تحقق للمشروع أقصى ربح وهي نقطة التوازن. والنقطة التي تحقق للمشروع أقصى ربح هي النقطة التي عندها تكون المسافة ما بين منحنى الإيراد الكلي ومنحنى النفقة الكلية في أكبر اتساع لها، وهي في الرسم النقطة (م) حيث تكون المسافة (ب) هي أكبر مسافة رأسية بين المنحنيين، لذا يكون المشروع في وضع التوازن عند النقطة (م) التي تحقق فيها أقصى ربح بإنتاج الناتج (و م).

والتوصل إلى نقطة التوازن المشروع بطريقة الإيراد الكلي والنفقة الكلية، هو أسلوب يتبعه رجال الأعمال ولكن يشوبه نقديين أساسيين :

النقد الأول : أنه يصعب التحقق من نقطة أقصى ربح التي تكون عندها المسافة الرأسية بين منحنى الإيراد الكلي والنفقة الكلية عند أقصى اتساع لها، وذلك بمجرد النظرة الخاطفة، إذ لابد للتحقق من هذه النقطة من رسم عديد من المماسات للمنحنين وذلك للتوصل إلى هذه النقطة بدقة وهو ما يصعب من إتباع هذه الطريقة.

والنقد الثاني : أن هذه الطريقة التي هي عبارة عن علاقة ما بين الناتج من ناحية والإيراد الكلي والنفقة الكلية من الناحية الأخرى، لا تعطينا أي معلومات عن ثمن السلعة حيث يجب للتوصل إلى ثمن أي وحدة من الناتج أن نقسم الإيراد الكلي على الناتج الكلى مما يصعب الأمور عند إتباع هذه الطريقة.

وقد كان هذين النقديين، السبب المباشر في لجوء الاقتصاديين إلى طريقة الإيراد الحدي والنفقة الحدية للتوصل إلى نقطة توازن المشروع.

ب- توازن المشروع بطريقة الإيراد الحدي والنفقة الحدية

قبل أن نوضح توازن المشروع بطريقة الإيراد الحدي والنفقة الحدية، قد يكون من الضروري توضيح معنى الإيراد الحدي والنفقة الحدية والإيراد المتوسط والنفقة المتوسطة، وهي الأدوات التي نستخدمها للتوصل إلى نقطة توازن المشروع بطريقة الإيراد الحدي والنفقة الحدية.

حيث أن الإيراد الحدي عند أي مستوى من ناتج المشروع، هو الإيراد الصافي الذي نحصل عليه ببيع وحدة إضافية من السلع المنتجة، ويمكن التوصل إليه بحساب الفرق في الإيراد الكلي قبل وبعد بيع هذه الوحدة الإضافية.

أما النفقة الحدية، فهي مقدار ما ينفقه المشروع نتيجة لإنتاجه وحدة إضافية من السلع، ونتوصل إليها بحساب الفرق في النفقة الكلية قبل وبعد إنتاج هذه الوحدة الإضافية.

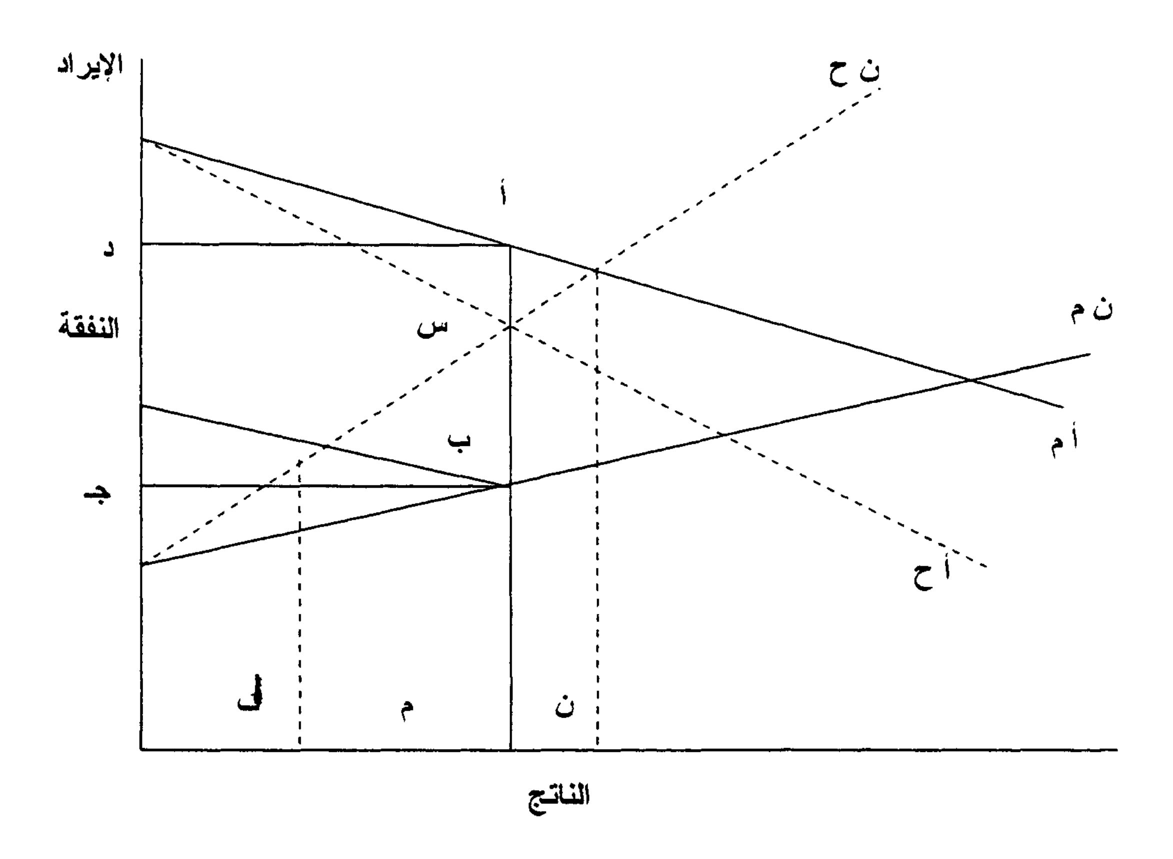
والإيراد المتوسط هو إيراد الوحدة الواحدة من السلع المباعة، ونحصل عليه بقسمة الإيراد الكلي على عدد الوحدات من السلع المباعة، ونظراً لأن جميع وحدات السلع تباع بنفس الثمن في السوق فإن الإيراد المتوسط يتساوى مع ثمن الوحدة من السلع .

ويمكن الإشارة إلى أن النفقة المتوسطة، هي نصيب كل وحدة من وحدات السلعة من النفقة الكلية، أي ما يخص كل وحدة من وحدات السلع المنتجة من النفقة الكلية، ونتوصل إليها بقسمة النفقات الكلية على عدد الوحدات المنتجة من السلعة.

وبديهي أن المشروع يستمر في الإنتاج طالما كان الإيراد الحدي أكبر من النفقة الحدية، وذلك حيث تحقق له الوحدة الإضافية الجديدة من السلع التي ينتجها إيراد أكبر مما يتكلفه

إنتاجها من النفقة. ويصل المشروع إلى توازنه عند النقطة التي تتساوى فيها الإيراد الحدي مع النفقة الحدية وهي النقطة التي يصل عندها المشروع إلى تحقيق أقصى ربح له.

ولتوضيح ذلك نستعين بالرسم البياني التالي (شكل ٥٦)



وفي الرسم يمثل المحور الأفقي الناتج بينما يمثل المحور الرأسي كلا من الإيراد والنفقة. يمثل المنحنى (ن ح) النفقة الحدية والمنحنى (أ ح) الإيراد الحدي ويمثل المنحنى (ن م) النفقة المتوسطة والمنحنى (أ م) الإيراد المتوسط.

ونلاحظ من الرسم أن المشروع إذا ما بدأ في الإنتاج فإنه يصل إلى النفقة (ل)، ولكن نظراً لكون الإيراد الحدي أكبر من النفقة الحدية عند هذه النقطة فإنه سيستمر في الإنتاج حتى يصل إلى النقطة (م) وهي التي يتساوى عندها الإيراد الحدي مع النفقة الحدية، وعلى المشروع أن يتوقف عن الاستمرار في زيادة الإنتاج بعد هذه النقطة، حيث لو استمر في زيادة الإنتاج ووصل

إلى النقطة (ن) فإن النفقة الحدية ستكون أكبر من الإيراد الحدي أي أن أي وحدة إضافية من الوحدات المنتجة تكلف المشروع مبلغاً نقدياً أكبر مما يحصل عليه كإيراد.

وبالاستعانة بمنحنى الإيراد المتوسط والنفقة المتوسطة نجد أنه عند النقطة (م) نقطة التساوي بين الإيراد الحدي والنفقة الحدية يحقق المشروع أقصى ربح له وبالتالي تكون هذه النقطة هي نقطة التوازن بالنسبة له. حيث أنه مع امتداد الخط (م س) للتقاطع مع منحنى الإيراد المتوسط عند النقطة (أ) من جهة وليقطع منحنى النفقة المتوسطة عند النقطة (ب) من الجهة الأخرى.

وبتوصيل النقطتين (أ ، ب) إلى المحور الرأسي الذي يمثل الإيراد والنفقة نجد أن ربح المشروع يمثله الخط (أ، ب) وهو الفرق بين الإيراد المتوسط والنفقة المتوسطة كما نجد أن المربع (أ ب جـ د) والذي يمثل الأرباح الكلية للمشروع هو في أكبر مساحة ممكنة له على الرسم.

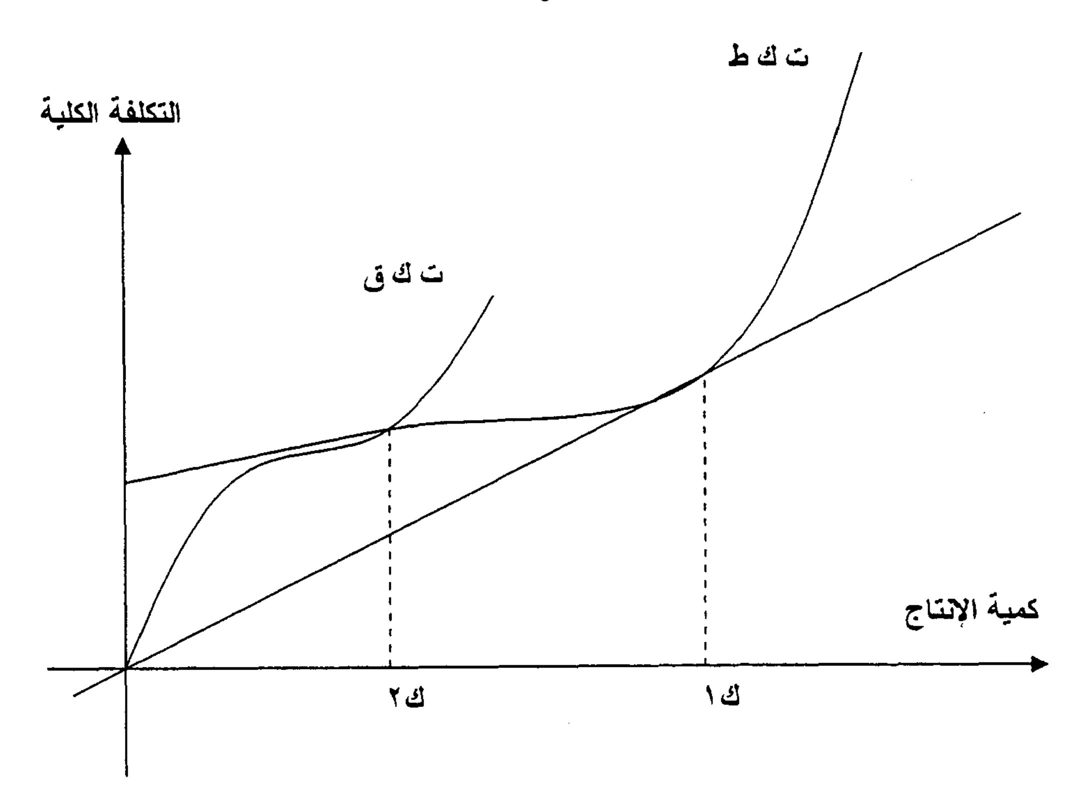
أي أن الأرباح الكلية التي يحققها المشروع عند نقطة التساوي بين الإيراد الحدي والنفقة الحدية هي أقصى أرباح يمكن له أن يحققها. ووفقاً لما تقدم تكون نقطة توازن المشروع وهي التي تحقق عندها أقصى ربح ممكن له هي النقطة التي عندها يكون الإيراد الحدي = النفقة الحدية.

ونلاحظ أن التوصل إلى نقطة توازن المشروع بهذه الطريقة يتلافى النقد الموجه إلى الطريقة الأولى وهى طريقة الإيراد الكلي والنفقة الكلية و حيث لا تحتاج طريقة النفقة الحدية والإيراد الحدي إلى رسم عديد من الماسات للتوصل إلى نقطة توازن المشروع، كما لا يحتاج التوصل إلى ثمن الوحدة من السلعة إلى قسمة الإيراد الكلي على عدد الوحدات المباعة من السلعة. حيث يتضح الثمن بمجرد النظر إلى الرسم البياني حيث يمثل الإيراد المتوسط.

٦- الحجم الأمثل للإنتاج

يطلق اصطلاح الحجم الأمثل للوحدة الإنتاجية على أكثر الأحجام الإنتاجية كفاءة، ويقصد به ذلك الحجم الذي منحنى متوسط تكاليفه للمدى القصير مماساً لمنحنى متوسط التكاليف للمدى الطويل وذلك عند النقطة التي تمثل الحد الأدنى لكل من المنحنيين.

ويمثل الشكل التالي (شكل ٥٧) منحنى التكلفة الكلية في الأجل الطويل. ويبدأ من نقطة الأصل ويتجه إلى أعلى جهة اليمين. ويعكس تقعر المنحنى إلى أسفل تناقص التكلفة المتوسطة عند مستويات الإنتاج التي تقل عن (و ك). ويظهر تحب هذا المنحنى إلى أسفل بعد النقطة (ك)، تزايد التكلفة المتوسطة للفترة الطويلة. شكل (٥٧)



القاعدة : هي أنه إذا أرادت الوحدة الإنتاجية أن تحقق أدنى متوسط تكاليف لأي كمية من الناتج فعليها أن تستخدم في ذلك حجمها الأمثل والذي يكون منحناه لمتوسط التكاليف في المدى القصير مماساً لمنحنى

متوسط التكاليف للمدى الطويل عند تلك الكمية.

٦/١- وفورات الحجم الداخلية والخارجية

(أ) الوفورات الداخلية : ويقصد به الخفض في التكلفة نتيجة عوامل نابعة من داخل المشروع ذاته مثل العوامل الفنية والإدارية والتسويقية ومزايا التخصص وتقسيم العمل.

(ب) الوفورات الخارجية : وتتعلق بما يحصل عليه المشروع من تخفيض في تكلفة الإنتاج لعوامل خارجية عن المشروع وتتمتع بها الصناعة ككل. وتتمثل في وفورات التركيز والمعرفة وتجزئة العمليات.

٦/٢- لا وفورات الحجم (مساوئ الإنتاج الكبير) (داخلية ـ خارجية)

أ- لا وفورات داخلية : تتمثل في ارتفاع التكلفة نتيجة عوامل عكس السابقة مثل :

عوامل فنية مثل صعوبة الصيانة والإحلال و عوامل إدارية مثل صعوبة السيطرة و عوامل مالية تسويقية مثل الانحرافات والسرقات و فقد ميزة التخصص والتقسيم.

ب- لا وفورات خارجية احتمال قيام التنظيمات الاحتكارية و قيام المنافسة الضارة بين المشروعات.

الباب السابع

نظرية التوزيع

Distribution Theory

مقدمة :

تهتم نظرية التوزيع بتحديد الأنصبة المطلقة والنسبية التي يحصل عليها كل عامل من عوامل الإنتاج، حين يحصل عنصر العمل على الأجر، بينما يحصل عنصر رأس المال على الفائدة، في حين يحصل عنصر الأرض على الريع، وأخيراً فإن عنصر التنظيم يحصل على الربح.

ويعتبر ريكاردو وكارل ماركس من أكبر الاقتصاديين الذين انصبت عنايتهم بدراسة توزيع الدخل القومي، حيث جعل ريكاردو من مسألة التوزيع الركيزة الأساسية في التحليل الاقتصادي، ويرى ريكاردو أن ناتج الأرض يوزع بين أصناف المجتمع بين مالك الأرض والجهود المشتركة في هذا الناتج من عمل ورأس مال.

حيث أن الريع والأجور والربح هي التي تتقاسم الناتج، إلا أن النسب أو الحصص التي تعود على فئات المجتمع لابد وأن تتغير كلما تتطور المجتمع. حيث اهتم ريكاردو وآدم سميث بتحديد أسباب التفاوت في توزيع الدخل بين الطبقات الاجتماعية. كما اهتم باريتو بالتوزيع الحجمي للدخل ثم جاءت المدرسة النيوكلاسيكية واهتمت بالتوزيع الوظيفي للدخل، أي تحديد أسعار خدمات عوامل الإنتاج طبقاً لإنتاجيتها الحدية.

حيث تتحدد أسعار عوامل الإنتاج بتفاعل قوى الطلب والعرض عليها فإذا افترضنا أن منشأة تقوم بإنتاج السلعة (أ) وزاد الطلب عليها فإن هذا يؤدي إلى زيادة الطلب على عوامل الإنتاج التي تشترك في إنتاجها. حيث أن زيادة الطلب على عوامل الإنتاج في هذه الحالة يؤدي إلى رفع أسعار هذه السلعة، وهذا ما يعتمد على مرونة العرض للسلعة.

وفيما يلي توضيحاً لعوائد عوامل الإنتاج على النحو التالي :

أولاً : الأجور Wages

يعتبر الأجر هو عائد للعمل، وهنا يجب أن نميز بين الأجر الطبيعي للعمل وبين ثمن السوق للعمل. حيث أن الأجر الطبيعي هو ذلك المعدل من الأجر الذي يمكن العمال من المعيشة في مستوى الكفاف. أما الأجر السوقي فهو الذي يتحدد طبقاً للعرض والطلب حيث أن الطلب على العمل يتوقف على حجم رأس المال والذي يتوقف بدوره على معدل الربح. ويتحدد معدل الأجر التوازني بتقاطع الطلب والعرض حيث يكون مساوياً للإيراد الحدي المتعلق بإنتاجية العامل. ويرى ريكاردو أن الأجر السوقي يتساوى في الأجل الطويل مع الأجر الطبيعي.

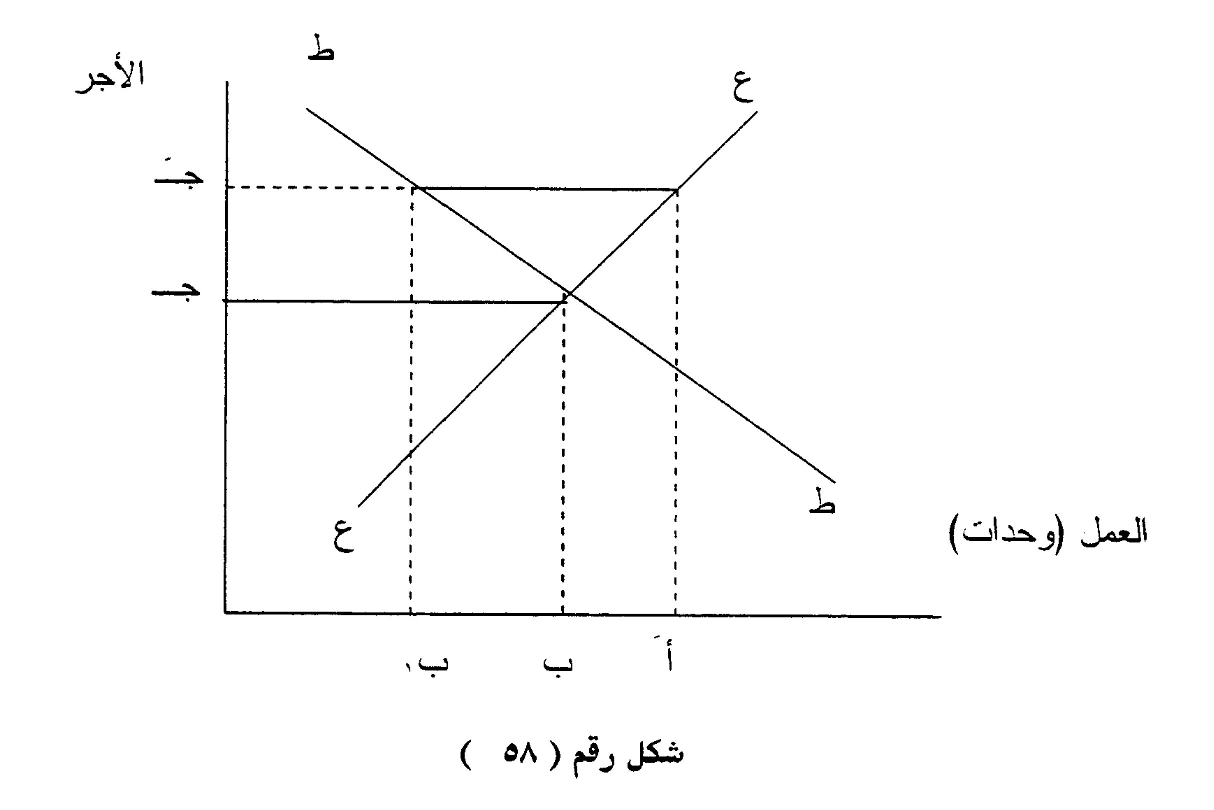
ويلعب الأجر دوراً مزدوجاً في الاقتصاد، فهو من ناحية يمثل تكلفة لصاحب العمل، كما أنه من ناحية أخرى فإنه يمثل دخل بالنسبة للعامل، حيث يخصص الجزء الأكبر منه للاستهلاك.

كما أن هناك نوعان من الأجور هما الأجر النقدي، والأجر الحقيقي، حيث يمثل النوع الأول عدد الوحدات النقدية التي يحصل عليها العامل خلال فترة زمنية معينة. في حين يمثل النوع الثاني مقدار السلع والخدمات التي يحصل عليها العامل بواسطة أجره النقدي. أي أن الأجر الحقيقي يعبر عن القوة الشرائية للأجر النقدي. فكلما انخفضت القوة الشرائية للنقود كلما انخفض حجم السلع والخدمات التى يمكن شراؤها بمقدار معين من الأجر النقدى .

أي أن الأجر الحقيقي هو دالة عكسية للمستوى العام للأسعار. وهناك مجموعة من الخصائص للعمل حتى يمكن له تكوين نظرية مفصلة للأجور هي :

١. العمل والعامل لا ينفصلان عن بعضهما (ارتباط العمل بالعامل).
٢. للسلوك تأثير قوي على مساومات الأجور.
٣. العامل له قوة مساومة ضعيفة أمام صاحب العمل القوي.
٤. عدم قدرة العمل على تكييف نفسه لسرعة التغيرات في الطلب.
٥. الطلب على العمل لا يتوقف على منفعته ولكن على إنتاجيته.

لذلك نجد أن معدل الأجر التوازني يساوي الإيراد الحدي لإنتاجية العامل بالنسبة لكل نوعية من نوعيات العمال، وذلك في حالة المنافسة الحرة. وعندما يحدث خلل بين العرض والطلب فأن الأجور قد تتحدد أما فوق أو تحت المعدل التوازني للأجر، وذلك كما هو موضح بالشكل التالي .



شكل رقم (٥٨)

تحديد الأجر في ظروف المنافسة الحرة وهناك بعض النظريات المتعلقة بتحديد مستوى الأجور منها :

أ) نظرية أجر الكفاف

وقد أشار إلى هذه النظرية الاقتصادي الفرنسي Quesnay وأساس هذه الفكرة النظر إلى العمل على أنه سلعة حيث أن ثمنه يحدد كمية السلع والخدمات الأساسية اللازمة لحياة العامل.

في حين أن الأجر السوقي هو الأجر الذي يتحدد بعرض وطلب العمل. حيث أن ارتفاع الأجور عن حد الكفاف يؤدي إلى تحسين حالة العمال. وبالتالي يزيد عرض العمل ويزداد الزواج. أما الزيادة في عرض

الأيدي العاملة فقد تؤدي إلى انخفاض الأجور عن هذا الكفاف مما يؤدي إلى تدهور حالة العمال وانتشار الأمراض وزيادة الوفيات الأمر الذي يؤدي مرة أخرى إلى انخفاض في عرض العمل وارتفاع الأجور إلى مستوى الكفاف وهو ما يعرف بقانون الأجر الحدي.

ومن الانتقادات الموجه لهذه النظرية انتقادات مالتس على أساس أن الأجر لا يتحدد بمقدار الضروريات بل العكس. كما أن هذه النظرية تظل قاصرة عن تفسير اختلاف أجور العمال طبقاً لاختلاف الكفاءة.

ب) نظرية رصيد الأجور

وتعني هذه النظرية أن هناك جزء من رأس المال تم تخصيصه من جانب صاحب العمل ليعوض به العمال المكلفين بإنجاز عمل معين. ومن أنصار هذه النظرية آدم سميث. ويرى بعض الكتاب أن هذه النظرية تعبر عن إجمالي السلع والخدمات التي أنتجها العمل خلال فترة زمنية معينة.

كما ترى النظرية أن مخصص الأجر يعتبر عنصر متغير وغير ثابت. ومن الانتقادات الموجهة لهذه النظرية أنها غير واقعية بجانب عدم قدرتها على تفسير تفاوت معدلات الأجور عند تفاوت كفاءة العامل.

ج) نظرية الإنتاجية الحدية :

وتقوم هذه النظرية على أساس فكرة الإنتاجية الحدية. ومن أهدافها شرح وتفسير الكيفية التي يتم من خلالها تكوين أسعار عناصر الإنتاج. أي أن هذه النظرية تعتبر جزء من نظرية الثمن. وخلاصة هذه النظرية أن المنتج يستمر في استخدام عناصر الإنتاج (العمال) حتى تتساوى قيمة الناتج الحدي للعمل (الثمن) مع التكلفة الحدية لهذا العامل (الأجر).

أما في الأجل الطويل فإن التوازن يحدث عندما تكون التكلفة الحدية للعمل تساوى الإيراد الحدى لصافى العمل وتكون التكلفة المتوسطة مساوية للإيراد المتوسط للإنتاج.

ومن الأسباب المفسرة لاختلاف الأجور عدم تجانس العمال سواء من ناحية الإنتاجية أو المهارات أو التفضيلات وعدم قابلية العمال للانتقال بين المهن المختلفة. وتلعب اتحادات العمال دوراً بارزاً في تحديد حد أدنى للأجور، حيث يستطيع اتحاد العمال أن يرفع معدل الأجور ويزيد من توظيف العمال في حالة وجود احتكار لتوظيف العمال. وهذا المدى يقع بين الأجر الذي يحدده المحتكر دون تدخل من جانب اتحاد العمال والأجر التوازني. أما في حالة قيام اتحاد العمال بتحديد أجراً أعلى من الأجر التوازني فقد يحدث أن يكون هناك فائض من عرض العمل.

ثانياً : الريع Rent

يعتبر الاقتصادي ريكاردو من ابرز الاقتصاديين الذين عالجوا مشكلة الريع. والريع هو عبارة عن جزء من الدخل المدفوع مقابل استخدام الأرض باعتبارها أحد عناصر الإنتاج والتي يتصف عرضها بعدم المرونة. وخلاصة استنتاجات ريكاردو في فكرة الريع تتلخص فيما يلي :

- أن الريع هو عائد مقابل استخدام قوى الأرض التي لا تهلك.
- أن نظرية الريع مرتبطة بقانون تناقص الغلة.
- زيادة السكان وزيادة الطلب على المواد الغذائية وضرورة استزراع الأرض الأقل خصوبة.

- ارتفاع الريع ليس دليل على كرم الطبيعة بل العكس دليل على الندرة.

هذا وقد اعتبر الكلاسيك الريع فائض يحصل عليه مالك الأرض لمجرد ملكيته للأرض وليس مقابل مجهود أو نشاط قام به صاحب الأرض.

وتختلف الأرض من حيث الخصوبة (نظرية الريع التفاضلي) حيث يقل الريع كلما قلت درجة الخصوبة للأرض. وإذا كانت فكرة الريع الاقتصادي كفائض ناتجة عن زيادة الطلب على الأرض وقلة مرونة عرضها فهذا يمكن تطبيقه على أى عامل إنتاجي يتصف بالندرة.

كما أن وصف ريكاردو القوى الإنتاجية للتربة على أنها أصلية لا تتسم بالهلاك فهذا غير منطقى فهي قابلة للتغير وتقل خصوبتها من كثرة الاستخدام.

ويتحدد الريع بناء على دور الطلب والعرض حيث أنه يتحدد بتقاطع لعرض والطلب ويزداد الريع مع زيادة الطلب والعكس صحيح.

كما أن هناك نوعاً أخر من الريع وهو ريع المكان. ولا يقتصر الريع التفاضلي على الأرض فقط بل ينطبق على عنصر العمل أيضاً وذلك لاختلاف المواهب والكفاءات الإنتاجية وهو ما يسمى بريع القدرة الشخصية.

ثالثاً : الربح Profit

لقد أثار مفهوم الربح مناقشات طويلة في تاريخ الفكر الاقتصادي باعتباره أكثر أهمية من المفاهيم الأخرى. وتطلق كلمة الربح على الفرق بين النفقات التي يتكلفها إنتاج السلع والخدمات وبين العوائد التي يحصل

عليها صاحب المشروع من بيع السلع والخدمات التي أنتجها. ويعتبر الربح عائد متبقي على خلاف الأجور والريع والفائدة والتي تعتبر دخول تعاقدية.

ولم يكن الربح قديماً منفصلاً عن الأجور والفائدة، حيث أن آدم سميث وريكاردو قد وحدوا بين المنظم وبين الرأسمالي، ربما يرجع السبب في ذلك أن المنظم هو الذي كان يقدم رأس المال فاختلط تعويض رأس المال (الفائدة) مع الربح. ثم جاء الاقتصادي الفرنسي ساي والاقتصادي الألماني تونن وقاما بإبراز شخصية المنظم بصورة منفصلة.

ولا يعتبر الربح الهدف النهائي لصاحب المشروع بل يسعى إلى تحقيق أهداف أخرى مثل تحسين مستوى النشاط الاقتصادي وزيادة حجم النشاط النسبي بالمقارنة بالآخرين. وقد يتعرض الربح لتقلبات حسب ظروف السوق والعرض والطلب الأمر الذي يجعله سالباً، على عكس عوامل الإنتاج الأخرى.

ونظراً لأن المنظم هو الذي يشرف على العملية الإنتاجية ويضع خطط الإنتاج وعمليات التسويق، كما أنه يتحمل المخاطر الناجمة عن إدارة المشروع، لذلك فإن الربح يمثل الأجر عن المتاعب والمشاكل التي يتحملها المنظم، أي هو المكافأة التي يستحقها مقابل الصفات النادرة والكفاءة في إدارة المشروع.

وفي رأي شومبيتر بشأن نظرية الربح وشخصية المنظم الديناميكي يرى أن العوامل الحاسمة في ظهور الربح هي الابتكارات التي يخلقها المنظم فهي تمثل عائد المبتكرون، كما أن وجود القوى الاحتكارية سبب في ظهور

الأرباح الاحتكارية. ويعتبر شومبيتر الربح حافز على التجديد والاختراع وفتح مجالات استثمارية جديدة. أي أن الربح يظهر مع المنظم الديناميكي فهو يمثل الفرق بين الإيرادات الكلية المتوقعة والتكاليف الكلية المتوقعة.

رابعاً : الفائدة Interest

الفائدة هي العائد على رأس المال مقابل استخدامه لفترة معينة ثم إعادته بعد ذلك. فالشخص الذي يملك رأس المال النقدي مثله في ذلك مثل الذي يملك منزلاً فكلما أن مالك المنزل يستطيع أن يستفيد من المنزل مباشرة بأن يسكنه بنفسه أو بصورة غير مباشرة حين يؤجره ويحصل على إيجاره. وكذلك الحال بالنسبة لصاحب رأس المال النقدي فقد يستطيع الاستفادة من النقود وباستخدامها في شراء السلع والخدمات أو يقرضها إلى الغير فيحصل على فائدة. ويحصل صاحب رأس المال النقدي على الفائدة نظير عدة أسباب منها التأمين ضد المخاطر المتعلقة بتقلب النشاط أو عدم الثقة في المقترض وكذلك أجور الإدارة وعائد عدم الملائمة.

ولكن هناك عدة نظريات لتحديد الفائدة من أهمها نظرية الإنتاجية ونظرية الحرمان ونظرية تفضيل السيولة. وهذه النظريات قد تم التعرض للبعض منها سابقاً هذا بالإضافة إلى كيفية تحديد أسعار الفائدة والتي تعرضت لها النظرية الكلاسيكية والنظرية الكينزية . وتجدر الإشارة إلى أن سعر الفائدة يختلف باختلاف مدة القرض. فكلما كانت الفترة الزمنية للقرض طويلة كلما كان سعر الفائدة في اتجاهه للارتفاع والعكس صحيح في حالة الفترة القصيرة.

وقد يرجع السبب في ذلك إلى المخاطرة الناجمة عن التغير في الأسعار وبالتالي التغير في القيمة الشرائية للنقود. ويلعب البنك المركزي دوراً واضحاً في العمل على استقرار أسعار الفائدة وكيفية تحديدها. كما أن سعر الفائدة يتحدد من خلال طلب وعرض النقود والعامل الحاسم في الطلب على النقود يرتكز على مقارنة سعر الفائدة بالكفاية الحدية لرأس المال. أما من زاوية العرض فإن العامل الحاسم يتمثل في التنازل عن السيولة وعنصر عدم التأكد وكذلك التغيرات في مستوى الأسعار.

المـــــراجع

أولاً : المراجع العربية :

١- جاب الله عبد الفضيل ، التحليل الاقتصادي الجزئى ١٩٩٥ .

٢- كامل بكرى ، مبادئ الاقتصاد الجزئى ، الإسكندرية ١٩٩٦ .

٣- رفعت المحجوب ، الاقتصاد السياسى ، دار النهضة العربية ١٩٨٠ .

٤- حسين نجم الدين ، مبادئ الاقتصاد الجزئى ١٩٩٦ .

٥- باهر عتلم ، سامى السيد ، مبادئ علم الاقتصاد ١٩٨٥ .

٦- باهر عتلم ، مبادئ الاقتصاد الجزئى ١٩٨٧.

٧- أنور إسماعيل الهوارى ، مبادئ علم الاقتصاد السياسى ، مكتبة النصر بالزقازيق ١٩٩٤ .

٨- مصطفى كامل السعيد ، أحمد رشاد موسى ، محاضرات في مبادئ علم الاقتصاد ، دار النهضة العربية ١٩٩١ .

٩- أحمد الصفتى ، عبد المحسن مصطفى ، مبادئ الاقتصاد ، ١٩٩٦ .

١٠- أحمد جامع ، النظرية الاقتصادية ، الجزء الأول : التحليل الاقتصادي الجزئى ، دار النهضة العربية ١٩٨٤ .

١١- أبو بكر متولى ، مبادئ النظرية الاقتصادية ، مكتبة عين شمس ١٩٨٧ .

١٢- عبد المنعم راضى ، مبادئ الاقتصاد : تحليل كلى وجزئى — الجزء الأول ، عين شمس ١٩٨٦ .

١٣- عبد الفتاح قنديل ، سلوى سليمان ، مقدمه في علم الاقتصاد ، دار النهضة العربية ١٩٩٥

١٤- إسماعيل محمد هاشم ، مبادئ الاقتصاد ، الجزء الأول ، الاقتصاد الوحدوى ، ١٩٨٠

١٥- كامل بكرى ، مبادئ الاقتصاد ، الدار الجامعية ، بيروت ١٩٨٧ .

١٦- محمد دويدار ، الاقتصاد السياسى ، المكتب المصرى الحديث ١٩٧٤ .

١٧- مصطفى رشدى شيحه ، علم الاقتصاد من خلال التحليل الجزئى ، الدار الجامعية ، بيروت ١٩٨٧ .

١٨- محمود يونس ، أحمد رمضان نعمة الله ، مقدمه في علم الاقتصاد ١٩٩٢ .

١٩- محمد إبراهيم غزلان ، مقدمه في مبادئ الاقتصاد ، نظرية القيمة والتوزيع ١٩٨١ .

٢٠- صبحى تادرس قريصه ، مدحت أحمد العقاد ، مقدمه في علم الاقتصاد ١٩٨٢ .

٢١- سلوى سليمان ، عبد الفتاح قنديل ، مقدمه في علم الاقتصاد ١٩٨٨ .

٢٢- حمديه زهران ، محمد رضا العدل ، محمد سمير طوبار ، مبادئ الاقتصاد ١٩٩٣ .

٢٣- محمد يحيى عويس ، أصول الاقتصاد الجزء الأول ١٩٧٦ .

٢٤- حمدى العنانى ، الاقتصاد الجزئى ، الدار المصرية اللبنانية ، القاهرة ١٩٩٢ .

٢٥- حمدية زهران ، النظرية الاقتصادية ، مكتبة عين شمس ١٩٨٦ .

٢٦- سمير مكارى ، أصول النظرية الاقتصادية ، مكتبة عين شمس ١٩٨٤ .

٢٧- هناء خير الدين ، الاقتصاد الرياضى ، مكتبة نهضة الشرق ، القاهرة ١٩٨١ .

٢٨- هنرى أنيس ميخائيل ، التحليل الاقتصادي الجزئى ، الجزء الأول ، دار النهضة العربية ، القاهرة ١٩٨٣ .

٢٩- نعمة الله نجيب إبراهيم ، عبد النعيم مبارك ، النظرية الاقتصادية ، مؤسسة شباب الإسكندرية ، الإسكندرية ١٩٨٣ .

٣٠- محمد سلطان أبو على ، هناء خير الدين ، أصول علم الاقتصاد بين النظرية والتطبيق ، مكتبة نهضة الشروق ١٩٩٠ .

ثانياً : المراجع الأجنبية :

1- **Daniel Suits , Principles of Economics , New York 1970**

2- **Ahuja , H.L, : Modern . Micro –Economics, 2nd Ed. Chand & Co. Ltd, New delhi, 1987 .**

3- **Arthur A. Thompson , Jr,., Economics of the firm, prentice –Hall, Inc, 1981 .**

4- **Joan Robinson, The Economics of Imperfect competition Macmillan and co, Limited , 1963.**

5- **Paul A. Samuelson , William Samuelson, Economics, McGraw – Hill Int. Book company ,1980 .**

6- **Richard H. Leftwich , the price system & Resource Allocation , 1980 .**

7- **Staniley fischer. Rudiger Dornbusch, Economics . McGraw – Hill Int. Book company ,1983 .**

8- **Stigler , George J , th theory of price, the McMillan company , New York , 1982 .**

9- **Thomas F . Dernburg, Duncan M. McDougall : Micro economics , McGraw – Hill Book company New York , 1980 .**

10- **Kenneth E . Boulding , " Economic Analysis " (Hamisl Hamilton, London, 1951) .**

11- J . Henderson & R. Quandt, " Microeconomic Theory"

(McGraw –Hill , International Student Edition , 1958).

12- R. Lipsey, " An Introduction to Positive Economics " , (Weidenfeld and Nicolson, 1975) .

13- J. Robinson & J. Eatwell, " An Introduction to Modern Economics " (McGraw – Hill, London , 1973).

14- A . Stonier & D. Hague, " A Textbook of Economic Theory " (Longmans, London, 1967) .